جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

تاريخ
تاريخ معاصر
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
إبراهيم قرمة

يوم: 26/06/2019

إتفاقيات أوسلو أبعادها الإقليمية والدولية 1991-1995م

لجنة المناقشة:

د.ومان حورية	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر	رئيس
د. بنادي الطاهر	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر	مناقش
د. كربوع المسعود	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر	مقرر

السنة الجامعية : 2018 - 2019

الفصل الأول : جغرافية فلسطين وتطوراتها التاريخية

المبحث الأول: جغرافية فلسطين وسكانها

أولا: الموقع الجغرافي لفلسطين وطبيعتها

ثانيا: السكان في فلسطين و مراحل التطور السكاني في فلسطين

المبحث الثاني: مراحل القضية الفلسطينية من 1917_ 1973م

أولا: القضية الفلسطينية قبل الإنتداب البريطاني 1920م

ثانيا: القضية القلسطينية بعد الإنتداب البريطاني 1920م

ثالثا: الحروب العربية مع إسرائيل 1948 _1973 م

تعتبر دولة فلسطين ذات إرث وتاريخ حضاري مستمد منذ ألاف السنين، وقد إعتبرت فلسطين محور أحداث تاريخية، كانت قد حصلت في منطقة الشرق الأوسط منذ ألاف السنين وكانت ترتكز منطقة هذه الأحداث من العراق شرقا، إلى البحر الأبيض المتوسط غربا، وكانت غالبا ما تتمحور هذه الأحداث عن أسباب دينية، وأخرى سياسية بالأساس وقد شهدت إتفاقات سياسية، بين مختلف الممالك العريقة التي إستوطنت وتوطنت هذه المنطقة لجغرافيتها القيّمة، و تضاريسها المتنوعة مما جعل هذه الدول التي قامت تأخذ أنظار العالم في ذلك الوقت، وتتحول هذه المنطقة إلى منطقة منافسات كبيرة بين الأمم.

المبحث الأول: جغرافية فلسطين وسكانها

أولا: الموقع الجغرافي لفلسطين وطبيعتها

فلسطين هي الأرض الواقعة جنوب سوريا، وشرق البحر الأبيض المتوسط، وكانت فلسطين هي المنبع التاريخي لكثير من الأمم التي عاشت فيها عرفت بأرض كنعان، وأرض روتينو وأرض خارو[1] ، وقدمت الحفريات القديمة أن فلسطين، لاتزال هي قلب الحضارات المشرقية التي تعاقبت عليها، وكنعان مشتق من التوراة وكنعان حدودها الجغرافية هي نفس حدود فلسطين اليوم تقريبا [2]، وتحدها شمالا سوريا وجنوبا شبه جزيرة سيناء، وشرقا نهر الأردن وغربا بحر الروم أو البحر الأبيض المتوسط، فلسطين بلاد صغيرة تتمتع بموقع جغرافي طبيعي هائل من أودية والسهول القليلة، ومياهها الغزيرة وخصبة أراضيها والمناخ المعتدل [3]، وعلى مدار السنين ظلت فلسطين وموقعها الجغرافي محط أنظار العالم والقوى الإستعمارية والحضارات المختلفة، وقد إستمرت دون توقف حتى أواخر القرن الثامن عشر، حينما تعرضت فلسطين لإحتلال صليبي بقيادة نابليون بونابرت وبمساعدة اليهود، وهذا يعكس الموقع الإستراتيجي والجغرافي لفلسطين وماحولها من بلدان [4].

وبما أن موقع فلسطين موقع مهم جغرافيا، فإنه أيضا موقع مهم حضاريا وتاريخيا أيضا حيث أنها كانت مهبط للرسالات السماوية، و أعتبرت أيضا مكانا مناسبا لقيام الحضارات، وأصبحت فلسطين بعدها نشطة تجاريا وإقتصاديا، و أصبحت رمزا واصلا بين القارات آسيا و

[1] ظفر الإسلام خان، **تاريخ فلسطين القديم منذ أول غزو يهودي حتى آخرغزو صليبي1220ق م _1259م** ، دار النفائس، بيروت ، 1981، ص15-16 .

[2] المرجع نفسه، ص 16.

[3] بطرس حنا مدّور، **جغرافية فلسطين**، مطبعة الزهرة، حيفا، فلسطين، دس، ص 4-5.

[4] نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة: **جغرافية فلسطين**، جامعة غزة، فلسطين، 2016، ص54.

إفريقيا و أوروبا، مما زاد من مطامع الدول المعادية و الدول الإستعمارية في بسط يدها عليها و إتخاذها كموقع تابع لها [1].

ثانيا: التضاريس في فلسطين

تعتبر تضاريس فلسطين جزءا لايتجزأ من تضاريس بلاد الشام وهي الأردن وسوريا ولبنان ، وهي ذات حدود مشتركة برية مع فلسطين إضافة إلى مصر، تقدر مساحتها الإجمالية بـ 28ألفا كلومترا مربعا وتقع بين خطوط عرض 28 و29 و30 و كذلك 33 شمالا وتتكون مساحة فلسطين في شكل سهل ساحلي نحو جهة الغرب، إلا أن تصل سواحل البحر الأبيض المتوسط أما في حدودها الشرقية، فتحدها بعض الشطوط والبحر الميت مع الأردن وتتشكل داخل فلسطين مرتفعات من الشمال إلى الجنوب و إنتهاءا مع البحر الأبيض المتوسط [2] ، وتتكون التضاري الفلسطينية من السهول الساحلية والمرتفعات.

1) السهول الساحلية

تتكون السهول في فلسطين من خلال الأراضي المستوية التي تقع بين المرتفعات مثل مرتفعات الجليل وبين البحر الأبيض المتوسط، وهي سهول تمتد حتى داخل فلسطين ولأن فلسطين كباقي أراضي الشام الكبرى فهي تعتبر من المناطق السهلية الخصبة، و تتكون أيضا من الغطاء النباتي المتنوع وهذا يرجع إلى عوامل المناخ الجيدة و كذلك الإنحناءات و الإلتواءات الجبلية بالقرب من السواحل الفلسطينية مما يزيد من شساعة السهول التي تأخذ المساحة الكبرى من فلسطين بإتجاه الداخل إلى غاية منطقة نابلس ومنطقة الخليل والمنطقة الوسطى

[1] نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة، المرجع السابق ، ص 55.

[2] صلاح الدين البحيري، **جغرافية فلسطين وتاريخها**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، مكتبة الكتب العربية، دس، ص 21.

في فلسطين ومن بين هذه السهول عندنا سهول سارونة، والتتي تتميز بالطبيعة الخلابة والحرارة المعتدلة وتكون دافئة في فصل الشتاء، و أقل حرارة في فصل الصيف وخاصة بين شهور جانفي وشهر أوت [1] (أنظر الملحق رقم:01).

ومن السهول الموجودة أيضا في فلسطين هو السهل الساحلي الشمالي و الذي يمتد من جبال الكرمل * في فلسطين، إلى غاية رأس الناقورة على الحدود الفلسطينة اللبنانية، ويبلغ طول هذه السهول 25 كيلومتر مربع ويبلغ عرض هذه السهول من 5 كيلومترات إلى 8 كيلومترات ، ويتشكل من بعض الكثبان الرملية وتوجد فيه تربة صالحة للزراعة وكذلك متوفرة على الماء في جوفها[2]، و يوجد أيضا السهول الساحلية الجنوبية و الذي تغطي مساحته من أقصى الجنوب إلى غاية جبال الكرمل في الشمال، ويبلغ طول هذه السهول 200 كيلومتر، وتبلغ مساحته 3220 كيلومتر مربع وتتشكل تربة هذا السهل من تربة رملية ومن ترسبات كلسية وتربة طينية جاءت من خلال الأودية، التي تمر على هذه المناطق فجعلتها تتشبع بمختلف أنواع الترسبات و المعادن وغيرت هذه الأودية من نوعية التربة الموجود بالسهول الجنوبية[3].

2) المرتفعات

توجد مرتفعات فلسطين بين الحدود اللبنانية وفلسطين وتمتد إلى غاية رفح و الأراضي المصرية إلى النقب، أو صحراء النقب كما يطلق عليها، وكانت هذه المرتفعات في الحقيقة

[1] صلاح الدين البحيري ، المرجع السابق، ص 22 .

*يعتبر جبل الكرمل من السلاسل الجبلية الأعلى في فلسطين ، وتدعى بسلسلة جبال الوسط ويبلغ إرتفاعها حوالي 1810 قدم، أنظر : بطرس حنا مدّور ، **جغرافية فلسطين** ، مطبعة الزهرة، دس، ص7 .

[2] كامل أبوظاهر، **محاضرات في جغرافية فلسطين**، الجامعة الإسلامية، كلية الأداب، قسم الجغرافيا، فلسطين، 2011، ص 34 .

[3] المرجع نفسه، ص 34 .

أحد الهضاب التي تأثرت بعوامل التعرية من خلال الأمطار الغزيرة على السفوح الغربية ، وتتشكل من سلاسل جبلية متواصلة وغير منقطعة إلى غاية جبل الجليل، ونابلس وجنين ، وتتشكل هذه المرتفعات من جبال القدس والخليل ونابلس، ويبلغ طولها من 800 إلى 900 مترا فوق سطح البحر، وتتواجد بها السهول الخصبة الصالحة للزراعة مثل سهول الساوية و سهول طول كرم [1] ، وتتواجد المرتفعات في فلسطين منذ السلاسل الجبلية التي كانت في القديم عبارة عن سهول مرتفعة، تعرضت إلى عملية التعرية التي كانت موجودة في الشمال الغربي من فلسطين مع الحدود اللبنانية، والتي تعرف باسم مرتفعات بئر السبع، وجبال عامر حتى مدينة طول كرم[2]، وتتكون هذه المرتفعات من مختلف أنواع الأشجار الخضراء الدائمة الإخضرار، و كذلك مختلف أنواع النباتات الشوكية ومختلف الأعشاب الأخرى والتي يكون مكانها في السفوح الجبلية[3].

وتكون الحرارة في هذه المناطق او الأقاليم معتدلة إلى باردة قليلا، حيث أنها تكون في شهر جانفي حوالي 9 درجات مئوية وتتكون التربة في هذه المناطق من الجيرية في قمم الجبال والسفوح أيضا، أما التربة البنية فتكون بجانب الأودية، و أيضا تربة المتوسط الصفراء على ساحل البحر الأبيض المتوسط ويوجد نوعان من المرتفعات المرتفعات التلية ومرتفعات النقب[4].

أ) المرتفعات التلية

المرتفعات التلية هي مرتفعات تتشكل من مساحة كبيرة من الأراضي التلية، وهي تقع في وسط فلسطين وتشكلت بسبب الإلتواءات الجيولوجية بسبب ليونة البنية الجيولوجية لها، و تتشكل

[1] كامل أبو ظاهر، المرجع السابق، ص 34.

[2] صلاح الدين البحيري المرجع السابق ، ص 25.

[3] كامل أبو ظاهر، المرجع السابق ، ص 35 .

[4] المرجع نفسه.

أيضا المرتفعات التلية من جبال الجليل التي تقع في جنوب هذه المرتفعات، والتي تظهر على شكل أقواس محدبة وتتشكل داخلها العديد من الينابيع التي تنبع على سفوحها ووسطها *

ب) مرتفعات النقب

تتشكل مرتفعات النقب من عشرة ألاف كيلومتر مربع / 10000 كم^2، وتتكون من جبال الخليل وخليج العقبة إلى غاية صحراء سيناء في الغرب، وهي مرتفعات تكون عالية في البداية، ثم ينخفض إرتفاعها إلى غاية سيناء[1]، وتشكل مرتفعات النقب رؤوس الأودية التي تتدرج مياهها نحو الهبوط إلى غاية المياه المالحة، مثل وادي عربة في الأسفل و الذي يتشكل من سبخات ملحية على حوافه، حيث تعتبر مناطق وادي عربة عند سفوح مرتفعات النقب من المناطق المالحة في منطقة فلسطين والأردن[2].

ثالثا: المسطحات المائية

1) البحار

أ) البحر الميت

البحر الميت واحد من بين سلسلة البحيرات التي تشكلت داخل نظام الصدع بين الصفائح التكتونية التي تقع بين قارتي آسيا و إفريقيا، حيث أن منطقة الشام الكبرى وخاصة منطقة فلسطين والأردن تقعان على صفيحتين،مما أكد العلماء هذه المنطقة من المناطق النشطة زلزاليا

* تنبثق العديد من الأودية والأنهار دائمة الجريان من بينها نهر المقطع و نهر الأزرق، أنظر: جواد الحمد : **المدخل إلى القضية الفلسطينة**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2000، ص 25 .

[1] كامل أبو ظاهر، المرجع السابق، ص 39 .

[2] جواد الحمد و آخرون ، **المدخل إلى القضية الفلسطينة**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، ط2، 2004، ص 30 .

أوما يطلق عليها صفيحة شرق إفريقيا، ويقع البحر الميت حوالي 410 أمتار إنخفاضا على مستوى سطح البحر[1]، وقد تجمع البحر من التجميعات المائية الناتجة عن التعرجات التي يسلكها نهر الأردن والذي ينبع ماءه من مرتفعات حاصباني ، والذي يتشكل من سفوح الجبال الشمالية الغربية لجبل الشيخ أو جبل كرمون، ثم يستجمع المياه لكي تتركد في بحيرة الحولة وهي رأس نهر الأردن، ثم يتجه هذا النهر جنوبا نحو المنخفضات التي تشكلت من خلال التصدعات التكتونية، من خلال بروز الأخاديد والتي شكلت البحر الميت الذي يعتبر من أكثر البحور إنخفاضا على مستوى العالم، وتشكل المياه نسبة 70 كيلومتر من مساحة الأرض المنخفضة[2]، أما باقي المساحة فهي تتشكل من سبخات ملحية ومستنقعات وتبلغ نسبة الماء في البحر الميت حوالي 140 كيلومتر مكعب، وتقدر مساحة البحر الميت حوالي 940 كيلومتر مربع ويعتبر ماءه أكثر ملوحة من غيره من البحارو المحيطات، وتعتبر نسبة الملوحة الاعلى ترجع لأسباب كثيرة من بينها نسبة الأملاح التي توجد بجوار البحر، وقلة التساقط في هذه المنطقة المنخفضة، والتبخر الكثيف حيث يجعل الملوحة في البحر تركيزها عالي جدا[3]، أما البنية الجيولوجية للبحر الميت، فهي تختلف عن باقي البحار الأخرى من خلال حوافه فحواف البحر الميت تتشكل من البازلت أو الصخور البازلتية السوداء، والتي تتشكل منها المنطقة الواقعة بين الحدود الفلسطينية و الحدود الأردنية إلى غاية خليج العقبة من جنوب البلدين[4]، (أنظر الملحق رقم: 02).

ب) البحر الأبيض المتوسط

[1] عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1988، ص 27 .

[2] نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة ، المرجع السابق، ص 125-127 .

[3] المرجع نفسه، ص 125-127 .

[4] المرجع نفسه .

يقع البحر الأبيض المتوسط غرب فلسطين، حيث يعتبر هو واجهة فلسطين المحتلة على الغرب، ويبلغ ساحل البحر الأبيض المتوسط من جهة فلسطين فقط حوالي 302 كيلومتر حيث يشكل البحر الأبيض المتوسط أهمية كبيرة من حيث الموارد البحرية، إضافة إلى ذلك أن للبحر أهمية كبيرة إستراتيجية، ويعطي لفلسطين موقعا جغرافيا مفتوحا على باقي دول العالم المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويعطي فلسطين كذلك إلى جانب الموقع الإستراتيجي موقعا تجاريا أكثر أهمية من خلال التبادل التجاري الذي يميز هذا البحر عن باقي البحار الأخرى في العالم[1]، ويتميز البحر الأبيض المتوسط بمناخه الطبيعي الخاص، مما ينعكس على نوعية التربة والنبات حيث يتميز مناخ البحر الأبيض المتوسط بأنه مناخ معتدل الحرارة، وكثير التساقط مما يؤثر ذلك على المرتفعات والتلال الموجودة داخل فلسطين، ونسبة التساقط تؤثر كذلك على منسوب المياه للبحر الميت من خلال وجود المخفضات، التي تؤدي للبحر الميت وباقي البحيرات الأخرى المنخفضة، وكذلك الأحواض وهذا كله نتيجة التساقط في المرتفعات و الحرارة المتميزة المعتدلة التي تساهم في وجود غطاء نباتي متميز، يتشكل من النباتات المخضرة دائما مثل أشجار البلوط و البطم وكذلك أشجار الخروب، و أخرى متنوعة من النباتات التي تتأقلم مع مناخ البحر الأبيض المتوسط [2].

2) الأنهار و الأودية

أ) نهر الأردن

يعتبر نهر الأردن مصدرا هاما للمياه في فلسطين، حيث تتجمع مياهه من خلال المرتفعات السورية الجنوبية ومن أراضي جنوب لبنان وهضبة الجولان، فتتوجه مياه هذا النهر إلى داخل الأراضي الفلسطينية، حيث يكون في البداية نهر الشريعة قبل أن يصل إلى بحيرة طبرية ومن ثمة يصير نهر الأردن، و يزداد تدفقا نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية البحيرة المهمة

[1] صلاح الدين البحيري، المرجع السابق ، ص 21.

[2] المرجع نفسه.

جدا لنهر الأردن ويتكون ماء نهر الأردن من الينابيع المختلفة التي تقع في شمال فلسطين ، وبعد ذلك يأتي نهر الأردن في شكل روافد إلى غاية وصولها إلى بحيرة الحولة *، حيث تتجمع مياه وادي الأردن قبل أن يصبح نهرا دائم الجريان[1]، يتراكم جزء كبير من المياه ونقصد بها مياه نهر الأردن في هذه المنطقة التي تسمى منطقة" مرج الحولة "، وهي عبارة عن مروج تقع على ضفاف الشرق و الغرب من نهر الأردن شمال فلسطين المحتلة[2]، وقد إكتست هذه البحيرة أي بحيرة الحولة بالأعشاب الكثيفة على ضفافها، وقد كانت مساحة بحيرة الحولة مستغلة من طرف الفلسطينيين، مثل أعمال الصيد المختلفة كصيد الأسماك، وكذلك كانت منطقة زراعية بسبب وجود المياه فيها، و يبلغ طول هذه البحيرة حوالي 5 كيلومترات وعرضها 4 كيلومترات، وقد حاول الكيان الصهيوني بأن يعمل محاولات لتجفيف هذه البحيرة بسب أن الفلسطينين يستخدمونها، ومحاولة الكيان الصهيوني أن يستغلها لشعبه من المستوطنين و يقطع الطريق على الفلسطينيين من خلال قطع أرزاقهم، و إنقاص مياهها للتقليل من المزروعات التي ينتجها الفلسطينيون من هذه البحيرة [3]، ويتشكل وادي الأردن من الروافد منها رافد بانياس ورافد الدان ورافد الحاصباني، وتلتقي هذه الروافد في بحيرة الحولة حيث تشكل مياه نهر الأردن، أما عندما يدخل الأراضي الفلسطينية تشترك في نهر الأردن روافد أخرى كرافد اليرموك، الذي ينبع من منطقة حوران في الإقليم السوري وكذلك الزرقا الذي ينبع من شمال الأردن، و كذلك رافد جالوت الذي ينبع من شمال فلسطين المحتلة، وكل هذه الروافدا تصب كلها في نهر الأردن

* تبلغ مساحة بحيرة الحولة حوالي 14 كيلومترا مربعا، أنظر: كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، دار الجيل بيروت، 1988، ص 217.

[1] جواد الحمد و آخرون، المرجع السابق، ص 28-29.

[2] سلطة المياه الفلسطينية، **نهر الأردن**، الموقع الإلكتروني : www .pwa.ps/ar_page.aspx ?id= تاريخ الإطلاع، 2018/01/18م ، 21:05.

[3] علي محمد علي، **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية، دس، ص 43-44.

على إعتبار أن نهر الأردن في مسار نحو الإنخفاض [1]، ويبلغ طول نهر الأردن 252 كيلومترا أما طول نهر الأردن داخل أراضي فلسطين المحتلة، فتبلغ 118 كيلومترا وتقدر نسبة المياه في نهر الأردن حوالي 500 مليون متر مكعب من الماء، يستخدم الفلسطينيون ماء نهر الأردن في عدة مجالات في مجال الزراعة و الفلاحة و إستخراج الطاقة الكهربائية، و إستخدامات أخرى متعددة، ويقوم الفلسطينيون بإستخراج الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية حيث يستفيد الفلسطينيون من تدفق النهر عند المستوى المنخفض بإنتاج الطاقة الكهربائية الطبيعية [2].

ب) نهر الخضيرة

وهو نهر منابعه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ثم يزيد تدفقه داخل الأراضي الأردنية ثم يصب في فلسطين المحتلة كل فصل شتاء جنوب حيفا.

ت) نهر الإسكندر

وهو نهر شتوي وتكون مياهه غزيرة في فصل الشتاء ويصب في جنوب مستوطنة مكمورت.

ث) نهر البركون

يبدأ هذا النهر بالجريان من منبع رأس العين قادم من مرتفعات جبال السامرة التي تقع بجانب مدينة نابلس، حيث يبلغ طول هذا المهر حوالي 62 كيلومترا، ويستفيد كامل أهل منطقته من مياهه الصالحة للشرب، وكذلك التزود بالطاقة الكهربائية التي تنتج وتستخدم بفضل هذا النهر.

[1] نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة، المرجع السابق، ص 230- 232 .

[2] علي محمد علي، المرجع السابق، ص 83-84.

ج) وادي عربة

يعتبر وادي عربة من أهم الأودية التي تشارك الأراضي الفلسطينة المحتلة مع الأردن حيث يبلغ طول هذا الوادي 160 كيلومترا، وعرضه حوالي 15 كيلومترا [1]، وينبع من البحر الميت إلى غاية أن يصل إلى خليج العقبة، وهو وادي كثير الملوحة في مياهه بسبب رأسه الموجود في البحر الميت ولا يوجد على حوافه أي مزروعات بسبب ملوحته الكبيرة و كذلك السبخات [2].

ح) وادي غزة

يعتبر وادي غزة من بين الأحواض و المسطحات المائية داخل فلسطين بعد نهر الأردن، حيث يصل هذا الواد بين مرتفعات الجليل وبين صحراء النقب في الجنوب الفلسطيني، وتتجمع فيه عدة روافد من بينها رافد بئر السبع ورافد منطقة الخالصة، ورافد منطقة الشلالة ورافد الشريعة ويقدر منسوب المياه في وادي غزة، حوالي مليون متر مكعب وتبلغ مساحة هذا الوادي حوالي 3390 كيلومتر مربع، ويتم إستغلال ماء الوادي في المزروعات المختلفة التي توجد بين منطقة الجليل ومنطقة النقب[3].

3) البحيرات

أ) بحيرة الحولة

تعتبر بحيرة الحولة من المجمعات المائية التي تشكلت عبر نهرالأردن وتقع شمال بحيرة طبرية

---

[1] نعيم سليمان بارود ، رائد أحمد صالحة، المرجع السابق، ص 220-236 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 236-274 .

[3] دنيا وطن، **مصادر المياه في فلسطين**، الموقع الإلكتروني: / www .alwatanvoice.com arabic /news/2004/09/09/9540 ، تاريخ الإطلاع، 2018/01/18م ، 22:00 .

على الحدود السورية اللبنانية الفلسطينية، وهي تقع في شكل منحدرات والتي تقع تقع هذه المنحدرات بجانب جبل الشيخ، وكذلك بالقرب من هضبة الجولان السورية وتقع جبال الجليل غرب هذه البحيرة، وبالضبط في الجنوب الغربي *.

ب) بحيرة طبرية

تعتبر بحيرة طبرية من التجمعات المائية الكبيرة في فلسطين المحتلة، والتي تتشكل من خلال تجمع مياه نهر الأردن فيها من خلال قطع مساره، أي أنها جاءت في منطقة ذات إنخفاض عن مستوى سطح البحر يقدر بـ213 قدم، و قد تم قياس المستوى عند شمال بحيرة طبرية وتعتبر بحيرة طبرية من البحيرات العذبة الهامة في منطقة الشام، وما تمثله من مورد مائي هام لهذه المنطقة، ويبلغ طول البحيرة حوالي 21 كيلومتر وعرضها يبلغ حوالي 13 كيلومتر وتبلغ مساحتها حوالي 165 كيلومتر مربع، ويقدر إنخفاض البحيرة بالأمتارحوالي 212 متر[1]، وتقدر المساحة بين البحيرة والبحر الميت حوالي 194 كيلومتر، وبحيرة طبرية تعتبر ثاني منخفض مائي بعد البحر الميت و أول بحيرة منخفضة عن سطح البحر في العالم ذات مياه عذبة [2] ، قام العرب قديما باستغلال بحيرة طبرية وكانت تستقر قبائل عدة تقسم الشواطئ لبحيرة الشرقية والغربية، ويقصد بهم العرب الكنعانيون المستقرون في المنطقة ومنهم قبيلتين هم قبيلة النفتالي وقبيلة الزافيلون، وقد كانت بحيرة طبرية منذ القدم بأسماء متعددة لكن البحيرة قد تم إختيار لها الإسم المعروف اليوم، نتيجة التواجد الروماني قديما في منطقة الشام، وقد سميت البحيرة باسم

* الجليل منطقة جبلية في الجزء الشمالي من فلسطين يحدها من الشرق نهر الأردن وبحر الجليل وتنقسم إلى قسمين الجليل الأعلى والجليل الأدنى والجليل الأعلى هو أكثر إرتفاعا عن سطح البحر، أنظر: كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، المرجع السابق ، ص 189.

[1] نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة ، المرجع السابق، ص 120 .

[2] المرجع نفسه، ص 121 – 123.

بحيرة طبرية يعود إلى الإمبراطور الروماني طباريوس[1]، عندما كانت المنطقة تحت حكم الإمبراطور الرومانية المقدسة وللبحيرة مناخ رطب ومعتدل بسبب قرب هذه البحيرة من البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ المساحة بين البحيرة وبين البحر الأبيض المتوسط حوالي 50 كيلومتر، وتعتبر البحيرة مهمة جدا بالنسبة للفلسطينيين، خاصة في مجال الصيد البحري و مجال الثروة السمكية وكذلك مشاريع التزود بالطاقة الكهربائية، وأيضا لها أهمية كبيرة في المجال السياحي بفضل الموقع الغابي الكثيف والجو المعتدل، وكذالك موقعها التاريخي بقرب المعالم التاريخية الموجودة في منطقة الجليل[2]، كما تساهم بحير طبرية في تنشيط الزراعة والعمل الفلاحي في المنطقة بسبب توفر الأمطار و المياه و الأودية المحيطة بالبحيرة، وكثرة الينابيع أدى ذلك إلى تنوع المحاصيل و الإنتاج الزراعي في منطقة طبرية[3]، وتشتهر بحيرة طبرية منذ القدم بثرواتها السمكية، وكانت تمثل أهم البيئات المائية في فلسطين وكانت البحيرة ينشط فيها عدد كبير من أنواع الأسماك، (كسمك المشط وسمك الكركور الأحمر و الكرسين والقشري والشبوط وغيرها..)[4].

رابعا: السكان في فلسطين

1) أصل سكان فلسطين ومراحل التطور السكاني

تعتبر الدراسات السكانية من أهم العلوم التي تساعدنا في معرفة سكان دولة أو بلد ومعرفة الأصول الحقيقية لإنتماء شعبها، وقد أشارت الدراسات المختلفة والبحوث بأن الجنس السامي كان يعيش في فلسطين، وكانت هجرة السكان من جنوب سوريا و الأردن إلى فلسطين دليل على أن الشعوب التي كانت في المنطقة كانت شعوبا متنقلة و كانت شعوبا تعتمد في رزقها

[1] أحمد أبو مطر و آخرون، **أفق التحولات في الرواية العربية** ، دار الفنون مؤسسة خالد شومان، الأردن، 2003، ص21 .

[2] المرجع نفسه.

[3] خليل محمد السعد، **طبرية تاريخ وأمل**، دار الكتاب الثقافي، فلسطين، 2005، ص21 – 22.

[4] المرجع نفسه.

على التجارة و الرعي وفي تحصيل الرزق[1]، وقد أشارت هذه الدراسات على أن الكنعانيين كانوا من بين الشعوب الأوائل، التي كانت تقطن في فلسطين بعد الفينيقيين التجار على سواحل البحر الأبيض المتوسط في فلسطين ولبنان[2]، وكانت عبارة عن قبائل عاشت بالأردن في غربه وشرق فلسطين حتى أصبح في وقت آخر، يطلق على المنطقة إسم أرض الكنعانيين، وقد كان منبين القبائل السامية التي عاشت في المنطقة هم الكنعانيون والبرزيون واليبوسيون والعموريون والغرغازيون، وقد أتى الفلستينيون وهم قبائل كانت تستقر في جزيرة كريت اليونانية، وقد قدموا إلى فلسطين و إستقروا بها وقد إمتهنوا الزراعة والتجارة، وكانت لهم ثقافة خاصة وقد أخذت إسم فلستين إسم لفلسطين نسبة لهذه القبائل التي عاشت فيها، وقد تعلمت اللغة العربية من الكنعانيين الذين كانوا شعوبا أصولهم عربية بدوية [3].

2) مراحل التطور السكاني في فلسطين

أ) المرحلة الاولى: ماقبل 1967م

كان عدد سكان دولة فلسطين في عام 1922م يبلغ 24 ألف نسمة[4]، وقد مر الشعب الفلسطيني بظروف ساهمت بإنخفاض عدد سكان الفلسطينيين في الثلاثينيات إلى أقل من 24 ، لبيلغ 23 ألف ليصل في سنة1961م إلى 54 ألفا أي بعد الحرب العربية مع اليهود ليبلغ عدد سكان فلسطين سنة 1965م إلى أكثر من 63 ألف نسمة في الضفة الغربية لوحدها أما

[1] ماجد عزت، **أرمن مصر أرمن فلسطين بعيدا عن السياسة**، دار العربي، القاهرة، 2017، ص 137 .

[2] المرجع نفسه .

[3] gudren Kramer**, history of palestine , form the ottoman conquest to the founding of the state of Israel**, Princeton university, usa, 2008, p4.

[4] نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة، المرجع السابق، ص 380 .

كامل التراب حوالي 150 ألف نسمة[1].

ب) المرحلة الثانية: من 1967-1994م

بسبب مرور الفلسطينيين بظروف الإحتلال الإسرائيلي الكارثية، بدأ عدد سكان فلسطين في الإنخفاض مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في نسبة المواليد، أي الزيادة السكانية التي عهدتها فلسطين، حيث بلغ عدد سكان فلسطين في سنة 1967م 324 ألف نسمة، ليبلغ عدد السكان في عام 1985م في حدود 619 ألف نسمة، حيث شهدت فترة الثمانينات في الضفة الغربية هجرات سكانية كبيرة نحو الأردن، و بالتحديد في أوائل سنة 1980م، وقد كانت معدلات الزيادة السكانية في السنة الواحدة حوالي 4753 نسمة[2].

ت) المرحلة الثالثة: مرحلة إنشاء السلطة الفلسطينية مابعد 1994م

عندما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية طبقا لإتفاق أوسلو 1993م و إتفاق القاهرة 1994م و 1995م تأثر النمو الديموغرافي بذلك وإنعكست الأحوال السياسية على الشعب الفلسطيني، وقد تم تسجيل زيادات في النمو الديموغرافي أو التعداد السكاني فقد بلغ تعدد دولة فلسطين في سنة1994م، حوالي2 ملايين ونصف داخل وخارج البلاد وفي سنة 1995م 2ملايين وست مائة ألف نسمة، أي زاد عدد السكان بمائة ألف نسمة كل عام وقد كانت الفئات العمرية للشباب تقدر بزيادة طفيفة عن عنصر النساء، خاصة ما دون سن25 سنة بزيادة تقدر بحوالي 0,1 %

[3] ، ويعود ذلك إلى حالة البلد المتدهورة نتيجة الإحتلال الإسرائيلي بسبب عوامل عديدة

[1] نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة، المرجع السابق، ص 318 .

[2] معين حسن أحمد جابر، **محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن**، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الأداب، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011، ص 16 .

[3] المرجع نفسه .

منها القتل و التهجير، أما في سنة 2000م فقد بلغ تعداد سكان فلسطين، حوالي أكثر من ثلاث ملايين ومئتا ألف نسمة، ويرجع ذلك إلى توفر الحالة الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة و نتيجة لسيطرة السلطة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، وأحكام الأمن فيها دون نسيان عمل قطاع الخدمات على الأراضي الفلسطينية ومساهمته في تحسين مستوى المعيشي للسكان[1].

المبحث الثاني: مراحل القضية الفلسطينية من 1917_ 1973م

أولا: القضية الفلسطينية قبل الإنتداب البريطاني 1920م

بدأ تاريخ فلسطين في بداية العصر الحديدي حوال 1200 ق م، و قد تعرضت أرض فلسطين وقد سميت أرض كنعان، وكانت أرض فلسطين قد شهدت صراعات بين الفلستينيين وهم الفلسطينيون والعبرانيون وغيرهم والفلستينيون هم شعوب أتو من أوروبا[2]، وقد سميت فلسطين بأرض كنعان وهي تسمية للفصل بين المرتفعات المجتورة، التي فصلت بين أرض كنعان و أرض الفينيقيين في ساحل لبنان[3]، في التسمية الإسلامية أعتبرت فلسطين جزءا لا يتجزأمن منطقة الشام، وأصبحت فلسطين تعرف في العهد العثماني بسوريا الجنوبية [4].

عرفت فلسطين عدة شعوب تعاقبت عليها عبر الأزمنة منها من إستوطن فيها ومنها من تواجد فيها إبتداءا من الحيثيين و الأمويين والفلستينيين و العبرانيين والفينيقيين والبابليين والأشوريين

[1] معين حسن أحمد جابر، المرجع السابق، ص 19-20 .

[2] كيت وايتلام، **إختلاق فلسطين القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني**، ت، سحر الهنيدي م: فؤاد زكريا، المجلس الوطني للثقافة والفنونو الأداب، الكويت، 1999، ص123.

[3] إبراهيم فؤاد عباس، **الأثار الفلسطينة: إثبات عروبة فلسطين تاريخيا وجغرافيا وحضارة**، الدار للنشر والتوزيع، فلسطين، 2016 ، ص50.

[4] المرجع نفسه.

والهيلينيين و الرومان والفرس والعرب والفرنجة والمسلمين والأتراك[1]، وقد كان الفلستينيون أول من إستقر بها خاصة المدن الساحلية، مثل أسدود وعسقلان وعكرون[2]، أما بالنسبة للتاريخ العسكري والسياسي، فقد بدأ حينما تم إنشاء مملكتين يهودا وإسرائيل المتقاتلتين حوال 1004ق م، واشتبكت مع الفلسطينيين في حروب كبيرة هزمت المملكة اليهودية من جراء ذلك[3]، وتدخلت مملكة بابل بعد ذلك في بناء ماتهدم من هذه المملكة، وبعد ذلك تمكن ألكسندر المقدوني من حكم فلسطين وبعد وفتة هذا القائد تفككت أركان حكمه، وحكم السلوقيون ثم البطالمة ودخلت فلسطين بعد ذلك حكم الرومان[4]، و قامت الإمبراطورية الرومانية بتقسيم فلسطين إلى أقاليم ومناطق و أنشأت حكم إداري على كل إقليم[5]، وقامت روما بفرض الجزية على هذه الأقاليم حافظت روما على قدسية الأماكن الموجودة في فلسطين، وقامت بحمايتها وتنظيم قوافل الحج لها سواء مسيحيين أو يهودا، وسميت هذه الفترة بفترة السلم والأمان[6]، إلا ان الأوضاع داخل فلسطين تحولت إلى فترة متوترة فيما بعد، وتحولت الإمبراطورية الرومانية إلى بزنطية عام 363م، لتصبح بعد ذلك الدولة البيزنطية حامية المسيحية بعد إعتناق القسطنطينيون الدين المسيحي وتخلي الإمبراطورية عن الوثنية[7]، وجاءت بعدها الدعوة الإسلامية والخلافة الراشدة لتتوسع في بلاد الشام وتعلن عن فتوحاتها و أرسل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم رسالة

[1] ظفر الإسلام خان، **تاريخ فلسطين القديم منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي 1220ق م- 1259م**، دار النفائس، بيروت ، 1981، ص32.

[2] إبراهيم فؤاد عباس، المرجع السابق، ص57 .

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

[5] زياد مني، **مقدمة في تاريخ فلسطين**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 156 .

[6] المرجع نفسه، ص157.

[7] ظفر الإسلام خان، المرجع السابق، ص131.

إلى هرقل يدعوه فيها للإسلام وكان هذا حوالي عام 630م[1]، وظهر الإسلام في فلسطين كحامي للأقليات اليهودية التي كانت تقطن قبل الحكم البيزنطي، و التي تعرضت للإضطهاد والترحيل والتضييق في ممارساتهم الدينية[2]، ودخل المسلمون فلسطين فاتحين وكانت فلسطين جزءا من فتوحات بلاد الشام سنة 58 من التاريخ الهجري وحصد المسلمون الكثير من الإنتصارات، وصنعت معركة اليرموك إنتصار المسلمين بعد أن شهدوا تراجعا في معركة مؤتة (غزوة مؤتة)[3]، وإنطلاقا من هذه الحقبة التاريخية المهمة، أصبح عرب فلسطين مسلمين بفضل جيوش المسلمين الفاتحين وليصبح الكنعانوين العرب يكتبون تاريخهم العربي الإسلامي ، باستثناء من بقي منهم محافظا على دينه، ويدفع الجزية للمسلمين ومنهم المارونيين والدروز و الأقباط ومختلف الأقليات الأخرى*، وحكم فلسطين عدة دول إسلامية تعاقبت بداية من الحكم الراشد وهو حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعد صحابته الأخيار، ويبدأ بعد ذلك حكما جديدا وراثيا وهو حكم بني أمية، بعدما ولى عمر بن الخطاب معاوية ابن ابي سفيان ولاية الشام، قبل أن يستشهد عمر ويخلفه عثمان بن عفان الصحابي الجليل وثالث الخلفاء الراشدين[4]، ودعمت حكم معاوية قبائل فلسطينية كبيرة ومشهورة، منها قبيلة الأزد وكنانة ولخم وخثعم[5]، وقد كانت فلسطين منطقة آمنة وهادئة لمدة قرنين من الزمن تحت حكم الأمويين، يليه

[1] إبراهيم فؤاد عباس، المرجع السابق، ص59 .

[2] المرجع نفسه.

[3] ظفر الإسلام خان، المرجع السابق، ص150-151.

* عند الفتح الإسلامي لفسطين، إتخذ المسلمون مدينة عكا في الساحل الفلسطين الغربي مع البحر الأبيض المتوسط كموقعا إستراتيجيا وتجاريا مهما لهم ومطل على الواجهة البحرية على الصلبيين، أنظر: مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، نوفا برازيلياللنشر ، لبنان، 2000، ص209.

[4] إلياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، 1996، ص166.

[5] المرجع نفسه، ص167.

حكم العباسيين من سنة 750م وقد وقعت حوادث عديدة في فلسطين في عهد العباسيين منها ثورة القرامطة، الذين قاموا بتدمير كنيسة القيامة والإستيلاء عليها سنة 831 م[1]، وهناك أحداث عديدة مرت بفلسطين بعد الحكم العباسي و إنتهائه، وتمثلت في هجومات التركمان السلاجقة والذين جاؤوا من خرسان وهجومات الخوارزميين من فارس و إيران وإحتلالهم القدس[2]، وبين هذا الهجوم و الآخر إستغل البيزنطيون الوضع في فلسطين المتوتر، وهاجموا فلسطين وسوريا أكثر من مرة[3]، وحاول البيزنطينيون أكثر من مرة الإستيلاء على أراضي الإمبراطورية الرومانية والإبقاء على نفس تقسيم الأقاليم بها[4]، وجاء الأيوبيون سنة 1181م ليقوموا بإلغاء الحكم الفاطمي وقد حاربوا على جبهتين الفاطميون من جهة ومن جهة أخرى الإفرنج والأوروبيون والممالك الصليبية المتحالفون معها في معركة القدس ضد ريتشارد (قلب الأسد) المعروفة[5]، وقد إنتصر عليهم صلاح الدين الأيوبي وألغى أطماعهم الصليبية و أطماع قلب الأسد في الحصول على مناطق ما سماها هو بأورشليم اللاتنية، بعدما إحتل حيفا وقيصرية وعكا ويافا والشريط الساحلي الفلسطينيين عبر البحر[6] *، أما حكم المماليك الذين حققوا إنتصارا على الماغول في معركة عين جالوت الشهيرة، والتي كانت لحظة فاصلة في التاريخ الإسلامي والعربي ودحرهم وأسر قائدهم[7]، فلسطين كانت المحور الاستراتيجي الذي حسم المعركة لصالح الغرب الاسلامي

[1] ظفر الإسلام خان، المرجع السابق، ص 160.

[2] المرجع نفسه، ص 161-162.

[3] المرجع نفسه.

[4] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص 205 .

[5] المرجع نفسه، ص 212-213 .

[6] المرجع نفسه، ص 213 .

* وقد أعلن الصليبيون تسع حملات صليبية على فلسطين بداية من سنة 1099م إلى غاية 1270م، أنظر: ظفر الإسلام خان، **تاريخ فلسطين القديم**، المرجع السابق، ص ص 167-184.

[7] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص 225-226 .

على الشرق الاسلامي ممثلا في الماغول، وفي هذه الفترة كان ظهر فيها المماليك كقوة بارزة في عصرهم، ظهرت الدولة السلجوقية في تركيا أو شبه جزيرة الاناضول وفي شرقها، و كانت على فترات قاومت المد الماغولي لكن الدولة العثمانية التي تأسست سنة 1299م[1]، كانت فلسطين تعتبرها الممر الإستراتيجي لدحر المماليك من الجزء الأسياوي وحاولت الدولة العثمانية أكثر من مرة السيطرة على فلسطين[2]، والتموقع في مناطق الأوروبيين أي في حيفا وعكا ويافا إلى غاية منطقة الصالحية والعريش وخان يونس وبلبيس[3]، وقد تجاوزت الدولة العثمانية أرض فلسطين وبلغت حتى نهر النيل والمقطّم، وجرت معركة المماليك والعثمانيين الشهيرة معركة الريدانية التي إنتهت ببداية الحكم العثماني في مصر وتوطيد الحكم في الشام وفلسطين إلى سنة 1918م [4].

ثانيا: القضية الفلسطينية بعد الإنتداب البريطاني 1920م

إستغرقت فلسطين تحت الحكم العثماني حوالي أربعة قرون، وكانت الدولة العثمانية تفرض الجزية على اليهود المقيمين في فلسطين، بإعتبار أن فلسطين أرضا مقدسا تمنعهم كذلك من شراء وتبادل العقار[5] كانت الدولة العثمانية على علم بأن اليهود قد نشطوا في عملية الإملاك و الإمتلاك للأراضي والعقار فوقفت في وجههم[6]، لكن سرعان ما أعطت الدولة العثمانية حق التصرف في ممتلكات اليهود، تحت ضغوط الحكومة البريطانية و أصدرت قانون تصرف الأشخاص الحكيمة عام 1910م[7]، وقد عمل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بكل قوته

[1] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص ص 226-237 .

[2] المرجع نفسه، ص 237 .

[3] سيد محمد السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية**، مكتبة الأداب، القاهرة، 2002، ص 244-245 .

[4] المرجع نفسه، ص 245 .

[5] عيسى صوفان القدومي، **فلسطين وأكذوبة بيع الأرض**، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، غزة، 2004، ص 25 .

[6] المرجع نفسه، ص 26 .

[7] المرجع نفسه.

، من أجل المحافظة على الهوية الإسلامية لفلسطين على الرغم من كل الإغراءات التي قُدمت له، وقد ركز على الديبلوماسية لربح القضية، بالرغم من أن الدولة العثمانية قد خسرت عدة حروب في أوروبا، بل و أصبحت تلقب بالرجل المريض الذي فقد الكثير من أعضاءه، وقد سبقت مراحل الإنتداب البريطاني على فلسطين عدة معطيات على الأرض قلبت الكفة لصالح البريطانيين واليهود لتقسيم أرض فلسطين وتقسيم الأراضي العربي الأخرى وإنشاء مكان للشعب المسلم في فلسطين شعبا يهوديا وهوية غربية، بدل العربية وقد ظهرت أطماع غربية كبرى وبدأ العمل السياسي للصهيونية، وفكرها ينشط في بداية القرن العشرين وبدأ المفكرون الصهاينة يفكرون في عقد مؤتمر يمنح اليهود حق إنشاء دولة عنصرية قومية لليهود فقط في فلسطين وبدأت التحضيرات له[1].

1) مؤتمر بازل1897م

عقدت الحركة الصهيونية بقيادة ثيودور هرتزل مؤتمرها الأول في مدينة بازل بسويسرا سنة 1897م*، وحضر فيه 197 مندوبا عن الهيئات والمنظمات الجمعية الصهيونية المتعددة في العالم ومن خلال هذا المؤتمر الذي إنعقد قام بإحياء جميع المنظمات الصهيونية حول العالم ، وقام بهيكلتها وتنظيمها أي أن هذا المؤتمر أعطى نفسا لكل الصهوينية في العالم حتى تحضر نفسها وتبدأ في العمل السياسي[2].

2) إنسحاب القوات التركية من فلسطين

بعد معاناة القوات العثمانية من الموازنة المالية بمعنى أنها تكبدت خسائر كبيرة في المصاريف

[1] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص 328-329.

* مؤتمربال أو مؤتمر بازل وهو مؤتمر سياسي ثقافي ديني إجتمع فيه قادة إعلاميين ومفكرين في سويسرا قصد إعلان ولادة الحركة الصهيونية والتي تبنّت فلسطين كأرض لها، أنظر: بيان الحوت، **فلسطين : القضية الشعب الحضارة**، دار الإستقلال، بيروت، 1996، ص336.

[2] إلياس شوفاني المرجع السابق، ص 329 .

والعتاد، وهذا ماكلف العثمانيين تنازلات كبيرة في البلقان وفرض الروس إرادتهم في جبهات البحر الأسود، والنكسات الكبيرة التي تعرض الوطن العربي من إستعمار وغزو صليبي أدى إلى تراجع كبير للقوة العثمانية، فقدوا على إثر ذلك ممتلكاتهم في القارات الثلاث آسيا و إفريقا و أوروبا [1]، جعل الدولة العثمانية تنسحب من فلسطين ويحل محلها القوات البريطانية وكان ذلك في الثلاثين من أكتوبر 1918م، و أعطت الدولة العثمانية فلسطين مكرهة إكراها تاريخيا حيث كانت السفن البريطانية تبحر في بحر أيجة[2]، و خالفت الحكومة البريطانية الحكم الإدارية العثماني في فلسطين و أدارت الخدمات العثمانية المتروكة[3].

3) وعد بلفور 1917م

نشطت عدة حركات عربية في الدول الأوروبية تطالب بإنهاء الحكم العثماني في البلدان العربية وفي الشرق الأوسط و بالخصوص بعد مجيء الثورات العربية وقيامها في 1916م، وفشلت هذه الحركات القومية العربية في تحقيق أهدافها في الخارج، حيث كانت هذه الحركات تتخوف من إستيلاء الحلفاء الغربيين على المناطق العربية التي خلفتها الدولة العثمانية[4]، وفي برلين إجتمعت الحركة الصهيونية، وبدأت في دراسة توازن القوى الدولية في منطقة الشرق الأوسط بين فرنسا وبريطانيا والدول الكبرى الأخرى، وبدأت الحركة الصهيونية في الضغط على زعماء العالم، وفي الضغط على فروعها اليهودية في إسطنبول، للضغط على الحكومة العثمانية التي كانت في ضعفها لتبني موقف سياسي من اليهود في فلسطين[5].

---

[1] رشيد ختانة وآخرون، **الطريق إلى سايكس بيكو الحرب العالمية الأولى بعيون عربية**، مركز الجزيرة للدراسات و العربية للعلوم والنشر ، قطر، الدوحة، 2016، ص97 .

[2] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص353 .

[3] المرجع نفسه .

[4] المرجع نفسه، ص355 .

[5] المرجع نفسه .

وقد أيدت بريطانيا إقامة وطن قومي لليهود، وقد بدأ ذلك بالمراسلات التي جرت بين ماكماهون والشريف حسين، والتي دعمت فيها بريطانيا الثورة العربية ضد الأتراك[1]، ومن خلال هذه المؤامرة صدرت رسالة عن الخارجية البريطانية في 2نوفمبر1917م، وهي في شكل مراسلة إلى البارون ليونيل روتشيلد، وقّع هذه المراسلة وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور لتبدأ الحركة الصهيونية في رسم خريطة جديدة لوطن جديد في فلسطين[2]، وكان رد فعل الفسطينيين والسياسيين العرب رد فعل ضعيف، وشك البعض الآخر في الأمر وإعتقدوا أن الأمر ربما يكون لأمور حربية أو ربما ضرورة إنعكست بعد الحرب العالمية الأولى و البعض الآخر أدرك إستحالة أن تخون بريطانيا العرب، بعدما وقفت معهم ضد الأتراك، وقد رسم وعد بلفور الخيانة والغدر البريطاني للأمة العربية، وبالفعل وحقيقة وليس خيال[3]، وقد كرّس وعد بلفور في ديباجته تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وكذلك أنشئ فيما بعد الكتاب الأبيض الذي مهّد وعد بلفور له ويتضمن هذا الكتاب، الإدراة البريطانية المنتدبة لفلسطين وتسهيل تموقع اليهود في فلسطين وتهدئة الأوضاع و الإسراع في تأسيس حكومة ممثلة عن بريطانيا في تسيير شؤون اليهود[4].

ثالثا: الحروب العربية مع إسرائيل 1948 _ 1973م

قام الشعب الفلسطيني بإستنكار وعد بلفور، وسياسة الهجرة المقننة التي مارستها بريطانيا والمنظمات الصهيونية في بريطانيا، والتي حشدت لها الدعم اللازم لإنجاح توطين شعب غريب في وطن ليس وطنه وقام الفلسطينيون بتنظيم إضرابات و إحتجاجات كبيرة، ومظاهرات في كل ربوع فلسطين[5]، وفي سنة 1939م قام الفلسطينيون بالحشد اللازم في أنحاء فلسطين فقد قام

[1] حسين فوزي النجار، **وعد بلفور**، مكتبة فلسطين، دس، دب، ص 23 .

[2] جميل عطية إبراهيم، صلاح عيسى، **صك المؤامرة: وعد بلفور**، المكتبة التاريخية، ط1، بيروت، 1991، ص 13 .

[3] رشيد خشانة وآخرون، المرجع السابق، ص 80 .

[4] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص 415 .

[5] صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين1936 –1939م**، دار الهنا للطباعة، دب، 1961، ص 40 .

الفلسطينون بإعلان ثورتهم ضد السياسة البريطانية في نفس التاريخ الذي كانت فيه بريطانيا معلنة دخولها الحرب العالمية الثانية[1]، وبين سنوات 1936 و1939م كان الفلسطينيون قد أعلنوا ثورتهم الكبرى أو ثورة فلسطين الكبرى، و حشد لها الفلسطينيون عددا معتبرا من المجاهدين وحددوا هجوماتهم على مقرات الإدارة البريطانية في أنحاء فلسطين[2]، وقد إكتسب الفلسطينيون من الثورات الكبرى الخبرة والتجربة وكذلك قاموا بدراسة نقاط ضعف العدو ومراكز ثقله مماجعلهم أكثر حماسا وأكثر تجهيزا من قبل و كان عدد المجاهدين إلى غاية 1945م أكثر من عشرة ألاف مجاهد[3]، وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ضغظ اللوبي اليهودي والمنظمات الصهيونية الموجودة في بريطانيا على الإدارة البريطانية في فلسطين، لأخذ مكان الإدارة في التسيير وقام الصهاينة بتأسيس ميليشيات صهيونية، كمدافعة عنهم بالقوة العسكرية ضد الفلسطينيين العزل في القرى والمداشر[4]، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم هذه الميليشيات، و أعطت الدعم السياسي والمالي اللازم وقامت بريطانيا بتحضير مؤتمر يضم العرب الرافضين لهذه المشاريع السياسية والعسكرية ممثلين في وزراء الخارجية، وممثل عن المنظمات اليهودية وبما أن هذه المفاوضات قد رفضت من طرف العرب فرفض وزراءهم للتفاوض وأدرجوا مسألة فلسطين وإنهاء الإنتداب في الأمم المتحدة، أما الجرائم العسكرية للميليشيات الصهيونية فحاولوا إدراج هاته السلوكات على مستوى محكمة لاهاي[5]، وقامت اللجنة العسكرية العربية بحشد القوات العربية على حدود فلسطين وقامت بتشكيل هيئة عسكرية موحّدة من أجل تحرير فلسطين، و دخلت القوات العربية لفلسطين وشكلت جيشا للإنقاذ مكونا من خمسة عشر ألفا من المقاتلين موزعين على أنحاء فلسطين ودارت المعارك الكبرى ، لكن

[1] صبحي ياسين، المرجع السابق، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

[4] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص 496-497.

[5] المرجع نفسه، ص ص 501-507.

نقص تجهيزهم العسكري و التكتيكي والدعم اللوجستي البريطاني للميليشيات الصهيونية جعلها تتفوق [1]، وقد مارسات الميليشيات الصهيونية جرائم حرب فظيعة في حق المدنيين الأبرياء[2] ، وسكوت القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا عنها جعلها تدوّن في التاريخ[3] ، وعند ذلك تمكنت الميليشيات الصهيونية من توسيع نفوذها في فلسطين وتم إعلان الدولة اليهودية في الرابع عشر من ماي 1948م، وأعلن هذه المليشيات من منتصف الليل حكومتهم الأولى لتصبح ككابوس داخل الوطن العربي، وفي ذلك الحين أنشأ العرب الحكومة الفلسطينية في داخل فلسطين وخارجها لمواجهة الكيان الصهيوني في الداخل[4]، قام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وإنخذ من حدود فلسطين حدودا وهمية، وبدأت الميليشيات الصهيونية تنظم نفسها وشكلت جيشا من المرتزقة اليهود من أوروبا الشرقية وروسيا و أمريكا الجنوبية أما الناحية الإقتصادية فقد إستولوا على الأرض وإستوطنوا فيها وحوّلوا الفلسطينيين إلى لاجئين في دول الجوار الأردن سوريا لبنان ومصر وبعض الدول العربية[5]، ولما أتى التغيير في الإدارة الأمريكية بمجيء الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، بدأت في عهده السيطرة اليهودية على الإقتصاد الأمريكي بشكل أوسع، وبدأت دولة الكيان الصهيوني يتسع نفوذها عبر العالم و بدأت تستقطب في رجال الأعمال، و إستثمرت الولايات المتحدة في جيش الإحتلال أكثر[6]، وبعد وصول جمال عبد الناصر في مصر و تأميمه لقناة السويس المصرية، وأعلن تأييده للمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي، ورفضت بريطانيا الأمر وأعلنت هي و الحلفاء فرنسا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني شن حرب على مصر في 26 جويلية (يوليو) 1956م، لولا تدخل

[1] إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص 521.

[2] عارف العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، دار الهدى للنشر، بيروت، دس، ج3، ص582-583.

[3] المرجع نفسه، ص646.

[4] أحمد بهاء الدين، **إقتراح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات**، منشورات دار الأدب، بيروت، 1968، ص45 .

[5] المرجع نفسه، ص13-14.

[6] أحمد سليم البرصان، **إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران يونيو 1967م**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2000، ص35 .

الإتحاد السوفياتي وتهديده للدول المعتدية لتوقف بعد ذلك هذه الدول تعاملاتها مع مصر[1] ، وإنطلاقا من الأزمة مع مصر كان الكيان الصهيوني يستجمع قوته ضد مصر والدول العربية التي شاركت في حرب 1948م، و أيضا حاول الكيان الصهيوني أن يجعل منطقة سيناء في مصر خالية من السلاح وكان للكيان الصهيوني أطماع توسعية أخرى على حساب الدول العربية المجاورة[2]، وقام الكيان بضم الضفة الغربية والقدس الغربية وأجزاء من غزة وأعلن الإستنفار ضد الدول العربية وخطرها عليه[3]، وعندما أعلنت الدول العربية المجاورة لفلسطين تأييدها لفلسطين قامت بدعم الحركات التحررية الفلسطينة وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينة التي تأسست سنة 1964م، و أعلنت معركة التحرير من داخل فلسطين مما جعل الكيان الصهيوني يفقد توازنه العسكري لتتدخل الجيوش العربية في 5جوان1967م في حرب مع الكيان الصهيوني، وضرب المراكز الأمنية والإستراتيجية للعدو[4]، وقد أعلنت الدول العربية الحرب الخاطفة على الكيان الصهيوني و شاركت لأول مرة الدول الكبرى في العالم الإتحاد السوفياتي من جهة العرب والولايات المتحدة من جهة دعم الكيان الصهيوني[5]، وبالرغم من الحرب الخاطفة اللتي أدّاها العرب ضد الكيان الصهيوني، والتي فشلت بسبب ضعف العطاء الجو والتمركز الجيد للعدو والدعم الخارجي له بالعتاد المتطور، إلا أنها أثبتت نجاحها من حيث معرفة نقاط القوة لدى العدو وأسباب الفشل لدى الجيوش العربية وكشف أهداف العدو للتوسع على حساب أراضي دول الجوار[6]، أما الحرب الأخيرة بين العرب و الكيان الصهيوني والتي كان محورها فلسطين، فقد كانت حرب أكتوبر 1973م الفاصلة والتي قد حقق فيها العرب نصرا يمحي أثر الهزيمة التي تلقوها في حرب الأيام الستة في عام 1967م وإجتمع القادة

[1] محمد مصطفى صفوت، **إنجلترا وقناة السويس 1854-1956م**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دس، ص222-224 .

[2] أحمد سليم البرصان، المرجع السابق، ص 19.

[3] المرجع نفسه، ص20-22 .

[4] المرجع نفسه، ص 30.

[5] محمد الجوادي، **عدوان 5 يونيو والصراع العربي الإسرائيلي**، ددن، دب، 1996، ص51 .

[6] المرجع نفسه.

العسكريون السوريون في مصر لدراسة بداية الهجوم ونسّق العسكريون المصريون والسوريون وحصنت مصر المطارات العسكرية أمام طائرات العدو[1]، كما تم إعتبار مؤتمر الجزائر بقيادة هواري بومدين حيث كان مؤتمرا جامعا لكل الدول العربية للإلتحاق بمصر وسوريا والمشاركة في الحرب ضد الكيان الصهيوني وأعتبرت الجزائر الكفاح ضد الكيان الصهيوني مسؤولية تاريخية بعيدة الأمد تتطلب التضحيات [2]، وقد حشد لهذه الحرب عتاد عسكري ومنصات صواريخ وتجهيزات متعددة عسكرية وتقنية وذلك عكس ماكانت عليه في حرب 1967م[3] وأيضا تم حشد لهذه الحرب الإعلاميين والقانونيين والمفكرين في العواصم الكبرى لتؤثر على الرأي العام في الخارج ضد همجية الإحتلال الصهيوني لفلسطين وتعدّيه على دول الجوار[4]، وقد إستغرقت الحرب 19 يوما من يوم 6 أكتوبر 1973م إلى غاية 25 من نفس الشهر وتم تجنيد لها الدعم الإقتصادي والسياسي والمالي واللوجستي العسكري وإنتصرت بتخطي حواجز العدو على محور سيناء والنقب الغربي من فلسطين المحتلة، وإختراق جبهة الجولان المتل من جهة سوريا وتكبّد العدو فيها خسائر في العتاد والأرواح وبعثت نفوس النصر لدى العرب والأمل في تحرير فلسطين المحتلة من جديد[5].

[1] أحمد شلبي، **مصر في حربين 1967- 1973م**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985، ص 238 .

[2] مفيد عرنوق، **أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي**، دار النضال، بيروت، 1990، ص155 .

[3] سعد الدين الشاذلي، **مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي قصتي مع السادات**، مكتبة دبولي الصغير، القاهرة، 1995، ص 14.

[4] طه الغرناوي، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، مكتبة الإسكندرية، مصر، الإسكندرية،2001، ص 101 -102.

[5] سعد الدين الشاذلي، المصدر السابق، ص 33 .

خلاصة:

لطالما أعتبرت فلسطين ذات موقع جغرافي و إستراتيجي هام في الشرق الأوسط، ومن منطلق ذلك، كانت فلسطين معبرا لمختلف القبائل والشعوب عبر التاريخ، وشهدت مختلف الأحداث التاريخية والسياسية المختلفة المتعاقبة، كون فلسطين كانت مقرا لمختلف الأعراق والشعوب الطامحة في السيطرة على هذه المنطقة، التي تتوسّط بجغرافيتها القارّات الثلاث آسيا و إفريقيا و أوروبا من خلال قربها من مناطق الأناضول المؤدية إلى أوروبا، كما ولعبت المنطقة دورا هامّا في التوطّن والإستقرار، بفعل جغرافيتها المعروفة بجغرافية البحر الأبيض المتوسط، والتي يعتبر مناخها من أحسن المناخات في العالم، والذي ساعد شعوبا كثيرة للتوطن وقد رسمت الشعوب الغازية والعابرة والمتوطنة أثرا على هذه المنطقة من قدم التاريخ إلى تاريخنا المعاصر ، حيث وبالرغم من إختلاف الأمم فيما بينها على هذه المنطقة شهد تاريخها المعاصرا رؤية مغايرة للغزو من خلال الإحتلال الإسرائيلي الذي إحتل هذه المنطقة، و إستوطن فيها مشكّلا صورة من أبشع صور الإستعمار الإستيطاني في التاريخ المعاصر.

بب

شكر وعرفان

أقدم شكري الجزيل للأستاذ المشرف كربوع المسعود ولكل الأساتذة الأعزاء والموقرين الذين لم يبخلوا علي بما وهبهم الله من فضله ومن شكر الناس شكر الله وعلى ذكر من تحلى القلوب بمؤناستهم في طلب العلم وكل الأساتذةوالدكاترة زادهم الله من فضله وجعلهم قدوة في الأعمال الصالحة.

الإهداء

رحم الله الوالد الكريم المجاهد الغالي قرمة أحمدوالذي غادرني وأنا لم أكمل رسالتي فتغمّده الله برحمته الواسعة وجعله الله تعالى في عليّين مع الأنبياء والشهداء والصدّيقين وجعلنا من البارين بوالدينا

بفضل الله تعالى وكرمه ومنّه أهدي هذا العمل إلى الوالدة الكريمة الصابرة وكل الأخوة والأصدقاء ومن وقفوا إلى جانبي ومن دعموني في مسيرتي وإلى كل من قدموا لي يد العون سواء من القريب أو البعيد في إنجاز هذا العمل.

قائمة المختصرات

(ط)	طبعة
(ت)	ترجمة
(تع)	تعريب
(ج)	جزء
(د. ص)	دون صفحة
(د.س)	دون سنة نشر
(د . د. ن)	دون دار نشر
(د. ب)	دون بلد نشر

مقدمة

شهدت فلسطين بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص منذ عام 1974م، عدة متغيرات في السياسة التي كانت تقودها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل السياسي الرسمي للفلسطينيين في المفاوضات، حيث عملت المنظمة على الإعتماد على منهج سياسي جديد يتميز بالتركيز على العمل السياسي السلمي، وليس العمل العسكري الذي كان سائدا منذ تأسيس المنظمة سنة 1964م، وذلك يرجع إلى عدة متغيرات داخلية فقد خرجت عدة أصوات فلسطينية في داخل فلسطين، تنادي بالسلمية أوإنتهاج العمل السياسي السلمي، وأصوات أخرى خارج فلسطين تنادي بالمنطقة العربية وما شهدته من متغيرات طارئة من خلال ما تعرضت له من حروب وانتكاسات جعلت الفلسطينيين يبادرون من أجل إيجاد خطة بديلة تخرج بالقضية الفلسطينية إلى بر الأمان كتبني النهج الدبلوماسي وتكثيف الزيارت الخارجية للتعريف بالقضية الفلسطينية وعدالتها والتنوية بحق تقرير المصير حسب ما تقره القرارات الأممية، وفي بداية التسعينات شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة متغيرات جاءت على إثر سقوط الإتحاد السوفياتي حليف العرب، وظهور الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتدخّل الأخيرة في شؤون الشرق الأوسط مما فرض معطيات جديدة من خلال تنامي قوة الإحتلال الإسرائيلي على حساب الدول العربية والقضية الفلسطينية، وبالتالي إختلال موازين القوى الدولية، مما جعل خيار الفلسطينيين الوحيد هو اللجوء إلى المفاوضات لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بطرق سلمية وعادلة، ومنه كان مؤتمر مدريد الذي عقد في سنة 1991م والذي وضح المعالم الجديدة لإنتهاج أي طريق مفاوضات جديدة من خلال تبنيه لعدة أسس ومبادئ كانت قد عرضت وطرحت في السابق عبر مشاريع فردية أو مبادرات من الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، ومن بين المفاوضات التي مهّد لها مؤتمر مدريد، التي جرت بالعاصمة النرويجية أوسلو و التي دامت لشهور و أفضت إلى توقيع إتفاق أوسلو سنة 1993م، والذي يعتبر من

أهم الإتفاقات التي علق الفلسطينيون عليها آمالا في سبيل تحقيق تطلعاتهم بنيل كافة حقوقهم المشروعة وتحقيق الإستقلال لوطنهم .

أهمية الموضوع:

تنطلق أهمية دراسة هذا الموضوع من عدة إعتبارات وهي:

1. أن هذا الموضوع يتعلق بإتفاق أوسلو والذي يندرج ضمن أهم الإتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية خصوصا من حيث المفاوضات الكثيرة التي سبقته فهو إستمرار لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكمل لما بدأه مؤتمر مدريد للسلام 1991م.

2.طبيعة المؤتمر وانحصار عنصر المشاركة في المفاوضات لصالح الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي وإعتراف إسرائيل لأول مرة بالوفد الفلسطيني المفاوض الممثل في منظمة التحرير الفلسطينية بعدما كان وفد مشارك ضمن الوفد الأردني.

3.تطرقه لمسائل أكثر أهمية وهي إتفاقيات للحكم الذاتي وإقامة سلطة الحكم الذاتي ومجلس إنتقالي منتخب يشرف عليه رئيس منتخب وكذا تشكيل مجلس منتخب وهو"المجلس الفلسطيني" لتسيير مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة وهوما لم يحصل في الإتفاقات السابقة.

4.أهمية هذا الإتفاق خاصة من جانبه الفعلي حيث يبرز إستكمال ترتيبات إقامة الدولة الفلسطينية ومعاينتها حسب الإتفاق.

5. إظهار هدف المواقف الإقليمية والدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإنهيار الإتحاد السوفياتي وتربعها على الساحة الدولية وحدوث تغير في موازين القوى الدولية.

أسباب إختيار الموضوع:

- **أسباب موضوعية**

– إعتمدت في بحثي المتواضع هذا على عدة معلومات مهمة جدا بين إتفاقيات موّقعة بين العرب و دولة الكيان الصهيوني جعلتني أغوص في خضم ماتتعلقه هذه الإتفاقيات من شروط إرتبطت بها مصائر الأمة العربية و التي أعتبرت نقاط تحول فاصلة في تاريخ الأمة العربية والإسلامية على حد السواء.

– القضية الفلسطينية محور القضايا العربية و الإسلامية وهي تعبر عن أكثر المظاهر ظلما من طرف وبين إنصاف للعدلة الإلهية و إظهار الحق عبر التاريخ حتى و إن رغبت القوى الكبرى في إخفاء على الأقل الجزء الأكبر منه وهو سلب ونهب شعب ووضع شعب مكانه.

– إتفاق أوسلو يبين المرحلة السياسية السلمية التي كانت أو ستصير المخرج الأمن لقضية أرض و شعب بأكمله من عقوبة إحتلال وضياع وتشرد شعب وتحول به إلى مرحلة بناء جزء من السيادة على أرضه ولو على حساب حقه الذي تخاذلت الأمم عنه.

- **أسباب ذاتية**

– إظهار الجانب المظلم من هذا الإتفاق المصيري للشعب الفلسطيني وما لم يطبّق أو يُفعّل من هذا الإتفاق العظيم.

– نقص تداول المواضيع المتعلقة بإتفاقيات السلام كإتفاق هلسنكي و أوسلو ومدريد من جانب كثير من الطلبة في هذا الميدان.

– شغفي بتناول مواضيع الأزمات الدولية والخاصة منها العربية وبشكل أدق المواضيع التي لها جانب تحرري و نضالي.

أهداف الموضوع:

- ✓ تحليل أهم المعطيات والمخرجات التي جرت على ضوء هذا المؤتمر وما يميزه عن باقي المؤتمرات الأخرى.
- ✓ معرفة دور الأطراف المؤثرة في المؤتمر وتوضيح إتجاهاته.
- ✓ توضيح أليات العمل الممكنة لتجسيد البنود والإتفاقات المدرجة ضمن هذا الإتفاق وأثرها على جهود السلام المبذولة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.
- ✓ تبعات هذا الإتفاق على الفلسطنيين على الصعيد الأمني،والسياسي،والإقتصادي ، والإجتماعي و أمن الشرق الأوسط على حد سواء.

إشكالية الموضوع: أردنا من خلال موضوعنا هذا أن نبحث في مضمون إتفاق أوسلو وإنعكاساته على الساحة إلإقليمية والدولية ولذلك ارتأينا أن نطرح الإشكال الأتي:

- ✓ **ما مدى تأثير إتفاقية أوسلو على المسار التاريخي للقضية الفلسطينة وماهي الأبعاد الإقليمية والدولية لهذه الإتفاقية؟**

وتتفرع منه عدة تساؤلات وهي كالتالي:

- ماهي أبرز الإتفاقات التي مهّدت لأوسلو؟
- وماهو مضمون إتفاق أوسلو ؟ وما أهم القرارت التي جاء بها ؟

- و كيف أثرت إنعكاسات الإتفاق على الصعيد الإقليمي؟وأبرز ردود الفعل الدولية عنه؟

المنهـج المتّبع في الموضوع:

- نظرا لطبيعة الدراسة التي تقتضي على الباحث معرفة كافة الجوانب التاريخية المحيطة بهذا الموضوع فقد إعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:
- المنهج التاريخي: لدراسة وترتيب الأحداث التاريخية حسب المتغيرات الحاصلة ودراسة أبعادها التاريخية للخروج بأسس علمية صحيحة.
- المنهج التحليلي: من خلال تحليلالأحداث التاريخية للمؤتمرات والمواقف التي جاءت بها، ودراسة أهم الردود المؤيدة والمعارضة لها.

خطة الموضوع:

- قسمت بحثي هذا لأربعة فصول يحمل كل منها ما يلي:

– أولا: الفصل الأول التمهيدي وهو فصل واحد تمهيدي والمعنون بجغرافية فلسطين أو توصيف للمجال الجغرافي لفلسطين المحتلة و المراحل التاريخية للقضية الفلسطينية من البداية إلى غاية 1973م ويضم مبحثين معنونين بجغرافية فلسطين ودورها الجيواستراتيجي وتاريخية القضية الفلسطينية وقمت في المبحث الأول بتناول جغرافية فلسطين وسكانها وقسمت المبحث إلى مطلبين مهمّين وتناولت في المطلب الأول الموقع الجغرافي لفلسطين حدودها الجغرافية وموقعها الإستراتيجي وطبيعتها التضاريسية ومسطحاتها المائية المتنوعة أما المطلب الثاني فقد ركزت فيه على الطبيعة الديموغرافية في فلسطين و تأثيرات هذه الطبقات الديموغرافية بالأحداث

السياسية التي تأثرت بها فلسطين منذ نشأها ككيان مرورا بالإحتلال الصهيوني لفلسطين قبيل النكبة سنة 1948م وبعدها إلى غاية نشوء السلطة الفلسطينة في إتفاق أوسلو التاريخي سنة1993م، مبرزا أهم المراحل التي تأثر بها النمو الديموغرافي والحالة الإجتماعية السائدة، أما الأهم محطات فلسطين التاريخية إبتداءا من التطورات في المشهد الفلسطين منذ بداية تاريخ الدولة وتكوينها الإجتماعي إلى غاية الإنتداب البريطاني1918م وركزت فيهذا المطلب على أهم الأحداث التاريخية التي أعقبت تكون الأمة الفلسطينية والشعوب التي تنتمي لها والتقاطعات السياسية والثقافية والحضارية التي مرت على فلسطين وأدت إلى نشوء الكيان والأمة الفلسطينة الحديثة والمعاصرة بكل ماتحمله من مقومات ومبادئ وهوية عربية نصرانية ومن ثمة إسلامية بعد الفتح الإسلامي وقد خصصت لهذا مطلبا عنونته التطورات التاريخية قبل الإنتداب البريطاني 1918م أما المطلب الثاني ويتناول أهم المحطات التاريخية التي جاءت بعدة فترة الإنتداب البريطاني وقد تناولت فيها أبرز ملامح الحكم العثماني لفلسطين في أواخر العهد العثماني لفلسطين ونشوء الحركة السياسية الصهيونية سنة 1897م في الخارج المناوئة للحكم العثماني والتي عقدت مؤتمرات وعرضت عدة وعود لتغيير الخارطة السياسية الديموغرافية في فلسطين لصالح فئات يهودية مشتتة في الخارج و لم شملها داخل فلسطين الدولة وعلى أرضها ضاربة القرارات الدولية عرض الحائط وبدعم من قوى عالمية على رأسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول الأوربية النافذة في العالم، أما الفصل الثاني ويحمل عنوانالإتفاقيات الممهدة لإتفاق أوسلو، وقد أشرنا فيه في المبحث الأول الإرهاصات الأولى لبروز عمليات التسوية السياسية، وقد جاءت متزامنة مع الأوضاع السائدة في المنطقة العربية و الشرق الأوسط بالتحديد والتي سمحت بظهور نهج جديد من المبادرات التي تحفظ السلم في المنطقة ، وأشرنافي المطالب التي يحتويها المبحث الأول من الفصل الأول إلى مؤتمر مدريد والذي تطرقنا إلى الأجواء التي عقد فيها المؤتمر، والأطراف المشاركة من مفاوضين ورعاة دوليين له وكذالك تطرقناإلى المسائل التي تمت مناقشتها بالمؤتمر ومانتج عنه، إضافة إلى ذلك

دراستنا للمفاوضات المتعددة الأطراف، ومفاوضات واشنطن لما لها من أهمية في مسار التسوية في تحديد مسار إتفاق أوسلو وتحديدا لأطراف المفاوضة به، أماالمبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة إتفاق أوسلو من ناحية المضمون والأطراف المشاركة فيه ، فضلا عن دراسة مانتج منه من ردود الأفعال المتفائلة والمتشائمة عن كل جانب ، أما المبحث الثالث فخصصناه لمقترحات الأطراف المشاركة بالمفاوضات، زيادة على ذلك الدول الداعمة والمشاركة في عملية التسوية والتي كانت لها ثقل على مستوى الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي وعملية التسوية ككل .

–ثانيا: الفصل الثالث والذي تناولنا في مبحثين ركزنا في أساسهما على تجسيد إتفاق أوسلو على الأراضي الفلسطينية و الاراضي المحتلة من فلسطين في المبحث الأول ، وما شملته قرارات الإتفاق على الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية للمرحلة الإنتقالية التي إتفق عليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي ، أما المبحث الثاني فيتعلق الأمر بتجسيد سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية على أرض الواقع من خلال الإتفاقات التي تم إبرامها والتي تبين مهامها وسيادتها وشكل السلطة الفلسطينية الجديدة.

– ثالثا: الفصل الرابع والذي تطرقنا فيه عن انعكاسات إتفاق أوسلو على الساحة الإقليمية و ردود الفعل الدولية عليه، وأشرنا في المبحث الأول التداعيات التي أنتجها إتفاق أوسلو على سوريا ولبنان بالخصوص لما لهما علاقة وطيدة بالشأن الفلسطيني، وكذا دراسة الجوانب الأمنية المتعلقة بالمنطقة و أوضاعها و سياسات دول الجوار لوضع حل في مناطقها المحتلة مع الجانب الإسرائيلي ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لردود الفعل الدّولية على إتفاق أوسلو وعملية السلام بشكل عام وأوضحنا هدف كل قوى منها ورؤيتها الخاصة في حل النزاع العربي _ الإسرائيلي عموما و الفلسطيني _ الإسرائيلي على وجه الخصوص.

– أما ختاما فأعطينا نتائجم أأحرزه إتفاق أوسلو من جوانب إيجابية وأخرى سلبية ثم تقييم الإتفاق على الصعيدين الإقليمي والدولي

- دراسة المصادر والمراجع:

إعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع والتي تتفاوت من حيث درجة الأهمية والإفادة نذكر منها:

- محمود عباس، طريق أوسلو، والذي يتناول فيه مجريات أحداث المفاوضات بتفاصيلها ومستجداتها كونه مشاركا فيها ومفاوضا ممثلا بالوفد الفلسطيني المشارك.
- دنيس روس، السلام المفقود، وهو الرجل الأول في إدراة الرئيس جورج بوش الأب و الرئيس بيل كلينتون، وهو المبعوث والوسيط المكلف بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
- طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة _أريحا، وهو الذي يقدم لنادراسة تحليلية حول القضية الفلسطينية بدءا من النزاع العربي الإسرائيلي وانتهاءا بمبادئ أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية.
- إدوارد سعيد، أوسلو 2: سلام بلا أرض، من بين المفكرين الفلسطينين البارزين والمؤثرين على الساحة السياسية الفلسطينية له دراسات إستشراقية مما يقدم لنا دراسة تحليلية غربية لسياسات إسرائيل والغرب تجاه فلسطين.

الصعوبات:

أبرز الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا المتواضع هذا نذكر منها الآتي:

- أن الموضوع هو موضوع شرق أوسطي وغالبا ماتكون المواضيع الشرق الأوسطية غائبة من التداول وصعوبة الوصول إليها خاصة المدفوعة منها.
- غياب كبير للمصادر و قليلة إن وجدت وغالبا متكون مجزّئة إلى أجزاء و أقع في هوة بين الأجزاء المتوفرة من جهة وبين الجزء المفقود الذي لا تكمله سوى الابحاث الأكاديمية وأحيانا الكتب الذاتية الطرح.
- نقص المراجع الجديدة للقضية الفلسطينية و التي تعنى بالأساس لتقديم شهادات شخصية ومقابلات حول الإتفاقيات وتعاينها في أغلبها في شكل طرح تحليلي ومستخلص.
- التنقل عبر المسافات و صعوبات الإشتراك بالمكتبات الوطنية والجامعية كذا صعوبة الدفع لشراء الكتب عبر البطاقات الإلكترونية من الخارج.

الفصل الأول:

سياسات التسوية في مؤتمر أوسلو1993م

- المبحث الأول: المفاوضات الممهدة لإتفاق أوسلو1991م

أولا: مؤتمر مدريد للسلام أكتوبر 1991م

ثانيا: المفاوضات المتعددة الأطراف 1992م

ثالثا: مفاوضات واشنطن 1991-1993م

- المبحث الثاني : أطراف إتفاق أوسلو1993م ومحتواه

أولا: اطراف الإتفاق

ثانيا: محتوى الإتفاقيات

ثالثا: ردود الفعل الفلسطينية على الإتفاق

- المبحث الثالث: أهداف أطراف الإتفاق

أولا: الأهداف الفلسطينية

ثانيا: الأهداف الإسرائيلية

ثالثا: أهداف الأطراف الأخرى

إنعقدت في الفترات السابقة لإتفاق أوسلو عدة مؤتمرات وإتفاقات لعبت العوامل السياسية في المنطقة العربية دورا بارزا في إنعقادها منذ مطلع السبعينات، وحتى بداية التسعينات فالمنطقة العربية شهدت توترات عديدة من بينها الإجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م، والغزو العراقي للكويت 1992م، والإنتفاضات التي حدثت في فلسطين، وفي المقابل تخلت منظمة التحرير عن النهج العسكريالممثل في العمل المسلح وانتهاج منهج جديد آخر وهو تبني العمل السياسي في محاولة منها لكسر جمود القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي و أن تقدم تبريرا عن حق القضية الفلسطينية، باستخدام العمل الدبلوماسي في إطار الشرعية الدولية ، وكانت بدايات العمل السياسي تحقق نجاحاتها مع إنعقاد مؤتمر مدريد الذي بدوره يعتبر من الإتقاقات التي وضحت معالم إتفاق أوسلو وجاء إتفاق أوسلو ليستكمل ما بدءه مؤتمر مدريد.

المبحث الأول: المفاوضات الممهدة لإتفاق أوسلو 1991م

أولا: مؤتمر مدريد للسلام 1991م

1) ظروف إنعقاده

تميزت فترة إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام على الساحة الدولية بأنها فترة شديدة الصعوبة حيث أنها شهدت عدة متغيرات كبيرة سواء على الساحتين الإقليمية او الدولية منها:

أ) إنتفاضة الحجارة الفلسطينية 1987م

بدأ أول تمرد في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967م بانتفاضة شعبيةعلى إثر عملية دهسإسرائيلية لفلسطينيين في قطاع غزة نجم عنها إستشهاد أربعة فلسطينيين[1]، وفي اليوم الموالي للحادثة إنطلقت الإحتجاجات الشعبية وإمتدت إلى الضفة الغربية وشهدت تصادمات عنيفة ومواجهات بين شباب الإنتفاضة وقوات الإحتلال الإسرائيلي، شملت كل فئات الشعب بما فيها النساء والشباب والأطفال وإستخدمت في هذه المواجهات الحجارة فسمّيت بانتفاضة الحجارة، واعتبرت لدى الفلسطينين كبداية لمرحلة جديدة من الكفاح إتخذ طابع النضال الشعبي خلافا لما كانت عليه العادة من الكفاح المسلح أو النضال السياسي، ولم تعهد إسرائيل من قبل هذا النوع من المواجهة بالأسلحة البدائية منذ عهود حتى مع العرب، ليواجهوا بإطلاق النار من الجنود الإسرائيليين واعتقال الألاف منهم[2]، لجأت سلطات الإحتلال إلى تكثيف آليات العقاب وتوسيع الإعتقالات وأحكام السجن والتعذيب والطرد والإبعاد، لكن الجهود الإسرئيلية لتطوير آلة الإرهاب كان لها رأي آخر عن كيفية قمع حركة الإحتجاج اليومي الجماهيري في شوارع المدن والقرى ومخيمات اللاجئين، وقد إستعملت إسرائيل في بداية أغسطس/ أوت 1988م الذخيرة الحية والرصاص المطاطي ومطاردات بطائرات الهيلكوبتير من أجل بترهيب وتشتيت

[1] بيدرو بريجير،**الصراع العربي الإسرائيلي مئة سؤال وجواب**، ت، إبراهيم صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2012م،ص 89.

[2] عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الإستيطان إلى إنتفاضة الأقصى**،دار الشروق، القاهرة، 2001م، ص 303.

المتظاهرين عبر قنصهم ما أسفر عن إستشهاد ثمان وأربعين فلسطينيا في الخمسة شهور الأولى، وقد توسعت السيطرة الأمنية الإسرائيلية من خلال زيادة عدد الجند في الضفة وغزة خمسة أضعاف[1]. وكان دور السياسة الأمريكية متغاضيا عن الإنتهاكات التي تحدث في حق الفلسطنيين أدى ذلك إلى غياب نزاهة التعامل مع القضية وعمق الإنقسام الحاصل بين الإدارة الامريكية والرأي العام الأمريكي داخليا، أما خارجيا فقد دفعت هذه الأحداث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نهاية عام 1988م إلى اتخاذ قرار رقم 605 بتحذير إسرائيل من سياساتها وعواقبها الخطيرة وتداعيات هذا العمل على عملية السلام.

وقد أبدى هذا القرار الصادر بتاريخ 22 كانون الأول/ ديسمبر 1987م إهتماما خاصا بمسألة توفير كل السبل المتاحة من أجل سلامة الفلسطنيين وحمايتهم في الأرض المحتلة ، وقد شجب مجلس الأمن بشدة إنتهاكات حقوق الإنسان من طرف الجيش الإسرائيلي من خلال إطلاق النار على المدنيين الفلسطنيين العزل[2].

ب) مشروع السلام الفلسطيني – نوفمبر 1988م

قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإستثمار هذه الإنتفاضة سياسيا، فقامت بتنسيق العمل السياسي تحت قيادة مشتركة، وصدرت هذه المبادرة عن "بسام أبو شريف"* المقرب من الرئيس ياسر عرفات في الإستعداد للتسوية والتنازل في سبيل التعايش مع إسرائيل، ضمن قرار الأردن الذي صدر سنة 1988م عبر فك الإرتباط القانوني والإداري للضفة الغربية مع الأردن ونتيجة هذا القرار فند الأردن كل الأطروحات الإسرائيلية.

---

[1] عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص 303.

[2] بشير شريف يوسف، **فلسطين بين القانون الدولي والإتفاقيات الدولية**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011م، ص 352.

*شغل بسام أبو شريف منصب المستشار الخاص للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات كما أنه كان عضوا في الجلس الوطني الفلسطيني، أنظر: **بسام أبو شريف الفلسطيني صاحب الحق بإختيار قادته وممثليه** ، موقع فلسطين أون لاين ، الموقع الإلكتروني : http://felesteen.ps/details/news/145247/%D8 ، تم الإطلاع بتاريخ 2/ 5/2017م، 16:34.

والتي تقول بأن الأردن هو وطن للفلسطنيين[1].البرنامج الجديد التي تم وضعه للمنظمة بعد نصائح عربية وسوفياتية، أدى لتقديم تنازلات جديدة مقابل أن تكون طرفا مقبولا به من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للدخول في عمليات التسوية السياسية، وقد تضمن مايلي:

- إعتراف منظّمة التحرير لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة الصادر سنة 1948م(أنظر الملحق رقم:01).
- إعتراف منظمة التحرير رسميا لأول مرة بقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر سنة 1968 م.

وقد أعلنت الولايات المتحدة ثلاثة شروط لبدأ عملية التفاوض ودخول منظمة التحرير الفلسطينية كمفاوض ونصت هذه الشروط على القرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 242 والشرط الثاني إنهاء أي عمل عسكري ضد إسرائيل أما الثالث فهو إستخدام مصطلح جديد وهو نبذ الإرهاب، وقد إعترف ياسر عرفات بدولة إسرائيل بعدها بشهر من خلال التوقيع على وثيقة ستوكهولم في 7كانون الأول/ نوفمبر 1988م، وقد وقف الجميع ضد خطوة عرفات واعتبروها محاولة إسترضاء للولايات المتحدة الأمريكية[2].

ت) مشروع إسحاق شامير- أفريل 1989م*

لم يرغب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في تقديم أي تنازلات للفلسطنيين من خلال المبادرة التي طرحها في نيسان/أبريل 1989م، واعتمدتها حكومته في 14 أيار/مايو1989م وأراد بذلك معالجة تلك الظواهر المقلقة كالإنتفاضة والتي ما فتأت تشوّه من صمعة إسرائيل خارجيا، ولاقت صدى إعلامي كبير وتعاطف دولي في نفس الوقت، إضافة إلى ذلك الخسائر

[1] فهد خليل زايد، **الحروب والتسويات بين الماضي و الحاضر**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011م، ص 310.

[2] المرجع نفسه،ص310 -312.

*إسحاق شامير هو إسرائيلي ولد في بولونيا سنة 1915م، إنتقل في 1940م إلى منظمة المقاتلين من أجل الحرية الصهيونية، عاد إلى فلسطين بعدأن قام الكيان الصهيوني دولته 1948م، شغل منصب وزير الخارجية سنة1980م ثم رئيسا للوزراء بين أعوام 1984-1986م أنظر: منتدى المعرفة، **إسحاق شامير** http://www.marefa.org/index.php تم الإطلاع بتاريخ /11/26 /2016م، 10:21.

المادية والمعنوية التي تكبدتها إسرائيل من جراء الإنتفاضة وكان شامير قد قدم خطته في عشرين نقطة(أنظر الملحق رقم:02).

وقد مثل هذا المشروع في جوهره الشق الفلسطيني من إتفاقية كامب ديفيد مع مصر، فدعا إلى إنتخابات في الضفة والقطاع دون القدس الشرقية لسبب إختيار أعضاء الوفد الفلسطيني الغير منتمين للمنظمة التحرير الفلسطينية لتناول مسائل تخص الحكم الذاتي في المرحلة الإنتقالية مدّتها خمسة سنوات ثم يتم الإتفاق على الوضع النهائي، فبرز الضغط الأمريكي بشكل واضح على منظمة التحرير لقبول المشروع وهدّدت بتجميد الوضع السياسي في حال رفضها، وقد تم الرد برفض هذا المشروع من قبل المنظمة لتجاهله الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبالتالي وجدت المنظمة نفسها، في مأزق سياسي يفرض إعطاء مزيدا من التنازلات[1].

ث) خطة الرئيس حسني مبارك – جوان 1989م

قامت مصر بتسخير كافة الجهود السياسية من أجل فتح حوار مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1988 م[2]، وأصر مبارك على ضرورة تغيير موقف منظمة التحرير الفلسطينية وأرسل كبير معاونيه وهو أسامة البازإلى تونس للعمل مع الفلسطنيين من جهة ومع " نمرود قُونيك" الممثل عن الجانب العمالي في حكومة الوحدة الوطنية، والذي هو الأكثر تفهما للجانب الفلسطيني حسب المصريين وخلال ما يقارب شهرين من العمل أثمرت جهود مبارك وقام بطرح مبادرته في يونيو/جوان 1989م سميت بخطة الرئيس مبارك مشكلة من عشر نقاط كشرط أساسي لعملية التفاوض ومن بين تتضمنه تحديد شروط ينبغي إعتمادها وهي كالآتي:

---

[1] فهد خليل زايد، المرجع السابق، ص 313 .

[2] إبراهيم محمد سيف، **سياسة مصر االخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي1917–2013م**، رسالة ماجستير منشورة قسم دراسات دولية، إشراف أحمد جميل عزم، جامعة بيرزيت، كلية للدراسات الدولية، فلسطين، 2015م، ص 69 .

- ❖ طرح عملية التسوية السلمية وفق قرارت الامم المتحدة رقم 242 و338.
- ❖ وضع إشراف دولي على الإنتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.
- ❖ أن تكون الخطة وفق مبدأ الأرض مقابل السلام.
- ❖ وقف الإنشطة الإستيطانية في الضفة الغربية[1].
- ❖ إعطاء ضمان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لسيرورة عمل الخطة[2].

ج) تسوية جيمس بيكر – سبتمبر 1989م

بعد إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير عن مبادرته،والتي تنص على رفضه إعطاء أي تنازل لأي حقوق للفلسطنيين، و دعم جهود الرئيس المصري حسني مبارك في مبادرته التي أعلنها، قام جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب)، بتقديم مبادرته السلمية في 28 أيلول / سبتمبر سنة 1989م، والتي هي في الواقع جاءت لسد الفراغ الموجود بين خطة الأربع نقاط لشاميروالعشر نقاط لمبارك[3]، ومحاولته إيجاد حل وسط لتكثيف مساعي التعاون بين الوفدين المصري الإسرائيلي حسب جيمس بيكرلإستطلاع أي الحلول أقرب في قضية التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، وتتألف هذه المبادرة من خمسة نقاط هامة وهي كالأتي:

- ❖ بدء الحوار بين الفلسطنيين والإسرائيليين في القاهرة عدم مشاركة مصر إلا وسيطا في المفاوضات.
- ❖ الموافقة على الوفود الفلسطينية غير المنظمة لمنظّمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في العملية التفاوضية.

---

[1] دنيس روس، **السلام المفقود خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، ت، عمرالأيوبي، سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، د س، ص 93 .

[2] قيس عبد الكريم وآخرون،**الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، شركة دار التقدم العربي للنشر، لبنان، بيروت، 1997م، ص 75 .

[3] عمر مصالحة، **السلام الموعود**، ت، وديع إصطفان، ماري طوق، دار الساقي، لبنان، بيروت، 1994م، ص 46 .

- القبول بمبادرة إسحاق شامير 1989م من كل الأطراف كشرط أساسي في المفاوضات.
- حرية الفلسطينيين بالتعبير عن أفكارهم وأرائهم في المفاوضات والإنتخابات.
- استئتاف الخارجية المصرية والإسرائيلية تنسيق العملية التفاوضية في غضون أسبوعين في واشنطن رغم ما تحملة هذه المبادرة من شروط معقولة،إلا أن تعنت السلطة الإسرائيلية لخصوصية الوفد المفاوض لها جعلها ترفض المشروع وفتح المجال مجددا للفلسطنيين حول الحل النهائي للأرضي المحتلة مما يجعل بالقضية تعاد من أولها[1].

2) إنعقاد مؤتمر مدريد 1991 م

أ) مقدّمات المؤتمر

بدأ مؤتمر مدريد أعماله في الثلاثين من تشرين الاول عام 1991م وبقد بدأ أعماله بجلسة إفتتاحية شاركت فيها وفود دول المواجهة العربية * ممثلة بالوفد الفلسطيني والأردني والوفد الإسرائيلي ووفود مجلس التعاون الخليجي الست ودول الإتحاد المغاربي والمجموعة الأوروبية، والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ممثلتين في رئيسيهما "ميخائيل غورباتشوف "و"جورج بوش الأب " كراعيين للمؤتمر، ثم جاء الدور على الرئيس الأمريكي "جورج بوش"

[1] جيمس بيكر، **مذكرات وزارة الخارجية الأمريكية**،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م، ص 119.

*نقصد بدول المواجهة العربية، الدول التي تشترك حدودها مع الأراضي المسيطر عليها من طرف الإحتلال الإسرائيلي و التي دخلت في مواجهات عسكرية مباشرة بينهما وهي مصر وسوريا و الأردن و لبنان، أما التي يطلق عليها دول المساندة فهي التي ساندت دول المواجهة العسكرية مع الإحتلال الإسرائيلي عبر الدعم العسكري و المادي وهي المملكة العربية السعودية و العراق وليبيا ، أنظر: دلال محمود السيد محمود، **الإستمرارية و التغيير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة أكتوبر1978 – يونيو 2006م**، المكتب العربي للمعارف، د ب، د س، ج 1، ص 39.

الذي أعلن أن عملية المفاوضات سوف تستمر بين اسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين على أساس القرارين 242 و338[1].

وكانت أهم الخطب البارزة في المؤتمر للوفد الفلسطيني والمصري والأوروبي وبدرجة أقل شأنا الخطاب السوفياتي الذي ظهر ثانويا بالرغم من الدور الرئيسي الذي مثله الرئيس ميخائيل غورباتشوف[2]، حيث أشار إلى المسألة الفلسطينية مرة واحدة وبشكل مقتضب تمثلت كلمته في إعادة علاقات بلاده الدبلوماسية مع إسرائيل ثم جاءت كلمة ممثل المجموعة الأوروبية الذي بدوره أشار بشكل صريح إلى ممارسات الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره [3]، وكان الوفد الإسرائيلي المفاوض ممثلا في رئيسه "يوسف بن أهارون" أعرب في كلمة مطولة عن ضرورة الإعتراف بشرعية دولة إسرائيل كشرط أساسي لتقدم عملية السلام وأن إسرائيل لم تشارك في المؤتمر على أساس قراري مجلس الامن242 و338 لأنها قد نفذتهما بمقابل الإنسحاب من شبه جزيرة سيناء، وتتم المشاركة على أساس المبادرة التي أطلقها إسحاق شامير في عام 1990م وهي تأمين نوع من الحكم الذاتي للعرب الفلسطنيين في المناطق التي تديرها إسرائيل[4].

ب) أهم المسائل و الموضوعات المطروحة

أما مفاوضات المرحلة الثانية فقد تجلت فيها مشكلات عدة حول الإجراء وليس المضمون خلافا للأسلوب المعتاد، منها ظهور بارز لكلمات إسحاق شامير ورئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي ووزير الخارجية اللبناني وأخيرا فاروق الشرع وزير خارجية سوريا.

---

[1] سمير بهلوان، محمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مطبعة الداودي الجامعية بكلية الأداب، سوريا، دمشق ، 1997م، ص 548 .

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وقائع مؤتمر مدريد، الموقع الإلكتروني http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4187 ، تاريخ الإطلاع 2016/11/18م، 9:32.

[3] أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1994م، ص 114 .

[4] فاروق الشرع ، **الرواية المفقودة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م، ص 256 .

بالنسبة لشامير كانت مبادرات السلام تأتي في المقدمة قبل المسائل الأخرى، أما بالنسبة للوفود العربية الحاضرة فالإنسحاب من الاراضي المحتلة أولا ثم السلام[1]، وقد جاء في خطاب كمال أبو جبر وزير خارجية الأردن، تأكيده على مبادئ خطة السلام التي إعتمدتها القمة العربية بفاس المغربية عام 1982م، وألقى رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي عديد الخطابات التيتوجه بها إلى الشعب الصهيونيمعلنا بأنهم مستعدون للعيش جنبا إلى جنب مع الإحتلال على هذه الارض ولمستقبل واعد "، من جهة أخرى ذكر عبد الشافي بمبادرة السلام سنة1988م*،التي طالبت بإنشاء دولتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية، والوصول بالمفاوضات إلى السلام والتعاون، وحل قضية اللاجئين ومسألة القدس وإنهاء النشاط الإستيطاني، أما وزير خارجية لبنان فأصر على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 425 الصادر سنة1978م حول إنسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وقضية توطين اللاجئين الفلسطنيين، أما إختتام الجلسة فكان على كلمة فاروق الشرع الذي أكد على المطالبة بحق تقرير الفلسطنيين مصيرهم من خلال المجتمع الدولي وضرورة تطبيق قراري الأمم المتحدة 242و338 دون قيد أو شرط[2].

[1] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 66 .

*إنعقدت مبادرة السلام في العاصمة الجزائرية في 15 نوفمبر 1988م على إثر إنعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني والتي أعلن فيها عن قيام دولة فلسطينية من على حدود سنة 1967م وفق قرارات الأمم المتحدة 242و338 وعاصمتها القدس الشريف وضمان حماية حقوق الشعب الفلسطيني و سيادته على أرضه ، كما ونص المؤتمر على أحقية عودة اللاجئين من على أراضي دول الجوار مؤكدين على القرارات الأممية التي تطالب بحق تقرير المصير و تصفية الإستعمار، أنظر: أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص 162 .

[2] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 67 .

ت) الجلسة الختامية للمؤتمر

خصصت آخر الجلسات لتبادل الردود والأراء والدفاع عن المواقف لكل طرف من الأطراف وتوضيحات للمواقف،التي تعتبر من أولويات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والتوافق العربي الإسرائيلي حول الحل الإقليمي والسلام والأمن أما الجلسة في جزئها الثاني فتناولت تحديد مواعيد وتاريخ اللقاءات المقبلة ما بعد المؤتمر، وبالرغم من المشاورات الكثيرة إلا أنه لم يتفق المجتمعون لا على اللقاء ولا زمان ومكان المرحلة الثانية للمؤتمر* وإستئناف المفاوضات الثنائية[1].

[1]عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 68 .

* كانت منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الفترة قد أخلت بالتوازن العربي فيما يخص التدخل العراقي في الكويت وانسحاب العراق منها، حيث إمتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن التصويت لأي قرار يتبنى اللجوء إلى أي قوة أجنبية لإستهداف بلد عربي، خصوصا تشكيل حلف تقوده الولايات المتحدة الأمريكية و يدعمه الإحتلال الإسرائيلي، لكن هذا لم يشفع للمنظمة و أعطى هذا الموقف تفسيرا مغايرا عند بعض الدول العربية التي رأت في ذلك الموقف تأييدا و دعما للعراق في إحتلاله للكويت، وقد شكل هذا الحدث منعطفا سياسيا حاسما إزاء التسوية الفلسطينية وظهرت تداعياته بشكل أوضح في مؤتمر مدريد للسلام تلخصت في حالة عدائية عند بعض الدول العربية، أنظر: عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 48 .

أولا: المفاوضات المتعددة الأطراف 1992م

1) ماهية المفاوضات

أ) مفهوم المفاوضات

تعتبرالمفاوضات عملية متداخلة بين طرفين أو أكثر تهدف من خلالها للوصول إلى أرضية تفاهم في مسائل أو مصالح أو خلافات مشتركة وتسعى هذه الأطراف لإيجاد إتفاق فيما بينها.

ب) إستراتيجية التفاوض

وهي خطة متقنة للوصول إلى هدف ما، قد يكون إتفاق أو عقد مبرم بين طرفين أو أكثر عبر مفاوضات مع طرف آخر أو أطراف أخرى، وتشمل هذه الخطة تحديد الأهداف الواجب تحقيقها وطريقة الوصول إليها والأثمان التي سيتم دفعها والتنازلات التي يتم تقديمها[1].

ت) التفاوض المتعدد الأطراف

عبارة عن تفاوض يشمل أكثر من طرفين، قد تكون مجموعة من دول أو شركات ويطلق عليها[2](multi party negosiation).

2) مفهوم المفاوضات المتعددة الأطراف الفلسطينية الإسرائيلية

تعتبرالمفاوضات المتعددة الأطراف مفاوضات متخصصة فنية، متعددة الأطراف المفاوضة جمعت الوفود العربية مع إسرائيل وقد بدأ مؤتمرها في موسكو28و29 كانون الثاني /جانفي1992م في جلسات عامة[3]، وتم من خلالها تشكيل مؤتمر يضم لجنة إشراف وتسيير ولجنة خماسية العمل ويتم تعيين الرؤساء ونوابهم ومنظمي المجموعات العمل الخماسي ويتم

[1] صائب عريقات، **الحياة مفاوضات**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2008م، ص 21-22.

[2] المرجع نفسه، ص 23-24.

[3] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،تم الإطلاع بتاريخ، 2016/10/28م، 17:24.

من خلالها إستدعاء40 دولة لحضور المحادثات التي تجرى في مدن مختلفة وتنسيق الإجتماعات بما يخدم توزيع أقسام المؤتمر[1]، وقد تم إسناد رئاستها لكندا بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، وعقدت سبعة إجتماعات واعتبرت المجموعة المشكلة لها أن غايتها هو الرفع من المعاناة الإنسانية جراء النزاع العربي الإسرائيلي، وقد أستبعد من هذه المفاوضات الوفد الفلسطيني بتشكيلته التي تضم ثماني أعضاء من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والشتات وقد غاب عنها سوريا ولبنان [2]، بسبب أنها سابقة لأوانها ولم يتم وضع أي حل في المفاوضات الثنائية السابقة لها[3].

وقد شارك فيها الوفد الفلسطيني عبر وساطة قدمتها الولايات المتحدة عبر وزير خارجيتها، مقابل تلويح إسرائيل بعدم المشاركة فيها إحتجاجا، ذلك لأن وفد الإحتلال الإسرائيلي كان قد رفض أي تمثيل دبلوماسي للوفد الفلسطيني في المفاوضات، وأدرجه من ضمن الوفد الأردني ليكون الوفد المفاوض للكيان العبري هو الوفد الفلسطيني الأردني المشترك، وهذا ما رفضه الوفد الأردني، وطالب أن يكون مساره التفاوضي منفرد، ونتيجة لذلك سميت المفاوضات الأردنية_الفلسطينية_الإسرائيلية بدبلوماسية ممرالأطراف الثلاث[4]، وقد إرتكزت هذه المفاوضات على عدة محاور شملت التطبيع الشامل ومسألة اللاجئين وتوطينهم والتسلح ونظام متكامل للأمن الجماعي، وبالتالي فإن مفاوضات المتعددة الأطراف قد إنسجمت مع الرؤى الإسرائيلية حول عدم التطرق لمفهوم الإنسحاب أو تقرير الفلسطينين مصيرهم، وقامت إسرائيل بما يلزم لإختلاق العراقيل لتغييب إقتراحات الفلسطنيين خاصة في ملف اللاجئين الفلسطنيين وإعادة توطينهم رغم عدالة هذه المسألة من الجانبين القانوني والإنساني والتي حملت قرار 194 وقد برز رفض إسرائيل في هذه القضية في إجتماعات العاصمة الكندية أوتاوا في 1992/5/13م

[1] بكر عبد المنعم، **دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، سفارة دولة فلسطين في اليابان، اليابان، د س، ص 15 .

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،تم الإطلاع بتاريخ، 2016/10/29م، 12:05.

[3] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 75.

[4] Ghassan khatib, **palestinian politics and the middle east peace process**, taylor and francis or routeldge's collection, new York, 2010, p 67.

رغم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لها في البداية ثم تراجعها لضغوط إسرائيلية مارستها على الإدارة الأمريكية في حصر المفاوضات على قراري مجلس الأمن 242 و338 فقط، وفي ظل غياب الضغط الدولي الفاعل لوقف سياسة إسرائيل الإستيطانية فقد بقيت مرشحة للإستمرار[1].

3) مخرجات المفاوضات المتعددة الأطراف

أفرزت هذه المفاوضات نجاحات لصالح الطرف الإسرائيلي وأظهرتعلى أنها صانعة للسلام في الشرق الأوسط، رغم معارضته لمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة في المفاوضات في حين أن المواقف الفلسطينية تبنت مواقف مقبولة للقرارات التي أعلنتها المفاوضات وبالتالي الإلتزام بتطبيقها من خلال التعامل مع اللجان التي قدمتها المفاوضات، وبالرغم من رغبة موسكو في دعمها لعملية السلام كطرف أساسي لرعاية المؤتمر وكوريثة للإتحاد السوفياتي وعنصر هام في المعادلة الدولية إلا أنها لم تقدم الدور اللازم في دعم عملية السلام وإيجاد حل لمشاكل الشرق الأوسط، أما بالنسبة للطرف الأمريكي فبقي ملتزما بدور المؤتمرات والمفاوضات في تحقيق السلام[2].

ثانيا: مفاوضات واشنطن 1991-1993م

1) مراحل مفاوضات واشنطن

بعد إجتماعات مؤتمر مدريد للسلام بدأت الجولة الثانية من المفاوضات العربية _ الإسرائيلية في واشنطن بين 4 و17 من كانون الثاني / جانفي سنة 1991م والتي إقتصرت على المسار الفلسطيني الإسرائيلي[3]،وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون عاصمتها واشنطن كمكان للمفاوضات الثنائية بين الفلسطنيين والإسرائيليين والوفود العربية وأن يكون الرابع من كانون الأول / ديسمبر هو تاريخ بداية المرحلة الثانية لمؤتمر السلام وقد يكون أعضاء مؤتمر

[1] بكر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 102 .

[2] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 77 .

[3] سمير بهلوان، محمد حبيب صادق، المرجع السابق، ص 552 .

مدريد في أغلبهم وهم "عبد السلام المجالي" عن الأردن وفلسطين و"حيدر عبد الشافي" عن الوفد الفلسطيني و"موفق العلاف" عن الوفد السوري و"سهيل شماس" عن الوفد اللبناني و"بن أهارون" عن الوفد المفاوض الإسرائيلي مع سوريا و"إليكيم روبنشتاين" عن الوفد الإسرائيلي المفاوض مع الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، و"يوسي هدان" و"أوري لوبراني" المسؤولان عن المفاوضات مع لبنان، لكن شروط إسرائيل وقعت على تأخيره إلى التاسع من الشهر بدل الرابع منه، فيما وافقت على مكان الإنعقاد بواشنطن لكسب قضية بشأن الشق الإستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تسببت هذه المسألة في عرقلة سير المفاوضات وجعلتها تتوقف عديد المرّات[1].

فمن حالة التنديد والرفض التي تناولها المؤتمر السابق مدريد، وموقف حنان العشراوي وهي التي ترأست الوفد الفلسطيني في المؤتمر بتصلب الموقف الإسرائيلي، وبأنهم يستميلون الوضع لصالحهم من خلال إملاء شروطهم مطالبين الطرف الأمريكي بالتدخل وتقديم الدور الفعال لحسم المفاوضات لأجلهم، و ردات الفعل الساخطة على إسرائيل من جانب الوفد السوري للإسرائيليين بعدم خوضهم في مسألة الأرض مقابل السلام وعن معاهدة السلام.

وقد قبِل الفلسطنيون والأردنيون والإسرائيليون تسوية بايكر، والتي وضعت حدا لدبلوماسية الأروقة التي ميزت مؤتمر مدريد والتي طالبت بتغيير تشكيلة الوفد السابق للسماحبمرحلة جديدة من التسوية،وطرح فيها مشروع الحكم الذاتي كركيزة أساسية للمفاوضات تقوم عليها عمليات الإنتقال السلمي للسلطات الإسرائيلية إلى الفلسطنيين ووجوب توفير الضمانات لها من خلال وضع الشروط الملائمة لها[2]، وسارت مفاوضات واشنطن كما غيرها من العواصم الأخرى وكأي مسار آخر لحل المشاكل الثنائية، وقد تناولت القضايا الإقليمية الخمسة بين العرب وإسرائيل

[1] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 70.

[2] المرجع نفسه، ص 71.

وبين إسرائيل والفلسطنيين، وهي الحد من التسلح واللاجئين والمياه والعلاقات الإقتصادية والبيئة[1].

وقد نصّت الجولة الثالثة على مناقشة طبيعة الحكم الذاتي والمواقف الفلسطينية اتجاه القدس والقرار 242 وتقرير المصير، والنشاط الإستيطاني الصهيوني في الأراضي الفلسطينية وضرورة تفعيل إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة.

وبدأت الجولة الرابعة من المؤتمر أعمالها وقدم الوفد الإسرائيلي مقترحا من أجل التعايش السلمي تمثل خارطة طريق، لتطبيق الحكم الذاتي بدون ذكر السلطة المنتخبة لشغل الحكومة الإنتقالية، ولم تضمن محل الحكم العسكري الإسرائيلي ولا بديل عن قرار242 والمفاوضات النهائية بل ألحقت إسرائيل كافة الصلاحيات المقدمة لتسيير هذه الحكومة بسياستها وإعتبرت كإستمرار لقوانينها في حكم الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

بدأت الجولتين الخامسة والسادسة أعمالهما وقدمت إسرائيل فيهما مقترحات بإجراء إنتخابات بلدية وتسليم الخدمات الصحية للوفد الفلسطيني وإنشاء سلطة مركزية من خلال إنتخابات وطنية، وتشكيل الوفد الفلسطيني مجلس إداري الذي تقوم عليه الحكومة الإنتقالية، ومخطط للحكم الذاتي يشمل المجالس الإدارية المنتخبة من 15 عضوا لمجلس الكلية الذي يمثل كوحدة مركزية فلسطينية لكن مصدر السلطة يبقى إسرائيلي، وهذا ما لم يكن يعجب الطرف الفلسطيني الذي يعتبر تكوين المجالس المنتخبة فارغة المحتوى،أملا في مزيد من التنازلات من الطرف الإسرائيلي وأعطى مسودة إقتراح لترتيبات تشكيل الحكومة الإنتقالية وتنطلق عبرها هذه المفاوضات والتي تتضمن عدة قضايا من أبرزها:

- البحث في قرارات مدريد والتي من بينها القرار رقم 242، وفكرة المرحلة الإنتقالية.

[1] عبد الرؤوف الريدي، **رحلة العمر مصر وأمريكا معارك الحرب والسلام**، دار نهضة مصر، القاهرة ،2011م، ص 546.

[2] سمير بهلوان، محمد حبيب صادق، المرجع السابق، ص 552.

- تحديد المناطق الجغرافية للحكم الذاتي، ومن بينها مسألة الارض والمياه والمستوطنات والقدس.
- صلاحيات السلطة الفلسطينية.
- التشريع والإنتخابات.

أما الجولتين الأخيرتين السابعة والثامنة فقد شهدتا مواجهة متوترة من الجانب الفلسطيني، ضد الإسرائيلي بالنسبة لملف القدس ورفض الجانب الفلسطيني أطروحات الإحتلال الإسرائيلي وشدد على التناقض معها،خاصة على الاسس التي بني عليها المؤتمر، وأنها تمهد لسياسة عنصرية مفضوحة هدفها وضع نظام قضائي مزدوج شبيه بنظام الفصل العنصري [1]*.

2) مخرجات مفاوضات واشنطن

وقد نجح جيمس بايكر في آخر جولاته في أيلول / سبتمبر 1992 مإعطاء تعهدات وتأكيدات من طرف الولايات المتحدة للفرقاء، وقد تعرضت هذه المبادرة للمسائل التالية :

1. حرص الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي على إلتزامهم بالمشاركة في مؤتمر السلام.
2. الإعتراف بالدولة الفلسطينية مع الإبقاء على الأراضي المحتلة والجولان.
3. مناطق الحكم الذاتي الضفة الغربية وقطاع غزة تكون حسب صلاحيات محدودة.
4. حق الفلسطنيين في إختيار أعضائهم في الوفد المفاوض في المؤتمرات.
5. تقسيم مدينة القدس تؤجل مفاوضاتها إلى مابعد تطبيق قراري 242و338[2].

---

[1] سمير بهلوان، محمد حبيب صادق، المرجع السابق،ص 554.

* نظام الفصل العنصري نظام طبقته بريطانيا أثناء إحتلالها لجنوب إفريقيا وكان سائدا بين الأعوام 1948 و 1991م وهو نظام يقوم على منهج إقصائي على أساس اللون والعرق والحكم للأقلية البيضاء البريطانية على حساب أصحاب الأرض الأفارقة السود، أنظر :الجزيرة نت، **الأبارتايد**، الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/ ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/2م، 14:31 .

[2] عمر مصالحة ، المرجع السابق، ص 55.

المبحث الثاني: أطراف إتفاق أوسلو ومحتواه 1993م

أولا: أطراف الإتفاق

1) الطرف الفلسطيني المفاوض

مثل الجانب الفلسطيني عن العملية التفاوضية "ياسر عرفات" و"محمود عباس" و"أحمد قريع"(أبوعلاء) وأما عن الثلاثي المفاوض عن وفد قيادة حركة فتح فهم "أحمد قريع" رئيسا وأعضاء حزب الشعب الفلسطيني "حسن عصفور" و"ماهر الكرد ".

2) الطرف الإسرائيلي المفاوض

أما الجانب الأخر فقد مثله "أوري سافير" المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية والمستشار "يوئيل زينغر" (youel singer) *والمؤرخ الصهيوني في جامعة تل أبيب "يائير هيرشفيلد" (yair hirshfield) ومساعده "رون بونديك "، "أما عن العملية التفاوضية إسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي و"شيمون بيريز" وزير خارجيته [1].

3) توقيع الإتفاق

برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ومشاركة البروتوكول** مع وزير خارجية روسيا ووزير خارجية النرويج راعية الإتفاق في أرضها، تم توقيع إتفاق أوسلو في 1993/9/13م بحضور الممثل عن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وبصفته رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية

---

*يوئيل زينغر شخصية إسرائيلية كبيرة تولت منصب المستشار القانوني بوزارة الخارجية الإسرائيلية، أنظر :محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس**،مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، د س، ص 184 .

[1] عثمان العثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 2003 م، ص 125.

** البروتوكول هو إتفاقات مؤقتة يتم تنفيذها لفترة معينة، وتكون في صيغة إتفاقات موجزة تعقد على أكثر من جانبين قد تكون بين دولتين أو شركتين فأكثر، أنظر: وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، 2010م، ص 71 .

و"محمود عباس" أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيس الوزراء إسحاق رابين وشيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي مهندس هذا الإتفاق [1](أنظر الملحق رقم:03).

4) محتوى الإتفاق

بعد التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي حددت مضامين الإتفاق ضرورة البحث في المفاوضات الفلسطينية _ الإسرائيلية من خلال إقامة سلطة الحكم الذاتي وتشكيل حكومة إنتقالية لمناطق الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة وقد شمل إتفاق أوسلو 17 مادة وديباجة تدرس المرحلة الإعدادية أي الحكومة المقترح تشكيلها والمهام التي عليها والمرحلة الإنتقالية أي الإنسحاب الإسرائيلي وقد نصت موادها كالتالي :

- ❖ يتم إجراء إنتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تخص إنتخاب المجلس التشريعي الفلسطينيوتحديد فترة ولايته وتكون هذه الإنتخابات سياسية عامة ومباشرة، وحرة تحت إشراف أممي وفرض الأمن العام لمنطقتي الحكم الذاتي.
- ❖ إنسحاب قوات الإحتلال من مناطق الحكم الذاتي غزة وأريحا وإنشاء الحكومة الإنتقالية الفلسطينية وتوزيع السلطات لها من الإحتلال الإسرائيلي[2]، كالضرائبوالصحة والسياحة والتعليم والشؤون الإجتماعية و أيضا التنمية الإقتصادية وإدارة المياه والموارد.
- ❖ يضمن الإحتلال الإسرائيلي المجالات الأمنية للحكومة الإنتقالية ويسمح لها بتأسيسجهاز شرطة يتمتعبمسؤوليات الأمن الداخلي والأمن العام بالتنسيق مع إسرائيل ومصر والأردن ويتم إنشائها بعدتوقيع الإتفاق مباشرة .
- ❖ التنمية الإقتصادية والبيئية والنهوض بالإقتصاد عبر تأسيس منشآت إقتصادية كميناء غزة البحري وإنشاء بنك التنمية الفلسطيني وسلطة خاصة بالبيئة و ان يكون هنالك تنسيق بين

---

[1] عثمان العثمان، المرجع السابق، ص 124.

[2] الموسوعة الفلسطينية، **أوسلو والإتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية**، الموقع الإلكتروني http://www.palestinapedia.net، تم الإطلاع بتاريخ 2016/11/22م، 23:14.

السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية و تنسيق فيما يخص التعاون الأمني مع مصر والأردن عبر البحث عن حلول و تفاهم مشترك لحل المسائل المختلف فيها [1].

❖ يتم تشكيل لجنة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل مع الأردن ومصر تقوم بإعادة المبعدين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1967م، ويتم التنسيق لتوطينهم في مناطق الحكم الذاتي وإعادة نشر القوات الإسرائيلية خارج التجمعات السكانية أو المدن المأهولة بالسكان.

❖ البحث عن تسوية للمنازعات من خلال متابعة تنفيذ الإتفاق عبر تأسيس لجنة للتحكيم تقدم لها جميع المسائل المختلف فيها، ويتم تطبيق بنود الإتفاق على مرحلتين أساسيتين، المرحلة الإعدادية والمرحلة الإنتقالية[2].

5) مراحل تطبيقه

أ) المرحلة الإعدادية

تدوم المرحلة الإعدادية ستة أشهر من خلال إجراء مفاوضات على محورين، المحور الأول ويتمثل في إنسحاب إسرائيلي من منطقتي غزة وأريحا في غضون شهرين ويتم تسليم السلطة من إسرائيل إلى ممثلين عن الفلسطينيين إلى غاية إجراء إنتخابات للمجلس الفلسطيني، ولاتشمل مهمات السلطة الفلسطينية المستوطنات والعلاقات الخارجية، أما بالنسبة للأمن الداخلي[3]، فسيتم تشكيل شرطة فلسطينية تقوم بمهام التعاون والتنسيق الأمني المشترك ويتم تشكيلها من الفلسطينيين في الداخل، أما المحور الثاني فيقوم على تشكيل سلطة للحكم الذاتي فلسطينية

[1] طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا**،دار الشروق، القاهرة، 1995م، ص 369 – 370.

[2] الموسوعة الفلسطينية، تم الإطلاع بتاريخ 2016/11/22م، 23:18.

[3] صلاح أحمد محمد عقل، **حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية1992–2012م**، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت،2016م، ص 121.

إنتقالية تتشكل من مجلس فلسطيني منتخب، يمارس سلطاته وله صلاحيات متفق عليها لمدة تستغرق خمس سنوات[1].

ب) المرحلة الإنتقالية

بعد إنهاء الإنسحاب الإسرائيليمن مناطق غزة وأريحا،تجرى الإنتخابات لإختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي تسند إليه مهام السلطة الفلسطينية الإنتقالية، التي تشكل القوة الأمنية بعد سياسة الإنسحاب، وكذلك التعاون الإقليمي في المجال الإقتصادي المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، ومن مهام السلطة التي تنظر فيها أيضا مفاوضات الوضع النهائي كمسألة القدس واللاجئين والمستوطنات، والجانب الأمني العام والحدود وذلك وفق قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242و338[2].

أولا: أهم ردود الفعل الفلسطينية على الإتفاق

1) مواقف أحزاب فلسطينية من الإتفاق

تباينت ردود الفعل المتضاربة في صفوف الفلسطينيين، والتنظيمات السياسية المختلفة في المواقف، فمنهم من أيده، ومنهم من عارضه ودعا إلى إبطاله ومن بينها:

2) موقف حركة فتح

أعلنت اللجنة المركزية عن حركة فتح*على موافقتها لمشروع الإتفاق الذي تم إنجازه وتعتبر حركة فتح نفسها، تنظيما وطنيا عريضا، وأنها تمثل كافة الأطياف الفلسطينية وهذا ما يمنحها حقها في حرية التعديل والتغيير في مواقفها السياسية وإعطاء منهج أيدولوجي مغاير مع

[1]صلاح أحمد محمد عقل،المرجع السابق، ص 121.

[2]المرجع نفسه، ص 121.

* تأسست حركة فتح في العام 1957م، لتكوين تنظيم عسكري فلسطيني مستقل يمهد لبداية إنطلاق كفاح فلسطيني مسلح، وحمل التنظيم المسلح إسم قوات العاصفة سنة 1964م، وشكل الأول من يناير 1965م إنطلاق الحركة باسم حركة فتح وهو الإسم المعروفة به حاليا، أنظر: محمد إشتية،**موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**،دار الجليل للنشر، عمّان، 2011م، ص 99 .

مع الصراع الإسرائيلي[1].

3) موقف حركة حماس

رفضت حركة حماس إتفاق أوسلو جملة وتفصيلا، ذلك أنه لايتوافق مع نصوص ميثاق المنظمة، والذي يشير في مادته الثالثة عشر من الباب الثالث، بأن الحركة تعارض أي مبادرة أو حل سلمي يهدف إلى حل القضية الفلسطينية، مع التفريط في أي جزء من أرض فلسطين لصالح إحتلال صهيوني غير شرعي، ورأت أن هذا جانب ديني قبل أن يكون سياسي[2]، كما أوضح الشيخ أحمد ياسين* موقف الحركة من السلام، الذي يقوم على حق الارض و الوطن هو السلام الحقيقي، وأن السلام الذي تدعيه اسرائيل بتقسيم الارض الفلسطينية هو سلام مرفوض، وقد وصف الشيخ ياسين الإتفاق، بأنه ظالم وسيئ ولا يهدف إلى تحقيق تطلعات الفلسطنيين وطموحاتهم في بناء دولة فلسطينية موحدة وغير مجزأة[3].

4) موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عارضت الجبهة الشعبية لتحرير الفلسطينية، وهي إحدى الفصائل الفلسطينية السياسية المستقلة عن ما جاء به الإتفاق،حيث أن ما جاء به من قرارت الأمر الأول أنها لا تخدم حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة، والأمر الثاني أنها تهدف إلى تهديد وحدة الصف الفلسطيني داخليا،و أن كل ما جرى في أوسلو ماهي إلا تمرير مشروع يهدف إلى خلق سلطة فلسطينية

---

[1] أشرف صقر أبو الندا و آخرون، **القضية الفلسطينية بقعة ضوء في واقع عربي مظلم**، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، بيروت،2016م، ص 115.

[2] صلاح أحمد محمد عقل، المرجع السابق، ص 122.

[3] المرجع نفسه، ص 122.

* أحمد ياسين هو شخصية فلسطينية هامة كان لها الدور الكبير في تأسيس الحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين المعروفة بحماس سنة 1987 م، ولد العام 1936م قدم دعوات و خطابات نضالية ضد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م، حيث كان خطيبا ومدرسا في غزة، وكان يهدف من إنشاء حركة حماس هو تشكيل تنظيم إسلامي يهدف إلى تحرير فلسطين، أستشهد سنة 2004م عبر غارة إسرائيلية إستهدفته، أنظر: مؤسسة الإبداع للأبحاث و الدراسات والتدريب، **شخصيات فلسطينية**، الموقع الإلكتروني: http://www.nakba.ps/index.php، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/5م، 12:40.

تخدم الدول الإستعمارية الإستيطانية في مخططاتها،فاتفاق أوسلو لا يرقى حتى لأن يكون كمؤتمر مدريد، الذي ينص على تسوية تستند في أساسها على قرارات الشرعية الدولية،فقد تجاهل إتفاق أوسلو الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، وحق العودة للفلسطينيين[1].

وتوحّدت عدة الفصائل الفلسطينية الأخرى الرافضة للإتفاق، والتي من بينها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة" نايف حواتمة"، وجبهة الإنقاذ الفلسطينية بقيادة "خالد الفاهوم " وجبهة النضال بقيادة "أبو فادي الشمال "، وقد أعلنت هذه الأحزاب والمنظمات رفضها القاطع للإتفاق ورأت فيه إجحافا في منح الفلسطنيين حقوقهم السياسية، ونزع صفة المواطنة عنهم من خلال ما يتضمنهالإتفاق من تناقض في حق تقرير المصير، وتجاهل فلسطينيي الشتات وحق عودتهم[2].

5) تحالف الفصائل العشرة

توافقت رؤى التحالف الذي تشكل من حركة حماس مع مختلف القوى الوطنية والإسلامية، والتي كانت لها نفس الأهداف والمواقف المشتركة بشأن مفاوضات السلام بواشنطن وما بعدها،وبالرغم من عدم تجانس أفكارها، إلا أنها حرصت على إعلاء لغة المصالح والمكاسب الوطنية، وقد ساهمت حركة حماس بتطوير التحالف من صيغة تحالف فصائل إلى تأسيس تحالف مشترك من قوى فلسطينية، يعتبر كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية التي برأيهم فشلت في العمل السياسي، وأن تساهم هذه القوى في بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني على أسس عادلة وديمقراطية، وقد توحدت مواقف هذه الفصائل في رفض إتفاق أوسلو وسياسة الرئيس عرفات ومفاوضات السلام[3].

---

[1] نايف حواتمة، **اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير نقد وتوقعات**، ط 5، مكتبة الألف ورقة، الجزائر العاصمة، الجزائر،2010م ، ص 216.

[2] أحمد المسلماني، **مابعد إسرائيل**،دار ليلى كيان كورب للنشر والتوزيع، القاهرة، د س، ص 140.

[3] صلاح أحمد محمد عقل، المرجع السابق، ص124.

ثانيا: مواقف شخصيات فلسطينية من الإتفاق

إنقسمت مواقف الشخصيات الفلسطينية حول إتفاق أوسلو ومشروعه، فمنهم من رفض الإتفاق وهم كثيرون في حين قبله البعض الآخر وقلل من مساوئه، مما جعل كثير من النقاد السياسيين يصفونه بأنه عمق من حالة الإنقسام السياسي الموجودة أصلا منذ الشروع في المفاوضات مع إسرائيل، وآخرين إعتقدوا بأن الإتفاق همش القياديين الفلسطينيين من اليسار الفلسطيني، وأعطى شرعية لقياديين من حركة فتح والذي إعترفت بهم حكومة الإحتلال الإسرائيلي وإعترفت بشرعيتهم في التفاوض[1]، ومن هذه المواقف نجد:

1) مواقف مؤيدة

❖ **نبيل شعث:** هو أحد أعضاء الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن والذي مدح الدور الذي قام به رئيس المنظمة ياسر عرفات، واعتبره خطوة أولى في سبيل تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة وقرار، كما أشاد بالحكم الذاتي وأعتبره بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في حكم نفسه وخطوة أولى لترسيخ الإستقلال[2].

❖ **أحمد أبوقريع:** وهو رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في مفاوضات السلام في واشنطن ورئيس الوفد المفاوض في مفاوضات أوسلو في النرويج، وبرر (أبو علاء) موافقته على إتفاق أوسلو كونه يحفظ للفلسطنيين دولة مستقلة أمنيا عن إسرائيل حتى وإن كانت لها محدودية في إمتلاك السلاح[3].

---

[1] Negel persons, **the politics of the palestinian authority from oslo to alaqsa**, routeldge taylor and francisgroup, London , 2006, p37 .

[2] حسين أبو شنب، **الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي : الرأي و الرأي الآخر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م، ص 117.

[3] رولا سرحان، **نصوص إتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق1993-2000م**، رسالة ماجستير منشورةقسم الدراسات الدولية، إشراف هلغى باومغرتن، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين،2006م ص 67.

❖ **برهان الدجاني:** يقول الباحث الأكاديمي الفلسطيني أن الإتفاق يخدم مرحلة الإنسحاب الإسرائيلي ويمهد لمرحلة إنتقالية،لذا فإن نجاح تطبيق الإتفاق يتعلق بنجاح الوفد المفاوض في إدارة مسؤولياته بنجاح[1].

❖ **محمودعباس (أبو مازن):** من أعضاء الوفد المفاوض في أوسلو وفي مفاوضات واشنطن وقد ذكر أبو مازن أن تأييده للإتفاق و أن ذلك من إرادة الفلسطنيين في تكوين دولتهم دولة فلسطينية ذات سيادة، وكذلك أن الإتفاق يحافظ على البنية الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية[2].

2) مواقف رافضة

❖ **جورج حبش:** يرى أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن إتفاق أوسلو الذي تم توقيعه في بشكل غامض عن باقي الفصائل الفلسطينية ومختلف القيادات السياسية الفلسطينية وقد رفض جورج حبش المبادرة الفردية من طرف حركة فتح، أما بالنسبة لمشروع الإتفاق فيعتبرها هزيلة وغير كافية، وسلطة الحكم الذاتي لا تمثل الإستقلالية و تمثلالكيان السياسي مسلوب المصير والمهددة مناطقه بالإستيطان والتهويد.

❖ **فاروق القدومي:** وهو رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد عبر عن رفضه لإتفاقية أوسلو وإعتبرها أنها لا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولا تحقق له الإستقلال.

❖ **صالح زيدان:** وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وأعلن زيدان بأن السلطة السياسية التي أعلنها إتفاق أوسلو،فهي لا تساوي شيئا وأن ما فرضته جاء لقبولها بسياسات الأمن والتعاون مع الإحتلال الإسرائيلي ، وأن منظمة التحرير لم تشارك في التشاورمع الفلسطينيين وبناء موقف موحد مع مختلف الفصائل لتكونلها القوة و الهيبة السياسية.

---

[1] رولا سرحان، المرجع السابق، ص 52.

[2] نايف حواتمة، **أوسلو و السلام الآخر المتوازن**، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق،1998م، ص 261 .

❖ **حيدر عبد الشافي:** رئيس وفد مفاوضات مدريد و واشنطن أن إتفاق أوسلو كان خطأ وستنتهي عملية السلام إلا إذا تمت إعادة الوحدة الفلسطينية في المواقف، وانتقد عبد الشافي سياسة الإنفراد في إتخاذ القرار، وقال أنه من المفروض أن تكون هناك ديمقراطية في إتخاذ القرارات[1].

المبحث الثاني:أهداف أطراف الإتفاق

أولا: الأهداف الفلسطينية

- تسوية القضية الفلسطينية على أساس قراري 242 و338[2]وكذا قرار 194، وتتضمن هذه القرارات مايلي:

➢ **محتوى القرار 242**

يطلب هذا القرار الأممي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 22 تشرين ثاني/نوفمبر 1967م على تطبيق إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسطولا يقوم ذلك إلا عبر فرض الأمن والأمان بين دول منطقة الشرق الأوسط المجاورة لفلسطين المحتلة من خلالإنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي إحتلتها بعد حرب 1967م. وكذلك إحترام سيادة و وحدة أراضي دول المنطقة وإستقلالها السياسي، وإنهاء كافة الدعايات وحالات التهديد التي تؤثر في إظطراب الأمن لدول المنطقة[3].

➢ **محتوى القرار 338**

ظهر القرار بعد الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973م عن مجلس الأمن بتاريخ 22 تشرين الأول /أكتوبر 1973م، وجاء القرار لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242من جهة ومن جهة أخربنص على:

---

[1] نايف حواتمة،**أوسلو و السلام الآخر المتوازن**، ص ص 262-266.

[2] محمود عباس، **طريق أوسلو**، شركة المطبوعات للتوزيع و للنشر، بيروت، 1994، ص 220.

[3] أحمد عصمت عبد المجيد، **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993مالموقع الإلكتروني،قرارات-الأمم-المتحدة-بشأن-فلسطين www.palestine-studies.org//...، تم الإطلاع بتاريخ 2016/11/22م ، 21:32.

- وقف فوري لإطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية، في فترة لا تتجاوز 12 ساعة.
- البداية في عملية مفاوضات لتحقيق سلام عادل ودائم لجميع الأطراف، تحت إشراف الأمم المتحدة[1].

➢ **محتوى القرار 194**

يتناول قرار الأمم المتحدة على حق العودة مباشرة للشعب الفلسطيني إلى وطنه، كمجموعة بشرية وليس كأفراد، وقد صدر القرار من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1948م،وعبر تقرير "الكونتبرنادوت" المندوب الخاص بالجمعية،وأعلن أنه من حق الجمعية النظر في تعويض الفلسطينيين وضرورة عودتهم لبلادهم وما لحق بهم من أضرار،دون النظر في جنسيتهم أو عرقيتهم أو لإنتماءاتهم السياسية أو حتى الإنسانية والهدف من ذلك جمع شتاتهم، ويعتبر هذا القرار ضمن الأهداف الفلسطينية المقترحة في "إعلان المبادئ" والتي تسعى عبره منظمة التحرير إلى تمكين الفلسطنيين في الشتات والمبعدين منذ سنة 1948م من حق العودة إلى وطنهم[2] وجاء القرار بجموعة من البنود التي تهدف إلى تحديد إسرائيل خطط واضحة عن المرحلة الإنتقالية، و كذلك مشاركة مواطنين القدس في التصويت في الإنتخابات وحتى الترشح فيها، ينادي كذلك بالحرية في إختيار أعضاء الشرطة الفلسطينية من الداخل ومن الخارج، ويتناول عدم فصل إتفاق غزة– أريحا عن إتفاق "إعلان المبادئ"، ويهدف إلى تسليم منطقتي قطاع غزة وأريحا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

[1] أحمد عصمت عبدالمجيد، تم الإطلاع بتاريخ2016/11/22م، 09:05.

* يعطي القرار الأممي أحقية الفلسطينيين في الخارج بتوفير الأمن لهم عند عودتهم لبلادهم و تسريعها وفق الفقرة الحادية عشرة من القرار والتي تعتبر حق العودة للفلسطينين حق مكفول إنسانيا، أنظر: نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2011م، ص 9 – 10.

[2] أحمد عصمت عبد المجيد، تم الإطلاع بتاريخ 2016/11/22م، 10:15.

- ومن بين الأهداف التي ارادت السلطة الفلسطينية بتوقيعها إتفاق أوسلو ان تكسبها، أن تنتقل في حقلها السياسي من المنظمة الى دولة على إقليم فلسطيني، ومنح نفسها رموز الدولة الحديثة وتشكيلها ضمن مجالات ما أتاحه الإتفاق، وبالرغم من إمتلاكها الخاصية السياسية، وتنظيماتها التي تشبه النظام السياسي حيث أنها أرادت أن تبلغ النظام السياسي الذي يبسط سيادته على إقليمها ضمن الإتفاقيات السرية وأن تمتلك صلاحيات الدولة حتى وإن كانت محدودة[1].
- محاولة حركة فتح أن تجذب كافة التشكيلات السياسية الفلسطينية المتمثلة في الفصائل المختلفة معهاوكسب الفصائل المحايدة إلى صفها باستثناء حركة حماس التي كانت خارج حكمها، هذا بعدما فشلت المعارضة الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، ولم تحقق رغبته في النضال ضد المحتل الإسرائيلي، وإختلفتتوجهاتها وردود أفعالها وخلقت أزمة سياسية واضحة على الساحة السياسية الفلسطينية، وقد وضعت هذه الفصائل تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية[2].
- محاولة الفلسطينيون كسب التعاطف الدولي وأن تعمل على توظيف الصراع الفلسطيني لصالحها.
- يطمح الفلسطينون كذلك لبناء الكيان الفلسطيني وذلك من أجل أن يتحسن وضعه الداخلي، وتطوير بنيته الإقتصادية والبنية التحتية للدولة المستقلة قبل البدء في مفاوضات الحل النهائي، وهذا ما قاله أحمد قريع في محاضرة ألقاها أمام البرلمان الأسترالي في 15 يونيو/ جوان 2001م، أن أهم المسائل التي يطمح إليها الوفد الفلسطيني في المفاوضات في أوسلو هي مرحلة التدرجحيث أكد أن المرحلة الإنتقالية هي من بين الطرق التي تسمح للفلسطنيين

[1] تامر حنا سليمان الزعمط، **اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير منشورة قسم لدراسات العربية المعاصرة، إشراف عبد الرحيم الشيخ، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2015م، ص 150.

[2] المرجع نفسه، ص 150.

السيطرة على اكبر على المناطق التيتمنح له، والإنسحاب الإسرائيلي من عدة مناطق يسمح للفلسطنيين بإقامة سلطتهم وبناء مؤسساتهم الداخلية[1].

ثانيا: الأهداف الإسرائيلية

شدد الإحتلال الإسرائيلي على عدة الأهداف التي يرى فيها الإحتلال الإسرائيلي أن تستكمل مشروعه الإستيطاني وفي محاولة منه لبناء الدولة اليهودية وقد ركزت إسرائيل في أهدافها على النظر في المسائل التي تتعلق بالمجال الأمني خاصةعلى أراضي 1967م،إضافة إلى ذلك أيضا حاولت إسرائيل أن تحرص على المجال الإقتصادي بين جيرانها العرب كما ترى وكذلك إهتمت كثيرا بقضية القدس والعلاقات مع الجوار العربي وحرصت على أن يقوم الإتفاق على سد حاجات إسرائيل من الأمن كخطوة أولى وحاوت أن تجد لأهدافها شرعية أممية عبر قراري مجلس الأمن 242و338، كما أعطت وعدا إعتراف السلطة الإسرائيلية بحقوق الفلسطنيين، عبر التكفل بحقوقهم الوطنية وأن تكون هناك حرية في إختيارهم لممثليهم في إدارة شؤونهم و أكد أنها ستسمح بممارسه الفلسطينيين للسياسة و والتحكم في الأمنالخاص بهم في مناطقهم التي ستنسحب منها، وأنها لا تتخلي على يهودية القدس و إعتبار القدس كعاصمة أبدية لليهود و أن تكون موحدة لها، و اعتبار منطقة "غور الأردن " *" وشمال غرب البحر الميت" هي الحدود الأمنية لدولة إسرائيل، كما عملت إسرائيل على أن تبقىهضبة الجولان السورية المحتلة**، منطقة إستيطانية وذات سيطرة عسكرية في نفس الوقت، وذلك لأهميتها الإستراتيجية و وأن لها دورا مهما لأمنها ، أما مشكلة اللاجئين الفلسطنيين فتطلب إسرائيل أن

[1] رولا سرحان،المرجع السابق، ص 34.

*تسمى المنطقة الواقعة بين البحر الميت وبحيرة طبرية بغور الأردن حيث يقع جزئه الشرقي بالأراضي الأردنية والجزء الغربي بالأراضي الفلسطينية، ويبلغ طول الغور حوالي78 كلم وبعرض يقدر14 كلم ويقسم الأراضي الفلسطينية والاردنية 178 كلم من الشمال إلى الجنوب ، أنظر: يحي النبهان، **أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي**، دار يافا للنشر والتوزيع، 2010م، ص 35.

يكون لها تنسيق وتعاون مع الأردن و السلطة الفلسطينية لبحث حل لها* [1]، أما من جهة المستوطنات فتهدف إسرائيل لبقاء المستوطنات الإسرائيلية في مناطق ياهودا و السامرة وقطاع غزة تحت الحكم الإسرائيلي وأن لا يحدث هناك أي تغيير عليها، و كانت إسرائيل تهدف أيضا لإستقلال سلطة المجلس الفلسطيني عن المناطق الضفة الغربية وقطاع غزة و أن تستمر القوات الإسرائيلية لفرض مخططها الأمني فيها[2].

و ناقضت إسرائيل القرار الأممي رقم 242 الذي يبحث في قضية الإنسحاب من أراضي فلسطين المحتلة سنة 1967م، ولم تنفذه بل وتهربت منه وعملت على تجميده وحاولت أن تتجاهله وتغيره بمقابل مشاريع أخرى ، وفرض سياسة الأمن لما تشهده المنطقة من عدم إستقرار لوضع مخططاتها[3].

أما الموضوع الذي يتعلق بقضية القدس فقد أكد إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في 21 تشرين الثاني /نوفمبر 1993م بعد عملية التوقيع عن الإتفاق أن بالنسبة للقدس فإن هذه الحكومة مثل الحكومات السابقة تؤمن أنه لا يوجد خلاف في هذا البيت يتعلق بالقدس على أنها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل [4]، ومعنى ذلك أن المنهج التي تتبعه الحكومات الإسرائيلية سواء كانت من حزب الليكود أو حزب العمل كلهاتهدف لتهويد القدس كمسألة غير قابلة للنقاش، وقد إستمرت إسرائيل طيلة ثمانية وعشرين عاما تعتمد سياسة الإستيطان والتوسع فيها الغير قانوني، وقد كان لمدينة القدس النسبة الأكبر من هذه العمليات وعملت على تشويه

* تعد هضبة الجولان السورية منطقة إستيطانية إسرائيلية منذ إحتلالها العام 1967م، فهي منطقة إستراتيجية تتميز بتضاريسها الطبيعية المتنوعة والوعرة من سهول ووديان وهضاب تمتد من على إرتفاع أكثر من ألف متر وتطل عليها من جهة الشرق السلاسل الجبلية اللبنانية ، أما جنوبا الأراضي الأردنية، أنظر: ألآن غريش، دومنيك فيدال: **الأبواب المائة للشرق الأوسط**، ت، ميشال كرم، دار الفرابي ، بيروت، 2010م، ص 202 – 203.

[1] باسم القاسم وآخرون ، **حزب العمل الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت،2011م، ص 57.

[2] بهجت أبو غربية، **مذكرات من النكبة إلى الإنتفاضة 1949–2000م**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004م، ص 534 – 536.

[3] عثمان العثمان، المرجع السابق ، ص 97 –101.

[4] بهجت أبو غربية، المرجع السابق، ص 535– 536.

الحقائق والإعلام المغلوط بوصف عملية تهويد القدس إستعادة تاريخية ومحاولة قلب الحقائق الإنسانية والحضارية، ويعترف معلقين سياسيين إسرائيليين مثل "إسرائيل شاهاك" و"حاييم بارام" أن معظم الأهداف التي يسعى إليها الإسرائيليين هي لأن يطيل الإحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاريع إستيطانية وزيادة عدد المستوطنين، وسيطرة إسرائيل على أكثر من 30 بالمائة من مساحة غزة و60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، والتضييق على الفلسطينيين[1]، حيث تريد إسرائيل أن تزيد الأمن على مختلف المعابر من الضفة وإلى قطاع غزة والعكس، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لتصاريح العبور لدخول المناطق المحتلة إسرائيليا أو مجرد العبور منها وفرض القيود المشددة عليها[2].

ثالثا: أهداف الأطراف الأخرى

1) أهداف الأطراف العربية

أ) قضية فلسطين

طالبت الدول العربية المشاركة في مفاوضات مدريد وواشنطن التي هي سوريا ولبنان والأردن بمجموعة من الشروط لإعادة علاقتها مع إسرائيل على مستوى المفاوضات، حسب ما يتفقمع حل القضية الفلسطينية و كذلك حسب ما يدفع بعملية السلام إلى الحل النهائي والأهداف تتمثل فيحل القضية الفلسطينية وفق قراري مجلس الامن رقم 242 و338 والذي يتضمن الإنسحاب الإسرائيلي من أراضي التي إحتلتها عام 1967م.

والتأكيد على مبدأ الأرض مقابل السلام وكذلك إعطاء كامل الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وفرض حالة الأمن لكامل الأطراف العربية في المنطقة وخصوصا دول الطوق العربي وربط السلام الشامل بين الوفود العربية وإسرائيل يتم من خلال انتقال الفلسطنيين إلى مرحلة الوضع النهائي وأيضا الإنسحاب الكامل من منطقتي غزة والضفة الغربية وفك

[1] إدوارد سعيد، **أوسلو 2 .سلام بلا أرض**،دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995م، ص 56-57.

[2] المصدر نفسه، ص 63.

الحصار عنهما، كما تعمل الدول العربية على تأكيد حل مشكل النازحين في الأراضي المحتلة و اللاجئين الفلسطنيين في لبنان وسوريا والأردن[1].

ب) الأطراف العربية

كانت الأطراف العربية قد طرحت منفردة عدة مقترحات لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي يكون دائم وشامل وعادل، فيما يخص ملفات الأمن واللاجئين والنازحين والأراضي المحتلة من جنوب لبنان والجولان السوري[2]، يعلق السوريون آمالهم في تحرير الجولان بإيجاد حل شامل للنزاع العربي_الإسرائيلي، في حين اللبنانيين يفاوضون لإستعادة كاملأراضيهم، أما الأردن فيسعى إلى إعادة الإستقرار للمنطقة عبر سياسة متوازنة لمفهوم الصراع يوافق الجميع عليها وكذلكترسيم شامل لحدود دول الجوار مع الدولة المحتلةإسرائيل[3]، وإستطاع وفدي سوريا ولبنان أن يوحدا موقفهما وأن يعطلا الدبلوماسية الأمريكية والإسرائيليةعبر مفاوضات أوسلو و قاما بعرض القرارات رقم 242 و338 و425 وإستطاعت أن تحشد موقف عربي واسع لذلك، وهذا ما ساهم في إضعاف الإستراتيجية الإسرائيلية _ الأمريكية التي أرادت أن تجعل من إتفاق أوسلو وسيلة لعزل الموقفين اللبناني والسوري عن بعضهما من قضية الجولان وجنوب لبنان، أما الموقف المصري فكان حريصا على توقيع حضر إنتشار الاسلحة النووية ومطالبة الدول العربية والإسلامية بموقف جماعي وموحد حول ذلك، وهو بذلك يشير بعدم الرضى على التسلح الإسرائيلي، و الحفاظ على التوازن العسكري مستقبلا في المنطقة العربية[4].

2) أهداف الولايات المتحدة الأمريكية

كانت للولايات المتحدة الأمريكية دور هام سواء في رعاية المفاوضات بواشنطن أو بمدريد أو المتعددة الأطراف وكان للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأهداف التي تبين رغبتها في

[1] فاروق الشرع، المصدر السابق، ص 288.

[2] المصدر نفسه، ص 288.

[3] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 104- 105.

[4] منير شفيق،*"أوسلو 1 و 2 المسار والمآل"*، مجلة فلسطين مسلمة ، العدد 14،(جانفي 1996م)، ص 43 - 44.

حل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بالتحديد، وهذه الأهداف يتم وضعها من ضمن عقيدتها ومبادئها التي تريد أن تحكم النظام العالمي بها أو ما يطلق عليه بالنظام الدولي الجديد من خلال حل النزاعات وحفظ السلم العالمي، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد حل للصراع الفلسطيني_الإسرائيلي من خلال طرح مشروع تنقسم فيه الأهداف إلى أهداف معلنة وأخرى غير معلن عنها[1].

أ) الأهداف المعلنة

تعمل الولايات المتحدة على أن تجري المفاوضات وفق صيغة مدريد أي بدون تطبيق القرار الأممي رقم 242، وتريد الولايات المتحدة أن تبقي علىخيارات المرحلة الإنتقالية أن تبقى مفتوحة و القرارات الأممية رقم 242 و338 تبقى في إطار التعديل عليها و تبقى مسألة القدس قابلة للنقاش وكذلك تهدف الولايات المتحدة الأمريكية أيضا إلى إقامة سلطة فلسطينية إنتقالية عبر إنتخابات حرة مباشرة ونزيهة تتم بوجود مراقبين دوليين ويكونموعدها مع المفاوضات وأن يشارك فيهاالفلسطينيون من مناطق القدس الشرقية و يتم نقل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إليهم .

و كذلك يتم نقل الترتيبات الأمنية للسلطة الفلسطينية الجديدةبالتعاون بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي و سد الحاجات المتبادلة بينهما.

تكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن في الأراضي الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة وليس في مناطقها فقط، كذلك التنمية الإقتصادية تكون عبر التعاون الإقتصادي بين السلطة الفلسطينية و حكومة الإحتلال[2].

ب) الأهداف غير المعلنة

---

[1] أحمد هشام محمد غانم، **الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حل الدولتين نموذجا 1991– 2010م**،رسالة ماجستير منشورة قسم العلوم السياسية،إشراف عبد الناصر محمد سرور، جامعة الأزهر،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية ، فلسطين، غزة، 2013م، ص 106–107.

[2] منير شفيق، المرجع السابق،ص 44.

للولايات المتحدة الأمريكية عدة أهداف باطنية غير معلنة بالنسبة لإتفاق أوسلو وتتمثل في محاولة إفراغ المقترحات الفلسطينية للحكم الذاتي من محتواها، ووضع كامل الترتيبات الأمنية والسيطرة الأمنية لصالح إسرائيل، و كذلك محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التغاضي عن قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي يمثل الإنسحاب من الأراضي المحتلة، وكذلك تعمل الولايات المتحدة على التوافق مع إسرائيل في العديد من القضايا كأمن إسرائيل (التسليح) والحدود الجغرافية للمجلس الإنتقالي وقضايا المرحلة النهائية مثل مسألة القدس والمستوطنات والمياه[1].

[1] أحمد هشام محمد غانم، المرجع السابق، ص 108.

خلاصة:

شهدت المرحلة الأولى التي سبقت توقيع إتفاق أوسلو مجموعة من الأحداث والتي ميزها طرح العديد من الخطط والمشاريع لحل القضية الفلسطينية لكن إختلافات في الرؤى والأهداف منعت الفلسطينيين وحكومة الإحتلال الإسرائيلي من إيجاد حل توافقي للخروج بالقضية الفلسطينية نحو حل عادل وشامل وتلخصت مجملها فيما يلي:

– وجود تعنت كبير من الإحتلال الإسرائيلي في عدم تقديم أي تنازلات فيما يخص القرارات الأممية رقم 242 و338، والقرار الذي يخص اللاجئين رقم 194، مما جعل بالمشاريع والخطط السابقة تفشل في إعطاء أي نتيجة.

– قيام مؤتمر مدريد والذي عقد في بداية التسعينيات وتقديمه لمرحلة جديدة من المفاوضاتالمباشرة بين الفلسطينين وحكومة الإحتلال الإسرائيلي ليدفع بالقضية الفلسطينية إلى توجه مغاير يحفظ لكل طرف من الأطراف المفاوضة حقوقه، وفق قرارات الأمم المتحدة وبضمانات الدول الراعية للمؤتمر، والتي إنتهت بتجميد المفاوضات بسبب الرفض الإسرائيلي في عدم النظر في قضايا الحل النهائي الفلسطينية والتي تتلخص في المستوطنات واللاجئين والقدس والحدود والمياه.

– إستبدال مسار مدريد بمسار واشنطن والذي تعددت فيه المفاوضات برعاية أمريكية وشمل الثنائية والمتعددة الأطراف لكن هو الآخر شهد حالة من الجمود، بسب توقف كل طرف عن تقديم تنازلات.

– إستئناف المباحثات في قناة أوسلو التي يعتبرها البعض أحيت المفاوضات من جديد ووضعتها في الطريق الصحيح، لكن هي الأخرى لم تسلم من تدخل القوى الدولية التي وضعت يدها على الإتفاق وجعلت المهمة الأولى له هي إقامة السلطة الفلسطينية دون النظر

في باقي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتي تتلخص في عودة اللاجئين والسيادة وحق تقرير المصير.

الفصل الثانـي:

إنعاكاسات إتفاقيات أوسلو على القضية الفلسطينية

- المبحث الأول: قرارات الإتفاق

أولا: على الصعيد السياسي

ثانيا: على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي

ثالثا: على الصعيد الأمني

- المبحث الثاني:تشكيل السلطة الفلسطينية

أولا: إتفاقية غزة أريحاأولا 1994م

ثانيا: إتفاقية طابا (أوسلو الثانية) 1995م

ثالثا: قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

يمثل إتفاق أوسلو منعطفا في المفاوضات الفلسطينية_ الإسرائيلية حيث إنتقلت المفاوضات من الإعتراف المتبادل إلى مفاوضات بناء الدولة الفلسطينية، وترسيم سيادتها على أراضيها المحتلة، لتبدأ مرحلة جديدة من السلطة والمهام المتعلقة بها على المجالات السياسية والأمنية والإقتصادية وبذلك تتشكل ملامح الكيان الفلسطيني ويحصل على حالة الإعتراف والإستقلالية تكون بضمانات دولية حيث يؤيدها كثير من الفلسطينيين ويعتبرونها إنجازا وطنيا لبناء الدولة الفلسطينية و تحقيق الأهداف الفلسطينية.

المبحث الأول: قرارت الإتفاق

أولا: على الصعيد السياسي

يقوم الإتفاق الفلسطيني _الإسرائيلي على سبعة عشر بند رئيسي تتعلق بمرحلة أوسلو وما بعدها،من خلال تسوية الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي وقد بينت هذه القرارت الطريق التي تقوم عليها المرحلة الإنتقالية من مفاوضات وإنتخابات فلسطينية، وتشكيل مجلس فلسطيني وتحديد مهامه لمرحلة الحكم الذاتي كما أن في الإتفاق مجموعة من البنود تخص الشق السياسي التي تتمثل في الصلاحيات المحددة للمجلس الفلسطيني كالتشريع والتنفيذ والقضاء، والأجواء التي تقوم عليها الإدارة المدنية التي ستتشكل على مناطق الحكم الذاتي.

1) هدف المفاوضات

وتأتي المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار عملية السلام الشرق أوسطية، وكذلك تشكيل سلطة فلسطينية إنتقالية وذاتية وتتضمن كذلك مجلس فلسطيني منتخب في الضفةالغربية وقطاع غزة، للمرحلة الإنتقالية التي ستستغرق خمسة سنوات[1].

2) المرحلة الإنتقالية

المرحلة الإنتقالية هي مرحلة منصوص عليها في إعلان المبادئ وهي المرحلةالأولى ثم مرحلتين بعدها متتاليتينوتجرى محادثاتالهدف منها التوصل إلى إتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، ثم تبدأ السنة الثالثة بمفاوضات بشأن الوضع النهائي، وتجرى المفاوضات على أساس القرارين 242 و338[2].

---

[1] ماجد الزبيدي، *"مشروع إسرائيلي لإعلان المبادئ المشتركة مع الفلسطنيين"*، *مجلة شؤون فلسطينية* ، العدد 242-243، (جوان 1993م)، ص 160.

[2] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص 123.

3) الإنتخابات و تشكيل المجلس التنفيذي الفلسطيني

سيتم إجراء إنتخابات والتي ستكون سياسية وعامة ومباشرة وحرة للمجلس، وأن تكون تحت إشراف دولي وتقوم الشرطة الفلسطينية بتقديم التأمين لها، وتكون هذه الإنتخابات متوافقة مع البنود التي جاء بها الإعلان وفي فترة لا تستغرق تسعة أشهر منذ بداية تفعيل الإتفاق، وتعتبر خطوة لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني،والتي تعتبر الهدف الحقيقي الذي يسعى الشعب الفلسطيني من أجل أن يتم تشكيل المجلس التنفيذي الفلسطيني في مناطق فلسطين المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)[1].

4) السلطة الجغرافية

وتتمثل الولاية الجغرافية في الرقعة الجغرافية التي سيحكم فيها المجلس الإنتقالي الفلسطيني والتي تتمثل في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ماعدا المستوطنات، وماعدا القضايا التي يتم التفاوض من أجلها في مرحلة الوضع النهائي، وتقومسلطة المجلس التنفيذي الفلسطيني على المناطق بشكل نسبي، وتقوم صلاحيات الحكم والأعمال التي سيقوم بها المجلس والتي سيتم البحث فيها من خلال المفاوضات[2].

5) التسوية بشأن مفاوضات الوضع النهائي

تقوم هذه المفاوضات على الإنسحاب الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة أريحا وستبدأ مباشرة بعدها المرحلة الإنتقالية التي ستكونخمسة أعوام، وتبدأ المرحلة النهائية إبتداءا من السنة الثالثة للمرحلة الإنتقالية بين من سيمثل الشعب الفلسطيني ومن يمثل الحكومة الإسرائيلية، و ستبحث المفاوضات بين الطرفين القضايا التي بقيت مثل قضية القدس واللاجئين

[1] طاهر شاش، المرجع السابق، ص 360.

[2] المركز الوطني الفلسطيني، **إتفاقية أوسلو: إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية**، http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3271 تاريخ الإطلاع 2017/12/11م، 21: 09.

والمستوطنات و الأمن والحدود وقضايا العلاقات والتعاون مع الدول الجارة والقضايا المختلفةالتي تشترك فيها السلطة مع لإحتلال[1].

6) إنتقال الصلاحيات والمسؤوليات

وتقوم المرحلة على نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية والإدارة المدنية الإسرائيلية التي تسيرها في بعض قطاعاتها إلى الإدارة الفلسطينية والتي ستقومببعض الصلاحيات كالمرحلة التمهيدية والتي تقوم عبر إنشاء المجلس الفلسطيني، والتي سيتم ذلك حين إنسحاب قوات الكيان الإسرائيلي التي تتمركز في مناطق قطاع غزة وأريحا، وستنقل السلطة إلى الفلسطنيين بعد ذلك والتي ستقوم على مجالات عديدة كالصحة والتعليم والشؤون الإجتماعية والثقافة والضرائب و السياحة[2].

ثانيا: على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي

جاء الملحق الثالث من الإتفاق (إعلان المبادئ) والذي يقوم على التعاونالفلسطيني الإسرائيلي في البرامج الإقتصادية والتنمية وتأسيس لجنة إسرائيلية_فلسطينية دائمة للتعاون الإقتصادي، و التي توضح بنوده لوضع بروتوكول تعاون فلسطيني _إسرائيلي في البرامج الإقتصادية و التنموية و التي يوافق عليها الطرفان لإنشاء لجنة مشتركة فلسطينية وإسرائيلية من أجل قضايا التعاون الإقتصادي والقضايا المهمة بالنسبة للطرفان، والتي تقوم على تبادل المنفعة وتحقيق التطور فيما يخص مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية والمناطق الإسرائيلية، ويقوم عمل اللجنة على البنود الموجودة في البيانوفي مواده الخاصة التي تتعلق بالتعاون الإقتصادي المشترك[3].

1. الإعداد لبرنامج لتنمية الموارد المائية من خلال خبراء مختصين من الطرفين

[1] طاهر شاش، المرجع السابق، ص 360.

[2] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص 124.

[3] المرجع نفسه، ص ص 131-133.

و يقوم على تعاون في ما يخص إدارة الموارد المائية، في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل أن تكون دراسات مشتركة حول التوزيع العادل للثروة المائية.

2. مشاركة كل من الأردن ومصر إلى الجانب الطرف الإسرائيلي والفلسطيني من أجلأن يكون تعاون إقتصادي مشترك، وتشجيع التصدير والإستيراد بين هاته البلدان من أجل أن تكون سوق مشتركة للتبادل التجاري.

3. تعاون مشترك في قطاع الكهرباء من خلال وضع مخطط لتنمية الموارد الكهربائية وانتاجها وكيفية إستغلالها وشرائها وبيعها.

4. الإتفاق على برنامج يخص المواد الطاقوية وسبل تطويرها وكيفية إستغلالها ويتعلق الأمر بالنفط والغاز في منطقة النقب وأن يكون هناك تعاون مشترك في مجال البتروكيمياء والطاقات الأخرى من خلال إنشاء مصنع للبتروكيمياء في قطاع غزة.

5. تشجيع الإستثمارات الأجنبية في قطاع المال والإقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة و في فلسطين المحتلة عبر تأسيس لبنوك جديدة من بينها البنك الفلسطيني للتنمية.

6. التعاون في مجال النقل والمواصلات من خلال إقامة " مرفئ غزة " الذي يصل بين الضفة والقطاع عبر السكك الحديدية وخطوط المواصلات والطرقات[1].

7. إنشاء برنامج يقوم على تنظيم العلاقات العمالية ومجال الضمان الإجتماعي.

8. وضع برامج تأهيل إجتماعي يتضمن البناء ومشاريع الإسكان.

9. وضع عدة برامج التنمية كصندوق التنمية في الشرق الأوسط ثم إنشاء بنك التنمية في الشرق الاوسط[2].

10. وضع برنامج إسرائيلي _فلسطيني_ أردني للإستثمار في منطقة البحر الميّت.

11. إعداد برنامج من أجل التنسيق بين وسائل الإعلام والإتصال.

---

[1] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص 133-134.

[2] المرجع نفسه، ص 134-135.

12. وضع خطة لتنمية الطاقة البشريةمن خلال إقامة ندوات إسرائيلية_فلسطينية والعمل على إقامة مراكز أبحاث وبنوك للمعلومات.

أما الملحق الرابع من الإعلان المبادئ فتضمّن التعاون الفلسطيني الإسرائيلي في مجال برنامج التنمية الإقتصادية من خلال تشجيعالوضع الإقتصادي ووضع برنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلكمشاركة الدول السبع الصناعية *،لإهتمامها في هذا المجال والدول التي تتبع منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، كذلك الدول العربية أيضا في المنطقة من خلال مؤسسات عربية خاصة تهتم في هذا القطاع وكذلك إقامة تعاون في مجالات أخرى كالمجالات البيئية والزراعية والبناء والإسكان[1].

ثالثا: على الصعيد الأمني

إعتمدت إسرائيل سياسة أمنية من خلال تواجدها العسكري في المناطق الكبرى المحتلة، حيث تتمتع إسرائيل بصلاحيات واسعة في السيطرة عليها عبر إتباع سياسة تلغي فكرة الترابط الجغرافي بين المناطق الفلسطينية بين القطاع والضفة وتحاول إسرائيل أن تقيد السلطة الفلسطينية من أجل تقليص السيادة الكاملة على أراضيها، وقد نتج عن ذلك سياسة تقسيم جديدة طبقتها إسرائيلعلى المناطق الفلسطينية عبر أربع مناطق وهي منطقة غزة، والضفة الغربية، وتتمتع إسرائيل بصلاحيات أمنية كبيرة[2]، وقد جاء إتفاق إعلان المبادئ من أجل أن يحمي مناطق الحكم الذاتي والتي تنقسم إلى أقسام وهي :

1) النظام العام والأمن

---

[1] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص 134-135.

*مجموعة الدول السبع الصناعية يقصد بها أكبر الدول الإقتصادية في العالم والتي تظم الولايات المتحدة و فرنسا وإنجلترا وألمانيا و إيطاليا و اليابان وكندا، أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مكتبة كتب عربية،2005م، ص 381.

[2] منيب عبد الرحمن شبيب، **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي و الإقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1991- 2002م**، رسالة ماجستير منشورة قسم التخطيط والتنمية السياسية، إشراف عثمان عثمان، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين، نابلس، ص 222 – 223.

تقوم المرحلة الأولى من الإعلان بالنظام الأمني هو عنوان المرحلة الإنتقالية فقد تم الإتفاق على أن تكون مسؤوليته الكاملة وتبقى في يد دولة الإحتلال وكذلك الإحتياجات الأمنية للفلسطنيين وذلك من خلال:

1. إنشاء قوة شرطة فلسطينية تهتم بأمن النظام العام في المناطق الفلسطينية.
2. تعمل إسرائيل على الدفاع عن المناطق الفلسطينية في حالةالخطر الخارجي[1].

2) القوانين والأوامر العسكرية

1. وتبدأبتعاون المجلس الإنتقالي الفلسطيني مع الدولة المحتلة خاصة في الأوامر والقوانين العسكرية.
2. تقوم لجنة مشتركة في القضايا المشتركة بين دولة الإحتلال والمجلس الفلسطيني من أجل تلبية الحاجات المشتركة[2].

3)إعادة الإنتشار للقوات الإسرائيلية

و يقصد بهالتحركات الأمنية التي ستجرى عبر الإتفاق في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ويتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على أن المنطقتين الضفة الغربية وقطاع غزة ستكون وحدة ترابية موحدة في الفترة الإنتقالية وستخضع الأراضي الفلسطينية إلىمجموعة من الخطوات متمثلة فيما يلي:

1. تقسم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق كالتالي:

- منطقة (أ) وهي المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية والتي تتكون من المدن والتجمعات السكانية الكبيرة.
- منطقة (ب) مناطق ذات سيطرة مشتركة بين السلطة الفلسطينية ودولة الإحتلال ، وتبقى المسؤولية الأمنية بيد دولة الإحتلال الإسرائيلي.

---

[1] باسم القاسم و آخرون، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: قسم الإرشيف والمعلومات**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، 2009م، ص 7.

[2] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص 126.

- منطقة (ج) تمثل المناطق الخاضعة لدولة الإحتلال الإسرائيلي بما فيها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع والمراكز للجيش الإسرائيلي وكامل أراضي فلسطين المحتلة.

وتقوم القوة الإسرائيلية بالتمركز خارج المناطق السكنية في الضفة الغربية لمدة إلى حين الإنتخابات التي ستجرى فيها وستكون مواقع جديدة للقواعد الإسرائيلية، وذلك بعد تطبيق الإتفاق مباشرة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة و الإنسحاب يكون وفق ما جاءت به المادة 14[1].

2. ينسحبالإحتلال الإسرائيلي بشكل تدريجي إلى غاية أن يتم تشكيل المجلس الفلسطيني و بعد ذلك تتولى الشرطة الفلسطينية القيام بضبط الأمن.

المشاركة والتعاون مع الأردن ومصر، حيث سيقوم الطرفان بدعوة حكومة الأردن ومصر للمشاركة في إجراء القوانين لممثلي الفلسطينيين من جهة وبين الحكومة الإسرائيلية من الجانب الآخر وذلك بهدف إنشاء لجنة تقوم على تسهيل عودة النازحين من الضفة وقطاع غزة الذين نزحو عام 1967 م. وعودتهم لمناطقهم حسب القوانينالأمنية التي وقعها الطرفان لحفظ الأمن.

3. يتعاون الإسرائيلي والفلسطيني في المسائل الإقليمية و أمن الحدود[2].

4) الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

1. وتتضمن مادته الأولى عن الإنسحاب من منطقة قطاع غزة ومنطقة أريحا كما أتفق عنه في البنود.

2. تبدأ إسرائيل في تتفيذ القررات بالتدرج الزمني المتعلق بالإنسحاب منذ بداية توقيع الإتفاق بين الطرفين ويتم الإنتهاء من الإنسحاب بعد ثلاثة أسابيع من الإتفاق.

3. يتضمن إنسحاب الإسرائيلي لإن يتم إفراغ جميع القواعد العسكرية من العتاد و الجنود ويتم تسليمها إلى الشرطة الفلسطينية (أنظر الملحق رقم:04).

[1] المركز الوطني الفلسطيني، تم الإطلاع بتاريخ 2017/2/8م، 16:05.

[2] المركز الوطني الفلسطيني، تم الإطلاع بتاريخ 2017/2/9م، 17:18.

4. إنسحاب إسرائيل يأتي بعده إستقرار القوات الإسرائيلية عند القواعد العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية من أجل حماية الأمن الداخلي والخارجي والوضع العام للمستوطنات عبر "إعلان المبادئ"[1].

5) تسوية المنازعات

يتناول هذا المجال الخلافات التي تتعلق بتطبيق هذا الإتفاق أي إتفاق" إعلان المبادئ " والذي يعود إلى هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشأت الإتفاق و التي ستعمل على تطبيق المادة 15 من "إعلان المبادئ" لحل أي خلاف لا يتم تسويته، و تبحث هيئة التنسيق والتعاون المختصة في المسائل التالية:

1. الخلافات التي تقوم عن تطبيق هذا الإتفاق أو إتفاقات فرعية متعلقة بالمرحلة الإنتقالية يتم تسويتها من خلال لجنة الإرتباط وهي لجنة التعاون المشتركة.
2. الخلافات التي لا تتساوى بالتفاوض يمكن تسويتها عبر المصالحة للجانبان.
3. إنهاء النزاعات بين الأطراف المختلفة المتعلقة بالمرحلة الإنتقالية وعندما يحصل أي اتفاق بين الجانبان يقوم الطرفان بإنشاء لجنة تحكيم[2].

المبحث الثاني: تشكيل السلطة الفلسطينية

أولا: إتفاقية غزة أريحا 1994 م

1) مفاوضات غزة _أريحا

شملت مفاوضات غزة أريحا عديد المجالات الإقتصادية والأمنية والشؤون المدنية والشؤون القانونية المتعلقة بإدارة سلطة الحكم الذاتي في المرحلة الإنتقالية والإلتزامات الواجبة عليها والمسؤوليات التي ستبادر بها حتى بلوغ المرحلة النهائية .

[1] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص 130.

[2] قيس عبد الكريم وآخرون، **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**، شركة دار التقدم للصحافة و الطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 2001 م، ص 56.

وقد جرت المفاوضات بصفة دورية أسبوعية أختيرت أماكن كطابا والعريش والقاهرة وفرنسا والنرويج مقرا لإجتماعاتها ، شكلت لجان رئيسية كلجنة للشؤون المدنية ولجنة أخرى للشؤون الأمنية ، بالإضافة إلى اللجنة العامة برئاسة نبيل شعث عن الجانب الفلسطيني وعن الجانب الإسرائيلي الجنرال آمنون شاحاك[1]، وقد تشكلت عدة لجنات لتسيير المرحلة الإنتقالية وسلطة الحكم الذاتي و كانت كالآتي:

أ) لجنة الشؤون المدنية

كان من إختصاصات عمل هذه اللجنة مناقشة مراحل نقل السلطة إلى الفلسطنيين في مناطق غزة وأريحا، وتمت مناقشتها في مفاوضات واشنطن حول نقل السلطات ومهامها، وقد عملت إسرائيل على الحفاظ على مستوطناتها داخل مناطق الحكم الذاتي، كأداة ضاغطة بالإضافة إلى وضع القيود والعراقيل أمام جميع المهام التي تهمالسلطات التي ستتشكل لاحقا بالنسبة للجانب الفلسطيني، كالسلطة التنفيذية والقضائية،وكذلكمع محاولة إسرائيل الإحتفاظ بسيطرتها على المرافق العامة وقطاع الخدمات من أجل كسر القرارات التي أعلن عنهافي إتفاق " إعلان المبادئ "(أنظر الملحق رقم:05).

إضافة إلى ذلك تصاريح العبور كجوازات السفر وخدمة البريد التي تخدمالسيادة الفلسطينية، وقد سلمت إسرائيل في النهاية كل السلطات وبذلك فقدنجح الوفد الفلسطيني في إنتزاع حقوقه من الوفد الإسرائيلي وشملت هذه المفاوضات تصاريح العبور والمياه الإقليمية والمجال الجوي والإتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات والمستوطنات والمنشآت العسكرية[2].

ب) اللجنة الأمنية

عقدت اللجنة الأمنية أعمالها وجمعت بين الوفد الفلسطيني برئاسة اللواء عبد الرزاق اليحي وبين الوفد الإسرائيلي ممثلا في الجنرال عوزي دايان، وقد تناولت عدة نقاشات حول الوضع الأمني

[1] طاهر شاش، المرجع السابق، ص 304.

[2] المرجع نفسه، ص 305.

والترتيبات الأمنية وإنتشار القوة الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي، وطالب الوفد الفلسطيني لأن يقوم الوفد الفلسطينيبعمل أمنيللحماية ضد أي تهديد خارجي خاصة الحرب الشاملة أو أي عدوان داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، أما الجانب الإسرائيلي فقد ركز في هذه المفاوضات على السيطرة على الأراضي في قطاع غزة وأريحا لكي يظهر للفلسطينيين أن الإنسحاب لا يؤدي دور في حماية المستوطنات وبقائها في المرحلة الإنتقالية كما عملت إسرائيل على التضييق على مناطق العبور من وإلى منطقة إشراف السلطة الفلسطينية.

ت) لجنة الشؤون الإقتصادية

تقوم لقاءات اللجنة الإقتصادية المنعقدةفي باريس بين أحمد أبو قريع عن الجانب الفلسطيني وبين وزير المالية الإسرائيلي عن مجموعة من البنود في الشق الإقتصادي تتضمن قوانين تنموية شاملة من أجل تحسين الإقتصاد الفلسطيني، وتحسين المستوى المعيشي للفلسطنيين[1]، ومن مهامها:

1. ضبط سياسة الإستيراد و التصدير.
2. ضبط التجارة الداخلية والخارجية و إحتياجات السوق الفلسطينية.
3. تحديد نسبة الضرائب والجمركة.
4. تحديد العلاقات الإقتصادية مع دول الجوار كالأردن ومصر[2].

ث) لجنة الشؤون القانونية

تقوم اللجنة القانونية بموضوعات قانونية تتعلق بولاية سلطة الحكم الذاتي والدور الإقليمي لها، وكذلك صفتها القانونية ووظيفتها وما تلتزم به من مساعدات قانونية وقضائية لصالح الفلسطينيين والإسرائيليين كما تشرف على النظر في المسائل القانونية،وتنظر كذلك في

[1] طاهر شاش، المرجع السابق، ص 306.

[2] المركز الوطني الفلسطيني، تم الإطلاع بتاريخ، 2017/2/19م، 14:33.

المستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية عبر إتفاق أوسلو وقد مثل الجانب الفلسطيني نبيل شعث ويوئيل زنغر على الجانب الإسرائيلي [1].

2) توقيع إتفاقية غزة_أريحا

تقوم هذه الإتفاقية عبر إعلان المبادئ الذي جاء عبر إتفاقية أوسلو، وبعد المفاوضات الثنائية التي جمعت الوفدين الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، ووفد الحكومة الإسرائيلية ممثلة في رئيس الوزراء إسحاق رابين تقرر في4 ماي 1994م،تم إبرام إتفاق قطاع غزة_أريحا في القاهرة، والتي تضم قراراته حول إنسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق غزة وأريحا وإشراف السلطة الفلسطينية عليها،والتي يقررها الشعب الفلسطيني عبر إنتخابات حرة ونزيهة،و التي يتم الإتفاق على تحديد مساحة منطقة أريحا وإنشاء الحرس الفلسطيني على الحدود الأردنية، ويتم الإتفاق بالتنفيذ فيها لفترة تمتد لخمسة أعوام كمرحلة إنتقالية إلى غاية وصولا إلى المرحلة النهائية التي تكون بإيجاد تسوية دائمة بالنهاية[2].

3) مخرجات إتفاقية غزة_أريحا

خرج إتفاق غزة أريحا بمجموعة من القرارات التي توضح المرحلة الإنتقالية التي ستتشكل فيها ملامح السلطة الفلسطينية المنبثقة عن إتفاق "إعلان المبادئ " وإتفاق غزة_أريحا في الحقيقة هو يشبه تطبيق لإتفاق أوسلو السابق على الأرض الفلسطينية المحتلة، ويوضّح كذلكالأمور التي ستأتي من بعده ويتعلق الأمر بكيفية الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، والصلاحيات والمسؤوليات التي ستتخذها بالإضافة إلى التنسيق والتعاون في مختلف المجالات القانونية والإقتصادية والأمنية مع إسرائيل، وجاءت أهم مواده كالتالي:

[1] طاهر شاش، المرجع السابق، ص 308.

[2] فيليب لومارشان، لميا راضي، **إسرائيل فلسطين غدا**، تع، يوسف ضومط، دار الجيل، لبنان، بيروت، 1998م، ص 179.

تتضمن مواد الإتفاق الاولى موضوع الإنسحاب الإسرائيلي من مناطق الحكم الذاتي، والتي هي منطقة غزة وأريحا، ويشمل الإنسحاب كل القواعد العسكرية الإسرائيلية ثم يتبعها نقل السلطة من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى الإدارة المدنية الفلسطينية[1]، مما ستبقى مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي والمياه وأمن المستوطنات وملحقاتها العسكرية كالإدارت لصالح الدولة المحتلة[2].

كما وافق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على نقل السلطة الفلسطينية من الإدارة العسكرية الإسرائيلية إلى الإدارة المدنية، وتنقل السلطة بشكل سلمي وتحافظ السلطة الفلسطينية الجديدة على صلاحياتها ومسؤولياتها حسب الإعلان في الإتفاق، أما بالنسبة للشؤون المدنية فستتأسس لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية لها، كما وقد تقرر وضع هيكلة السلطة الجديدة والتي ستكون مؤلفة من 24 عضوا يتم الإبلاغ عن سيرتهم من طرف منظمة التحرير الفلسطينية لصالح لإسرائيل لكي تتجنب المنظمة الغموض الإداري، ويتعهد الموظفون بإلتزاماتهم للإتفاق، وتمارس السلطة وظائفها القضائية والقانونية والمسؤوليات والصلاحيات المعلن عنها في ولاياتها والدوائر التابعة لها (الإقليم)، وتقسم الدوائر إلى وحدات إدارية فرعية لتسهيل مهامها[3].

و جاء الإتفاق ليعلن عن الولاية الإقليمية جغرافيا، وتحديد المنطقة التي ستقوم عليها السلطة الفلسطينية، حيث يحرص الإتفاق على أن المنطقة ستكون قطاع غزة ومنطقة أريحا سطحهما وباطنهما، ماعدا المناطق التي تقوم عليها المستوطنات والمنشآت العسكرية (أنظر الملحق رقم:06).

[1] إدوارد سعيد، المصدر السابق، ص 29.

[2] المصدر نفسه، ص 29.

[3] المركز الوطني الفلسطيني، **أوسلو 2 القاهرة**، http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3277، تم الإطلاع بتاريخ 2017/2/21م، 20:12.

وتقسم إلى الولايات الجديدة إلى ولاية وظيفية وشخصية،الوظيفية والتي تقوم على الصلاحيات والمسؤوليات باستثناء الأمن الداخلي والخارجي والعلاقات الخارجية، والولاية الشخصية التي تتعلق مهمامها بالأشخاص ومصالحهم أي الفلسطنيين دون غيرهم في نطاق الولاية.

وتمارس إسرائيل سلطاتها عبر حكومتها العسكرية وتستمر مسؤولياتها وصلاحياتها التشريعية والتنفيذيةحسب ما يسمح به القانون الدولي، وتعمل السلطة الفلسطينية على التعاون مع دولة الإحتلال في المجال القانوني كالمسائل الجنائية والمدنية حسب لجنة مشتركة تكون مختصة في هذا المجال، أما بالنسبة لإتفاقيات التعاون الثنائي بين السلطة الفلسطينيةوإسرائيل فقد شملها الإتفاق والتي شملت ما يلي:

- إتفاقات للتعاون الإقتصادي مع الجانب الإسرائيلي.
- إتفاقات مع البلدان التي ستمنح قروضا للسلطة الفلسطينية أو ما يعرف بالمعونة الإقتصادية[1].
- إتفاقات ثقافية و إتفاقات في المجالات العلمية والتعليمية.
- تسمح السلطة الفلسطينية بفتح مكاتب تمثيلية لهيئات ودول أجنبية في مناطق غزة وأريحا.

في حين كان الجزء الأخير من الإتفاق يتكلم بالدرجة الأولى على الجانب الأمني، والذي يقوم على تنسيق مع الطرف الإسرائيلي في سبيل حماية الأمن العام وداخل مناطق الحكم الذاتي غزة و أريحا و إنشاء مكاتب للتعاون الأمني تدعى " بمكاتب تنسيق المنطقة "، والذي سيعمل الطرف الفلسطيني على إنشاء الشرطة الفلسطينية التي تحدد لها المهام داخل مناطق الحكم الذاتي، والتي ستقوم بمهام التنسق مع قوى الأمن الإسرائيلي والتي ستمنع الأنشطة التي

[1] المركز الوطني الفلسطيني، تم الإطلاع بتاريخ 2017/2/21م، 21:29.

تخرج عن الإتفاق في الجانب الأمني كتصنيع السلاح أو الإستيراد أو شرائه أو بيعه سواء للسلطة او لأفراد فلسطينيين، وكل ذلك يعتبر خرق للإتفاق[1].

ثانيا: إتفاقية طابا (أوسلو الثانية) 1995م

1) مفاوضات إتفاقية طابا

كان مفهوم التعاون هوعنوان المرحلة الثالثة من المفاوضات الفلسطينية _الإسرائيلية بعد إتفاق " إعلان المبادئ " حيث جرت مفاوضات جمعت أماكنها بين واشنطن والقدس وعاصمة الكيان الصهيوني " تل أبيب " بين "أحمد أبو قريع" (أبو علاء) والجنرال الإسرائيلي "عوزي ديان" وقد شملت المفاوضات تثبيت إتفاق إعلان المبادئ، وإتفاق "غزة _أريحا" ومحاولة الطرفان إيجاد تعاون في العلاقات الإقتصادية والأمنية ومستقبل السلطة الفلسطينية والمهام المدنية لها[2]، وكان الفلسطنيون يريدون ضمانات لمرحلة ما بعد تشكيل السلطة الفلسطينية بداية بالإنتخابات و التي أرادو إجرائها في ظروف شفافة ونزيهة تبتعد عن الشروط الأمنية الإسرائيلية التي طالبت بها إسرائيل، كما عقد لقاء بين "صائب عريقات" و" يوئيل زنجر" في القاهرة حول مستقبل إجراء الإنتخابات، وقد رأراد صائب عريقات في الإستعانة بموظفين في الإتحاد الأوروبي لإعداد ومراقبة الإنتخابات، وعقدت لقاءات أخرى جمعت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات برئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين في شتاء 1994م، والى غاية 1995م [3]. بحث الطرفان فيها أداء السلطة الفلسطينية والترتيبات الأمنية وأداء الشرطة الفلسطينية، وبين سياسات الشد و الجذب بين الطرفين قرر الطرفان في التاسع من آذار/ مارس 1995م نهاية المفاوضات

[1] المركز الوطني الفلسطيني، تم الإطلاع بتاريخ 2017/2/21م، 23:53.

[2] أوري سافير، **المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**، ت، بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، الأردن، عمّان، 1998م، ص 209-210.

[3] المصدر نفسه، ص 210.

برغبة إسرائيلية بسبب تقديم الطرف الفلسطيني لضمانات حول القرارت التي إنبثقت من المفاوضات والتوقيع عليها سيكون إبتداءا من يوليو/جويلية 1995م[1].

2) توقيع إتفاقية طابا

عقدت مفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في مدينة " طابا " المصرية بالعريش في 24 أيلول/سبتمبر 1995م،مكملين لما جاءت به مفاوضات إعلان المبادئ، وتم التوقيع على وثيقة للقرارات التي توصلت إليها المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن في 28 أيلول/ سبتمبر 1995م، وهو إتفاق يقوم على مراحل ويقوم بتنفيذ المرحلة الوسطى من إتفاق أوسلو، وقد إجتمع الوفدان الفلسطيني برئاسة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والإسرائيلي ممثلا في رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين، وقد شاركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الفدرالية والنرويج والإتحاد الأوروبي ومن الدول العربية مصر والأردن[2]، ولميتم حضور وفدي سوريا ولبنان للمشاركة في الإتفاق لانهم اعتبروه يعطي شروطا مجحفة في الإنسحاب الإسرائيلي من مناطق الجولان السوري والأراضي المحتلة من لبنان، وهذا بسبب التماطل لإسحاق رابين وتأجيل المفاوضات على المسار السوري واللبناني إلى ما بعد الإنتخابات الإسرائيلية والإنتخابات الأمريكية التي ستجرى في 1996م، وقد نتج عن توقيع الإتفاق إنعكاسات ساخنة على الساحة الفلسطينية، حيث كانت هناك ردود ساخطة من القوى الفلسطينية العشرة المعارضةلعملية السلام، وقد نتج عن القوى العشرةإستنكارات فردية وجماعية تدعو بذلك إلى إبطاله، من جهة أخرى لقي هذا الإتفاق رفضا واستنكارا من المستوطنيين اليهود وقاموا باحتجاجات على الحدود الأردنية وخرقوا القوانين الإسرائيلية والأعراف الدولية، وقد رفض حزب العمل الإسرائيلي الإتفاق، لأن الإتفاق لا يحافظ على أراضي فلسطين التاريخية، وحق

[1] أوري سافير، المصدر السابق، ص 212.

[2] عبد الحليم مناع العدوان، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964-1990م**،مركز الرياديين للدراسات والأبحاث،عمان، 2008م، ص 92.

اليهود في الإستيطان[1]، أما من جهة الإقتصاد فقد قبل الفلسطينيون بالصهاينة شركاء لهم في الإقتصاد مما جعلهم تحت رحمة الإقتصاد الإسرائيلي[2].

3) مخرجات إتفاقية طابا

تناول إتفاق طابا أو ما يعرف " إتفاقية أوسلو الثانية " مجموعة منالقضايا كإنشاء المجلس الفلسطيني وإجراء الإنتخابات في أول شهور 1996م، والصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها للسلطة الفلسطينية[3]، وكذلك تم التطرق أيضا إلى تحديد النطاق الجغرافي لسلطة الحكم الذاتي والذي يشمل قرارات إتفاق غزة _أريحا ،وكذلك نص الإتفاق على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، أ و ب و ج حسب المدن الكبرى الفلسطينية، باستثناء مدينة الخليل (أنظر الملحق رقم:07).

وتشرف المساحة على 3 بالمائة من المساحة الإجمالية للضفة الغربية، ويكون لهذه المنطقة إشراف إداري وأمني فلسطيني، أما المنطقة في الصنف(ب)، فغالبية القرى ريفية وتشكل 25 بالمائة من مساحة الضفة الغربية وتكون تحت إشراف إداري فلسطيني وأمني إسرائيلي، في حين المناطق في الصنف (ج) فتكون إدارية وأمنية للإحتلال الإسرائيلي وهي التي تشكل حوالي 70 بالمائة من الضفة وتشمل المستوطنات والمناطق التي تقع على الحدود[4]، وتم تقديم إضافات حول الإنسحاب الإسرائيلي من مناطق كقلقيلية وجنين وطول كرم، وإنسحاب جزئي من منطقة الخليل، بالإضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بالترتيبات الأمنية كإعادة تموقع الشرطة الفلسطينية في المناطق المشتركة بين إسرائيل وفلسطين، وبروز مصطلح أمني

---

[1] ممدوح نوفل، **هل عدم التفاوض على الإطلاق وعدم وجود أي إتفاق هو الأفضل ؟**، الموقع الإلكتروني، http://www.mnofal.ps/ar/1995/10/1، تم الإطلاع بتاريخ 2017/2/24، 15:10.

[2] إيليا رزيق،" *أراء فلسطينية وعربية في إعلان المبادئ* "، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، 1993م، ص 11.

[3] حنان ظاهر محمود عرفات،**أثر إتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير منشورة قسم التخطيط والتنمية السياسية، إشراف عبد الستار قاسم، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين، نابلس، 2005م، ص 62 – 63.

[4] عبد الحليم مناع العدوان، المرجع السابق، ص 93.

جديد وهو "محاربة الإرهاب "، وهو في الحقيقة مخطط يشمل حماية أمن الفلسطينيين والمستوطنيين على السواء ورفع درجة التأهب ضد أي تطرف يمس أمن المواطنيين، وقد تعدى نقاش الطرفان إلى مسائل أخرى تتعلق بالأمن والحدود واللاجئين والقدس، وكان الهدف الرئيسي للوفدين المشاركين هو التوصل إلى حل دائم وشامل للنزاع القائم بينهما[1].

ثالثا: قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

1) نشأة السلطة الوطنية الفلسطينة

تمثل السلطة بالنسبة للفلسطنيين الهدف الرئيسي حسب ما وقعه الفلسطنيون في إتفاق أوسلو مع الإسرائيليين، وكان الممثل عنهم منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس عرفات، وقد قبل الفلسطينيونبإقامة السلطة الفلسطينية، وأن يقبلوا بقليل من السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب ما أعلنهو جاء في الإتفاق وأيضا ضمان إنتقال المفاوضات إلى نتيجة، و التوصل إلى حل نهائي لباقي المسائل العالقة الأخرى أو ما يعرف بقضايا الحل النهائي[2]، وقد شهدت المؤسسات الفلسطينية بعد توقيع إتفاق أوسلو 1993م المرور على أربع مراحل لكي تكون سلطة فلسطينية مثل أنظمة الدول العربية حتى في القوانين المنظمة للسلطة، والتي كانت تشبه إلى حدّ كبير قوانين الدولة المصرية وقد حرصت السلطة الفلسطينية على تطبيق الديمقراطية وتقديم إصلاحات للوضع الفلسطيني[3].

2) تشكيل السلطة وقياداتها

عقدت القيادة الفلسطينية إجتماعات عدة لمناقشة مرحلة ما بعد أوسلو وتشكيل السلطة المؤقتة في البداية لتسيير المرحلة الإنتقالية، وتأسيس كيان سياسي يكون منبثقا عن الشعب بانتخابات

[1] قيس عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص 158- 159.

[2] عقل محمد أحمد صلاح، المرجع السابق، ص 127 - 128.

[3]Carnegieendowment, **building a better post oslo era**, site :http://carnegieendowment.org/2015/02/04/building-better-post-oslo-era-pub-58967 la date 1/5/2017, 12 : 10.

نزيهة تحفظ وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وتكون هذه السلطة مشكلة لفترة ممتدّة تستغرق خمس سنوات وتقوم بمسؤوليات ووضائف يحددها إتفاق أوسلو، وقد تم عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته في تونس، وشارك فيها مختلف الأطياف الفلسطينية في الداخل والخارج وممثلين عن الفلسطينيين في الإراضي المحتلة أو ما يطلق عليهم بفلسطنيي ثمان و أربعين، حول الإتفاق لتشكيل السلطة الفلسطينية، عبر تصويت أعضاء المجلس البالغ عددهم 83 عضو من أصل 110 أعضاء، وأنتج التصويت على الموافقة على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، على الأراضي الفلسطينية التي ستنسحب منها قوات الإحتلال الإسرائيلي، وقد كلّف المجلس المركزي الفلسطيني عددا من أعضاء اللجنة التنفيذية لتشكيل مجلس السلطة الذي سيسير المرحلة الإنتقالية بقيادة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات[1]، ومن بين أنظمة الحكم الذي بنيت عليه السلطة الفلسطينية:

3) نظام الحكم الفلسطيني

إختارت السلطة الفلسطينية نظام الشبه رئاسي، وهذا بالنسبة للفلسطنيين عامة ولحركة فتح خاصة أنه النظام الأفضل من أجل ضمان إستقرار النظام السياسي، وأنه سيضمن إيجاد حكومة شرعية واحدة منتخبة من طرف البرلمان، وتعتمد السلطة الفلسطينية على الحكومة المركزية في رام الله لإدارة الحكم بنظام رئاسي برلماني، ولقد لقي هذا الشكل من أشكال الحكم ردود فعل متوترة، نتيجة للحالة الفلسطينية المعقدة.

وقد طالب بعض الفلسطينيين بتبني النظام الفدرالي لإثبات الحكم في الضفة وقطاع غزة دون تحمل عبء المسؤوليات، التي تنتج عن المضايقات التي تقوم بها دولة الإحتلال في عزل المناطق الفلسطينية، وطالبوا بوجود حكومة (لامركزية) في الضفة الغربية وإدارة مستقلة لقطاع غزة تشرف عليهما منظمة التحرير الفلسطينية، لكن البعض الآخر من الفلسطينيين يرى تبني

[1] أشرف صقر أبو ندا، المرجع السابق، ص 123.

الحكم الفدرالي* هو إعلان جديد للتقسيم الفلسطيني وأنه يقوم على تقديم خدمة لمشاريع صهيونية[1].

4) السيادة

تعاني السلطة الفلسطينية من السيادة المنقوصة، وذلك منذ تأسيسها في إتفاق أوسلو، ويتمثل نقص السيادة في عدم سيطرتها الكلية على مجالات عدة منها الأرض والأمن والحدود ومختلف الموارد، حتى الإنتقال السلمي للسلطة وخطوات نقل السلطة التي لم تكتمل بشكل سيادي[2]، ثم أن الفلسطينيين محرومين من تقرير مصائرهم وممنوعين من دخول وطنهم التاريخي إلا بموافقة لدولة إحتلال تفرض الرقابة على أموال سلطتهم المستقلة حتى وإن كانت موجهة للتنمية[3]، بالإضافة إلى عاصمة فلسطين القدس التي تم تقسيمها وإقامة المستوطنات الإسرائيلية في القدس الغربية، كل هذه الإجراءات تعبر عن عدم تأثير الفلسطينيين في إقامة دولتهم، ونقص سيادتهم كما في عديد البلدان المستقلة حديثا[4].

5) أجهزة السلطة الفلسطينية الجديدة

قدم إتفاق أوسلو تحولات جديدة في السياسة الفلسطينية من خلال إنشاء سلطة وطنية فلسطينية في مناطق الحكم الذاتي و تحقيق دولة مستقلة في المستقبل[5]، وقد أعلن رئيس السلطة الفلسطينية في العشرين من ماي 1994م، عن الإستمرار في العمل بالقوانين التي تنظم منظمة

---

* طبقت السلطة الفلسطينية نظام الحكم الرئاسي _ البرلماني وهو النظام الذي يخدم الفلسطينيين حسب الرؤية الأمريكية ووفق رؤية بعض القيادات الفلسطينية في الداخل الفلسطيني والذين يرون منصب رئاسة الحكومة هو مناصفة للكتلتين الكبيرتين حماس وفتح، أنظر جميل هلال، **الإنتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي**،مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، عمّان، 2009م، ص 78.

[1] أشرف صقر أبو الندا، المرجع السابق، ص 123.

[2] باسم الزبيدي، **الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية**،مركز القدس للدراسات السياسية، الاردن، عمان، 2010م ، ص 20.

[3] إدوارد سعيد، المصدر السابق، ص 58.

[4] باسم الزبيدي، المرجع السابق، ص 20 –21.

[5] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية ونقدية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، بيروت، 1998م، ص 263.

التحرير الفلسطينية التي صدرت في سنة 1967م، والتي تعلن إنشاء المؤسسات التنفيذية والتشريعية وتنظم كذلك مختلف أوجه الحياة في المجتمع الفلسطيني، و توحيد كذلك النظام القانوني والقضائي الفلسطيني[1].

أ) السلطة التشريعية

يعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني من أهم المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، ويتألف من 132 عضو، يتم إنتخابهم من مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، وهو بمثابة البرلمان الفلسطيني الذي يسن القوانين ويعدلها ويقوم بإلغائها ويفرض الرقابة على أعمال السلطة و إلتزامها بالقوانين.

ب) السلطة القضائية

وتتمثل في القضاء بجميع تشكيلاته كالمحاكم النظامية وغير النظامية ومحاكم عسكرية، ومحاكم جرائم الفساد وجرائم الجمارك[2].

ت) السلطة التنفيذية

تقوم السلطة التنفيذية بتطبيق القوانين والقرارات والإتفاقات المتعلقة بتسيير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وتتشكل من:

1. الرئاسة: ويمثلها الرئيس المنتخب من الشعب الفلسطيني وهو الذي يقوم بتقييم عمل الحكومة والمجلس التشريعي.

[1] جيهان أبو دية، **القطاع العام الفلسطيني مهام وصلاحيات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**،منشورات أمان، فلسطين، 2006م، ص 5.

[2] الجزيرة نت، **السلطة الفلسطينية**، الموقع الإلكتروني: السلطة–الفلسطينية http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/4/29/، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/7م، 19:30.

2. مجلس الوزراء: وهو الأداة التي تقوم بتنفيذ القوانين وتعتبر الإدارة العليا التي تسهر على تطبيق ما يصدر عن المجلس التشريعي، ويبلغ عدد وزراء المجلس 24 وزير.

3. الأجهزة الأمنية: وتتكون من ثلاثة أجهزة، قوات الأمن الوطني والمخابرات العامة والأمن الداخلي والأمن الوقائي والدفاع المدني، وتتمثل مهمتها في حفظ الأمن العام داخل وخارج المدن الكبرى الفلسطينية في منطقة الحكم الذاتي وأمن الحدود والتنسيق فيما بينها ضد التهديدات الداخلية والخارجية[1]* ، أما بالنسبة للتسيير فقد عملت السلطة الفلسطينية بالنسبة للمجال الأمني بالضغط على حكومة الإحتلال الإسرائيلي، من أجل تشكيل قوة أمنية فلسطينية خاصة تهتمبالجوانب الأمنية كأي سلطة أو دولةحديثة، حيث قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بهيكلة نفسها في حرية تامة بعيدا عن الشروط الإسرائيلية لما تراه في مصلحتها وفي السيطرة على داخل الأرض الفلسطينية، وقامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بعملية إحتواء كبيرة داخل صفوفها لمن كانوا معتقلين داخل السجون الإسرائيلية، ومن كانوا من ضمن الإنتفاضة ممن ينتمون لحركة فتح وممن كان لهم أهمية داخل للمجتمع الفلسطيني بالنسبة لفتح[2].

[1] الجزيرة نت، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/8م، 20:15.

* إتفق الطرفان الفلسطيني وحكومة الإحتلال الإسرائيلي على ضرورة إنشاء مناطق للتماس يتم التنسيق بين الاجهزة الأمنية الفلسطينية والإحتلال الإسرائيلي فيها أمنيا، ومعالجة الصدامات التي تقع بينهما، كما إتفق الطرفان على وضع إجراءات إضافية للحالات التي تتعلق بالطوارئ وكيفية التعامل معها ومنع أو حظر عدة مناطق من تنظيم المظاهرات بها، وتشييد مناطق عازلة فيها ، إضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بمكافحة التهريب وملاحقة ما أسماها الإحتلال الإسرائيلي بالمتطرفين من الفلسطينين للتسلل عبرها، أنظر: محمد إشتية،**موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، ص 304.

[2] جميل هلال، المرجع السابق، ص 78.

خلاصة :

وضح توقيع إتفاق أوسلو الخطط الجديدة التي ستكون عليه السلطة الفلسطينية الجديدة وذلك من خلال النقاط التالية:

– تحديد المهام التي ستديرها السلطة الفلسطينية في المرحلة الإنتقالية.

– نصت الإتفاقيات المبرمة في القاهرة و في طابا المصرية المصير الذي سيواجه السلطة الفلسطينية مستقبلا من تحديات المعارضة الفلسطينية في الداخل والخارج، و تداعيات التأسيس على دول المنطقة والكيان الصهيوني.

– لا يتوقف الأمر عن الإعتراف بالسلطة فقط، وإنما إستمرارية السلطة الجديدة في التنسيق مع الكيان الصهيوني إقتصاديا وأمنيا وحتى تبادل الوفود الدبلوماسية والبعثات العلمية والثقافية بينهما.

– أما إقليميا فإعتبرت حكومة الإحتلال الإسرائيلي عدم النظر في المسائل الإقليمية إلا عبرتصفية الشأن الفلسطيني أولا، والذي تعتبره إسرائيل ضغطا فرض عليها من القوى الدولية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أرادت أن تنجح خطتها للسلام بأي ثمن.

الفصل الثالث: الأبعاد الإقليمية و الدولية على إتفاقيات أوسلو

- **المبحث الأول: الأبعاد الإقليمية لاتفاقيات السلام**

أولا: إنعكاساتها على لبنان

ثانيا: فكرة الأرض مقابل السلام

ثالثا: إنعكاساتها على سوريا

- **المبحث الثاني: الأبعاد الدولية من إتفاقيات السلام**

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيا: المجموعة الأوروبية

ثالثا: الجامعة العربية

رابعا: الأمم المتحدة

كانت للقضية الفلسطينية عامة ولإتفاق أوسلو بالخصوص تداعيات وإنعكاسات على المستوى الإقليمي وهذا يرجع إلى كون القضية الفلسطينية جزء لا يتجزء من المنطقة العربية ثم أن الأطماع الإسرائيلية في المنطقة العربية إنطلاقا من فلسطين، جعلت من القضية الفلسطينية هي واجهة الصراع العربي الإسرائيلي، فالكيان الصهيوني لم تكتمل طموحاتها وأطماعها عند أرض فلسطين التاريخية فقط، وتعدت على حساب دول الجوار العربي كسوريا ولبنان ومصر و الأردن، وقد خاضت إسرائيل مع الدول العربية سنة 1967م و1973م حروبا وعقدت إتفاقات سلام، تراجعت إسرائيل على إثرها من السيطرة على عدة أراضي كانت قد إحتلتها كسيناء المصرية وأجزاء من سوريا لتبقي سيطرتها على أجزاء من محافظة القنيطرة السورية في منطقة الجولان والأراضي الجنوبية للبنان، ما جعل وفود هذه الدول تشارك هي الأخرى مع الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي عرفت بالمفاوضات الثنائية وقد تعددت مشاركاتها بين مؤتمر مدريد والمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل إيجاد حل للمنطقة وتحقيق سلام شامل ودائم وتطالب الوفود بتفعيل القرارات الأممية بشأن الإنسحاب من المناطق السورية واللبنانية المحتلة وفرض حالة السلام في المنطقة، وقد كانت كل الأنظار موجهة على إتفاق أوسلو لتحقيق ما يمكن تحقيقه من تسوية سياسية تحفظ المصلحة القومية للمنطقة العربية، وتنهي الصراع القائم وإيجاد حل له خصوصا بعد قيام النظام الدولي الجديد.

المبحث الأول : الإنعكاسات الإقليمية

أولا: الإنعكاسات على لبنان

1) لبنان ومشروع التسوية مع إسرائيل

كانت المسارات اللبنانية والسورية في المفاوضات متلازمة وهذا التلازم في المواقف وشروط التفاوض إعتبره الجانبان قوة مفاوضة تخدم مصلحة البلدين كونهما مشتركين في المصير الواحد، فالسلام والأمن كما هما مهمين لدى سوريا فإن لبنان كذلك معني بهما ويعتبرهما من أولى شروطه لإقامة السلام دائم مع إسرائيل[1]، وفي مرحلة ما بعد أوسلو غاب الدور اللبناني مقارنة بالدور السوري الذي قاده حافظ الأسد في جنيف سنة 1994م، و قد أعلنت لبنان عن شروطها التي لا بديل عنها لتحقيق تسوية فعلية ودائمة تتعلق بالمسائل التالية:

- حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينين المقيمين في لبنان.

- تحرير كل المعتقلين اللبنانيين داخل السجون الإسرائيلية.

- تقديم تعويضات للبنان عن الإضرار التي لحقت به من جراء العدوان الإسرائيلي عليه كعدوان من بينها الإجتياح سنة 1982 م وعدوان نيسان/ أفريل 1993م.

- تنفيذ القرار رقم 425 الذي يقضي بإنسحاب إسرائيل من كل الأرض اللبنانية ومن دون شروط ولا قيود* [2].

2) محاولة إنهاء التنسيق اللبناني السوري

---

[1] جورج مغامس، **المفاوضات بين لبنان وإسرائيل: تسوية سلام ونظام إقليمي جديد**، منشورات جامعة سيدة لويزة ، لبنان، 2000م ، ص 166.

* يتواجد اللفلسطينيون اللاجئون داخل الأراضي اللبنانية منذ سنة 1948م، ونتيجة للأحداث المصاحبة للنكبة الفلسطينية تولى لبنان إلى جانب الدول العربية المجاورة رعاية اللاجئين و تقديم الخدمات الإنسانية لهم عبر المنظمات الدولية على غرار وكالة الإغاثة الدولية ، أنظر: محسن محمد صالح، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**،مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، د س ، ص 145.

[2] جورج مغامس، المرجع السابق، ص 166.

قدم المشهد العربي صورة مختلفة عن التضامن العربي المعهود خاصة بعد توقيع إسرائيل إتفاقية وادي عربة مع الأردن، وبقيت السيطرة متواصلة على الجنوب اللبناني وبقيت كل أشكال الإعتداءات والإجتياحات بهدف تدمير لبنان، وهذا نتيجة تشرذم الموقف العربي وضعف صمود لبنان وسوريا أمام جبهة الإحتلال الإسرائيلي وأصبحت متفرغة للدولتين بمختلف أنواع المخططات السياسية والعسكرية[1].

وخلافا لما هي عليه السياسات الإسرائيلية السابقة، دعمت إسرائيل القرار الأممي رقم 425 الذي يهدف إلى الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بشكل تطبيقي دون مفاوضات على شروط أخرى، أي دون الإلتزام بالقرارات الأخرى كالقرار الأممي رقم 242 في خطوة توحي لأهداف إسرائيلية من القرار قصد عزل وإستفرادها بالملف اللبناني، وقطع الطريق أمام الملف السوري مع الجولان السوري المحتل، وبالتالي فقد أرادت إسرائيل بشكل مغاير أن تثبت أن الإلتزام بالقرار رقم 425 ليس بالضرورة الإلتزام بالقرار رقم 242 الذي يخدم الجبهة السورية[2]، وبعد زيارة المبعوث الأممي كريستوفر روس إلى دمشق، في محاولة منه لتعزيز السير الحسن للمفاوضات وإستئنافها أكد له الرئيس الأسد على أن السلام في المنطقة، لا يأتي إلا بالإنسحاب وفرض الأمن والسلام في المنطقة، وقد إتصل الرئيس الأسد بالرئيس اللبناني إلياس الهراوي ووزير خارجيته فارس بويز معلقا على أن نتائج لقاءه مع كريستوفر وأن التنسيق بين سوريا ولبنان مازال قائما[3]، وقد كانت إسرائيل قد إستغلت مشاكلها مع المقاومة الفلسطينية الموجودة بلبنان في وضع ترتيبات أمنية تخدمها ووصفت المعارضة الفلسطينية بالإرهابية لإعطاء شرعيتها في إنطلاق الإنتهاكات في لبنان والضغط على الحماية السورية للبنان في محاولة منها لفصل الملف اللبناني عن الملف السوري لكن تفاجئ الإحتلال الإسرائيلي بالمواقف السورية الشعبية والرسمية، التي تنادي بأنالمقاومة في لبنان حق مشروع وتدعوا إلى بناء

[1] جورج مغامس، المرجع السابق ص 77.

[2] المرجع نفسه، ص 79.

[3] فاروق الشرع، المصدر السابق، ص 344.

علاقات إستراتيجية حتى مع دول إقليمية أخرى معارضة لإتفاق السلام أوسلو كالجمهورية الإسلامية في إيران ودعمها لحزب الله اللبناني،هذا ما جعل حكومة الإحتلال الإسرائيلي تتراجع عن مساوماتها للبنان بالتهديدبالعنف إلى مناداتها بالسلام الشامل مع كل من سوريا ولبنان[1].

3) قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من القضايا الشائكة والمعقدة منذ بداية الصراع العربيالإسرائيلي، مقارنة بالقضايا الأخرى كالحدود والقدس والمياه والتطبيع بالنسبة للفلسطينيين، وبالرغم من صعوبتها على فلسطين ودولة الإحتلال الإسرائيلي، فإن لبنان قد إعتبرها الأصعب من حيث الحفاظ على وحدته ومصالحه، كما أن إتفاق أوسلو الموقع سنة 1993م، لم يبحث في مسألة اللاجئين بدول الجوار عبر تفعيل القرار رقم 194، ثم أن الحلول التي بادرت بها منظمة التحرير الفلسطينية زادت من تعقيد ملف اللاجئين، باعتبارها تناولت المنظمة مسألة المصير الواحد للأرض والشعب،مما أدى إلى غياب وضع حل لهذه القضية بغياب الأرض والسيادة في التعامل مع الفلسطينيين في الداخل والخارج، وبالتالي إنعكست هذه القضية سلبا على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية على لبنان ومحاولته إيجاد حل لها من خلال المجتمع الدولي لإرجاع اللاجئين إلى وطنهم أو التعويض عليهم في لبنان[2].

4) إنقسامات الأحزاب الفلسطينية و تكتلها في لبنان

إنقسمت المجموعات السياسية الفلسطينية بعد توقيع إتفاقية أوسلو سنة 1993م إلى كتلتين، كتلة تعارض الإتفاقية وما نتج منها من "إعلان المبادئ " أطلقت على إسمها "كتلة رفض"، وكتلة أخرى مؤيدة للإتفاقية والتي كانت تتكون أساسا من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح اللتين قامتا بعقد إتفاق سلام مع إسرائيل، وتشكلت الجبهة الرافضة للإتفاق من أحزاب علمانية وأخرى إسلامية مرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبما أن القيادة الفلسطينية

[1] أوري سافير، المصدر السابق، ص 325- 326.

[2] جورج مغامس، المرجع السابق، ص123.

أصبحت مجزأة ومختلفة سياسيا، قامت الأحزاب الرافضة للإتفاقية بالقيام بتحالفات مع أحزاب لبنانية تتوافق معها في نفس الرؤية والمنهج، وأصبحت هذه التنظيمات السياسية الفلسطينية تتمتع بإستراتيجية فريدة جعلتها تتفوق بترأس النضال الفلسطيني في لبنان وقدمت تداعيات تشكل الدولة الفلسطينية الخارجة من إتفاق أوسلو، خدمة لهذه التنظيمات في نسج تحالفات في لبنان وإستقطاب الكثير من الشركاء اللبنانيين[1].

ثانيا: فكرة الأرض مقابل السلام

1) مفهوم مبدأ الأرض مقابل السلام

يهدف المفهوم العام للمصطلح على إستعادة الأرض الفلسطينية والعربية عبر الإنسحاب الإسرائيلي من المناطق التي تم إحتلالها بالقوة العسكرية في مقابل فرض السلام في المنطقة، وهو مبدأ جديد يختلف عن القرارات الأممية الصادرة بشأن الإنسحاب وفرض السلام وزوال الإحتلال والتي نادت بها الشرعية الدولية، ولأن المبدأ يقوم في أساسه على المقابلة، أي الأرض مقابل السلام فإن المقابلة تعني المعادلة أو مبدأ التعادل بين طرفي النزاع على أسس ما يمتلكه كل طرف يقبل به الآخر، ولا يعني إطلاقا المبادلة التي تكرس فضل طرف وتغلبه على الآخر[2]، كما يوجد تعريفان رئيسيان لمفهوم الأرض مقابل السلام والتعريف العربي المتداول له هو بمعنى الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي إحتلتها في سنة 1967م، ويستند هذا التعريف إلى قرارات الأمم المتحدة الذي يتمسك به العرب منذ القمة العربية المنعقدة بمدينة فاس المغربية وإلى مؤتمر مدريد 1991م، أما التعريف الإسرائيلي له فهو يأتي من ضمن نظرية تقول بامتلاك القوة والإستيلاء على الأرض تحت عنوان "الأمن مقابل السلام" والتي تعني منح العرب السلام مقابل ضمان حماية أمن إسرائيل بدون الإشارة للمسائل المتعلقة

[1] آري كنودسن، ساري حنفي، **اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي:** الهوية والفضاء والمكان، ت، ديما الشريف، جابر سليمان، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، 2015م، ص 200.

[2] نبيل الرملاوي، " *حقوق الشعب الفلسطيني في ظل القانون الدولي* "، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 242 – 243، العدد 225 – 226 ، (ديسمبر 1991 – جانفي 1992م)، ص 64 –65.

بالسيادة العربية على الأراضي المحتلة أو القدس أو الحدود أو اللاجئين[1]، وجذور هذا المصطلح تمتد إلى الأدبيات الصهيونية القديمة والحديثة والتي تعتبر أن أيّ وجود قوي ومتكامل لا يأتي إلا بعنصرين مهمين هما إمتلاك القوة من جهة وإحتلال الأرض والإحتفاظ بها من جهة أخرى[2].

2) أسباب صياغة مبدأ الأرض مقابل السلام

يشكل الإجتياح الإسرائيلي للبنان حالة إستثنائية ومشهدا متوترا لإستقرار منطقة الشرق الأوسط ، فلبنان الذي شهد سنة 1982م إجتياحا إسرائيليا، كان هدفه والغاية منه إحتلال كيلومترات من الأراضي اللبنانية الحدودية مع أرض فلسطين المحتلة، وكذا إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية المرابطة في الجنوب اللبناني وتدمير أبنيتها العسكرية، فقد واجه لبنان عمليات عسكرية إسرائيلية تخطت المعقول من حيث الخسائر المادية والبشرية التي طالت لبنان من جرائها ، دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة القيام بمساعي من أجل تسوية الملف اللبناني و الإحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى إبراز دورها كدولة عظمى في العالم في ظل الحرب الباردة، فدعت إلى مؤتمر دولي للسلام حضره الإتحاد السوفياتي وقد أعلنت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية عن الإشراف على مبدأ جديد يعتبر بديلا عن قرارات الأمم المتحدة الصادرة حول قضية الصراع العربي _الإسرائيلي والفلسطيني _ الإسرائيلي 242 و338 وهو" الأرض مقابل السلام" والذي قد أعلنه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في 1982/9/2م وتعهّد بالقيام بإجراءات لتحقيق تسوية للقضية الفلسطينية حسب رؤية أمريكية لحماية أمن إسرائيل من هجمات ورد فعل منظمة التحرير

[1] نزار عبيد مدني، **قضايا ومواقف في الفكر والسياسة**،مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2012م، ص 103.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا والأردن[1]، و كذلك داخل فلسطين والتخلي عن كفاحها وجهادها ضد الكيان الصهيوني مؤقتا، مقابل منح الفلسطينيين أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية بها لفترة تمتد خمسة سنوات.

تجرى فيها إنتخابات حرة في المناطق الفلسطينية، ولكن بشرط أن لا تقوم دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة[2]، وقد أعلن الرئيس ريغان في مشروعه المبادئ السبعة التالية:

1. لا يمكن تحقيق الأمن لإسرائيل إلا بتحقيق سلام شامل مع الدول العربية.
2. الحقوق الفلسطينية مرتبطة إرتباطا وثيقا بالمستقبل الآمن لإسرائيل.
3. على الدول العربية والفلسطينيين القبول بحقيقة إسرائيل وكيانها الواقعي ضمن ما تقره الشرعية الدولية*.
4. لا سلام عادل إلا من خلال المفاوضات المباشرة بما تحمله من مشقة وإنصاف للأطراف المفاوضة.
5. العودة إلى حدود 1967 م أمر مرفوض ولا سلام مع الدول العربية التي تهدد وجود إسرائيل.
6. على السلطة الفلسطينية تشكيل مناطق للحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تجميد بناء المستوطنات على أراضي الحكم الذاتي، وإستحالة تشكيل أي دولة فلسطينية ذات سيادة على المناطق الفلسطينية.

---

[1] كمال إبراهيم محمد شحادة، **ملحمة لبنان الكبرى الأولى الذكرى السادسة والعشرون 1982/6/4-2008م**، مقال عن الدكتور كمال علاونة، الموقع الإلكتروني: ملحمة لبنان الكبرى الأولى https://kamalalawneh8.wordpress.com/2013/03/26، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/19م، 16:05.

[2] كمال إبراهيم محمد شحادة،تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/19م، 20:09.

*الشرعية الدولية هو مصطلح قانوني مكون من جزئين الشرعية ويقصد بها الخضوع للقانون المسير سواء تعلق الأمر بدولة أو أفراد ، أما الدولية فهي على نطاق دولي أي أن الدول ينظمها قانون دولي، شأنه شأن المنظمات الدولية وتحتكم لنظام خاص بموجب المادة رقم 48 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أنظر: خالد أحمد عثمان، **مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها**، جريدة الإقتصادية، الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2010/04/24/article_383515.html ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/3م، 17:10.

7. لا حل للنزاع العربي الإسرائيلي إلا من خلال مفاوضات تقوم على مبادلة الأرض بالسلام [1].

3) إدراج المبدأ في مؤتمر مدريد

بعد مرور تسع سنوات على مبادرة الرئيس ريغان قام الرئيس جورج بوش بإدراج صيغة الأرض مقابل السلام ضمن مشروعه الإنتخابي للحزب الجمهوري، لكنه لم يعلن عنها في محاولة منه لكسب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتنص مبادرة الرئيس بوش على إقرار جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وهو مالا تريده إسرائيل، و التي أقترحت بدل الأرض مقابل السلام، "السلام مقابل السلام" ليستمر مشروعها السابق في التوسع على حساب الأراضي العربية والفلسطينية والتي تقوم على الإستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتنكرها للحقوق الفلسطينية المشروعة في السيادة والارض[2]. إضافة إلى أنّ مؤتمر مدريد بالرغم من مفاوضاته، إلا أنه لم يشير إلى ضرورة تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الثابتة مقابل السلام في المنطقة ونقصد بها كحق تقرير المصير، حيث تم الترتيب للمؤتمر على أساس مشروع أمريكي وإستبعاد الشرعية الدولية التي تقوم على إعطاء أي كيان سياسي معين حقه في تقرير مصيره، وهذا ما لم يتم التطرق إليه في المؤتمر مما يجعل صيغة الأرض مقابل السلام فرضية وليست حقيقة واقعية تقوم على أساس إستعادة الحقوق والأرض وفرض السلام في المنطقة، وهذا ما يكشف النوايا الإسرائيلية و أهدافها التي تسير عكس الشرعية الدولية[3].

4) إتفاق أوسلو ومبدأ الأرض مقابل السلام

[1] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 406 – 407.

[2] مقابلة أجراها الرئيس ياسر عرفات مع جريدة القدس العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 227 –228، (فيفري – مارس 1992م)، ص 143.

[3] المرجع نفسه، ص 143.

بقي إتفاق أوسلو وموقفه من صيغة الأرض مقابل السلام،منذ مؤتمر مدريد فهذا المبدأ لم يطبق نتيجة تعنت الطرف الإسرائيلي الذي لم يوافق عليه بشكل علني وصريح وبقي دون تفسير، وبالرغم من الإشارة لهذه الصيغة في إتفاق طابا حول تقديم الضمانات بشأن الأرض الفلسطينية مقابل حماية الأمن لإسرائيل، إلا أن تماطل إسرائيل في تطبيق بنود إتفاق طابا المرحلية كمسائل إعادة الإنتشار وإطلاق سراح المعتقلين والمعابر الآمنة، جعلت الطرف الفلسطيني يشك في الوعود التي قطعها الإحتلال الإسرائيلي على نفسه وأنها في حقيقة الأمر مراوغة أعطاها تفسيرا يخدمه[1].

ثالثا:إنعكاساتها على سوريا

1) تداعيات الموقف السوري من الإتفاق

أدانت سوريا إتفاق أوسلو والطريقة التي جاء بها ووصفت بأنه عبء فلسطيني على عاتق الدول العربية، واعتبرت بأنه سيكون له آثار سلبية على المنطقة ويترك المجال لفتح حسابات نحو صراع جديد بدل السلام الذي يعلق عليه العرب أمالا، كما إستشعر المسؤولين السوريين عدم جدية التعامل مع السلام العربي _ الإسرائيلي بالنسبة للطرف الإسرائيلي وأن الإحتلال الإسرائيلي حصر السلام سوى في المسار الفلسطيني، وترك المسائل العربية الأخرى، واعتبرت الدولة السورية أن إتفاق أوسلو يحمل غموضا في كل بند من بنوده كما قد استنكرت أيضا الإختلاف الفلسطيني _الفلسطيني الحاصل من جهة الإتفاق وعدم وحدة الصف الفلسطيني، وانتقدت الطريقة التي جاء بها الإعلان دون إستشارة الأطراف العربية[2]، فبحسب سوريا أن الوفود العربية لها قضايا معينة ومشاكل محلية عليها أن تجد حلا مع الكيان الصهيوني فالوصول إلى إتفاق سلام يضمن في نهاية المطاف وصولنا إلى الإتفاقات الثنائية التي هي

[1] نزار عبيد مدني، المرجع السابق، ص 109- 110.

[2] فاروق الشرع، المصدر السابق، ص 292.

حماية للمنطقة وحماية لمصالح كل دولة معنية بالمفاوضات[1]، علما أن منظمة التحرير منذ تأسيسها، لاقت دعما من الدول العربية في موضوع تسويتها بالرغم من الإختلافات في المواضيع العديدة مع العرب، حيث أن إتفاق أوسلو وتوقيعه قبلت به الدول العربية فمنظمة التحرير قبلت بها لتسويتها مع الإحتلال الإسرائيلي بشرط أن يضمن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة[2]، وترى الأطراف العربية الرافضة لإتفاق السلام أوسلو على أنه خطة للحد من إستمرار الجهاد ضد المحتل الإسرائيلي وهو في النهاية لصالح الإحتلال الإسرائيلي وأن الإتفاق هو خنوع لما قامت عليه الإنتفاضة الفلسطينية ويقصي عملية الكفاح المسلح الذي يهدف تحرير الإراضي العربية وإستسلام في الوقت نفسه لموضوعات ومسائل مهمة كالقدس وحق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم، ويسعى المحتل الإسرائيلي إلى الأمام لتنفيذ مخططات تجاه التطبيع أو إعادة العلاقات مع العرب على حساب المواقف المنهزمة التي تتعلق بالتخلي عن أراضيهم التي تم إحتلالها سنة 1967م وعن قضيتهم الأولى القدس[3]، وجاءت اليد الممدودة للولايات المتحدة الأمريكية لسوريا لتكسب الأطراف المعارضة من الفصائل الفلسطينية المختلفة من جراء الإتفاق وكان ذلك بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على الإتفاق، فجاء جواب الرئيس السوري على أنه لا يتدخل في توجيه الأيدولوجيات وأن الرفض شأن فلسطيني داخلي لا تقع عليه المسؤولية بل على الطرف الذي وقعه ويقصد منظمة التحرير[4].

2) إستئناف المفاوضات السورية_الإسرائيلية

شكلت أوسلو وتداعياتها بالنسبة لمسار المفاوضات السورية _الإسرائيلية التي أنتجها مؤتمر مدريد تجميدا بعد أن علقت سوريا المباحثات مع الطرف الإسرائيلي والتي ترى فيها سوريا عدم

[1] مقابلة أجرتها جريدة القدس العربي مع الرئيس حافظ الأسد، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 242-243، (ماي- جوان 1993م)، ص 156.

[2] المرجع نفسه، ص 156 – 157.

[3] طه الغرناوي، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**،دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994م، ص 280.

[4] فاروق الشرع، المصدر السابق، ص 295.

الفائدة منهاوهذا لأن عدم إلتزام الطرف الفلسطيني لقواعد إتفاق التضامن العربي وإنفراده بوضع إتفاق لا يخدم المصالح العربية ومصالح دول الطوق العربي، والمحتل الإسرائيلي يحاول تهميش الأطراف الأخرى والتركيز على الجانب الفلسطيني فقط، لأن السلام الذي تريده سوريا يتضمن إنسحابها من الجولان، وواجب سوريا في المقابل أن تفرض السلام الكامل والذي قد ينتهي بإعادة العلاقات والتعاون معها ومع كافة دول المنطقة في المستقبل[1]، ولأن هذه الشروط تعتبر الركيزة الأساسية للمفاوضات السورية _ الإسرائيلية، فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية لتعيد التفاوض على مسار سوريا مثلما حدث في مدريد، فوجهت دعوة عبر وزير خارجيتها "وارن كريستوفر" لإلتقاء مع وزير خارجية سوريا "فاروق الشرع " في السادس من أكتوبر 1993م، لزيارة لكامل المنطقة، كما قام ملك الأردن الملك حسينبجهود في عملية السلام وقام بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، للتنسيق قصد إستئناف المفاوضات مع الطرف السوري[2]، وتشمل إختيار قنوات عديدة روسية وسويسرية وتركية وإسبانية على سبيل تحقيق التقارب في المباحثات في القضايا المقترحة من طرف الجانبين مثل مسائل الحدود والترتيبات الأمنية والمياه وتتضمن وضع جدول زمني لإستئناف المفاوضات[3].

واقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين تجربة منظمة التحرير الفلسطينية كنموذج لإستئناف المفاوضات السورية _الإسرائيلية و تكون سرية، فردت سوريا بالرفض وطالبت أن تكون علنية[4]، وفي إطار ذلك غادر الرئيس السوري إلى جنيف بسويسرا ليجتمع مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في يناير 1994م، وقد عرض الرئيس الامريكي على الجانب السوري ضرورة دفع بالعلاقات الأمريكية_السورية وعملية السلام إلى الأمام، وقدم خلالها تعهدات بشأن

---

[1] الجزيرة نت، **المفاوضات السورية _الإسرائيلية حيثياتها وأبعادها وميزاتها**، الموقع الإلكتروني: المفاوضات السورية _الإسرائيلية حيثياتها وأبعادها وميزاتها/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/6/9، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/26م، 9:42.

[2] فاروق الشرع، المصدر السابق، ص 296 -297.

[3] الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع 2017/3/26م، 11:31.

[4] فاروق الشرع، المصدر السابق، ص 297.

إستئناف المباحثات السورية الإسرئيلية فيما بعد، وقد بدأت إتصالات عديدة تجمع الرئيس السوري بالأمريكي وكان أحد محاورها يتعلق بإعلان مبادئ يشبه إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الرفض السوري قد قابله لعدم تضمنه الإنسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل ورفضته سوريا كذلك لإدراج القدس من الأراضي المحتلة إسرائيليا، وقد تعددت زيارات وزير خارجية الولايات المتحدة كريستوفر بين دمشق وتل أبيب لإيجاد حل حول الخطط التي ستتضمنها المفاوضات، وقد تعاملت سوريا بجدية في هذا الموضوع خاصة بملف الجولان والتشديد عليه وإعتبرته هو أساس مفاوضات سوريا[1]، و بعد توقيع إتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية التي سميت باتفاقية وادي عربة في 26 تشرين الأول /أكتوبر 1994م، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية برئيسها بيل كلينتون أن تضغط على المسار السوري، بزيارة إلى دمشق تعتبر الثانية لرئيس أمريكي منذ عهد الرئيس نيكسون،لأنها في غاية الأهميةبالنسبة للموضوع السوري والمحتلالإسرائيلي وكذلك للمنطقة كما تراه الإدارة الأمريكية[2].

وقد بدأت الإجتماعات الرسمية السورية _الإسرائيلية في واشنطن وجمعت رؤساء الأركان من الجانبين السوري والإسرائيلي على مستوى التفاوض ثم شملت مشاركة وزراء خارجية البلدين وسفراء البلدين في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحضور مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق دنيس روس، ناقشوا فيها أحداث المباحثات حول خط الإنسحاب من حدود 1967م والمسائل الأمنية المتعلقة بأمن الحدود، ومراقبتها وأجهزة الإنذار على الحدود والحفاظ على السيادة بالنسبة للجانب السوري، وبعث قوة دولية بين الجانبين لمراقبة الحدود والوجود العسكري السوري في لبنان[3].

[1] فاروق الشرع، المصدر السابق، ص 308- 309.

[2] المصدر نفسه، ص 318.

[3] المصدر نفسه، ص 331.

وردت الصحف الصهيونية على الإجتماعات التي عقدت بواشنطن ووصفتها بـ " قمة الجنرالات " ودعت صحافيوها للمطالبة بالحكومة الإسرائيلية برفض المبدأ السوري الذي يقوم على الإنسحاب من الجولان مقابل الترتيبات الأمنية من سوريا وإنما يكون خفض التواجد العسكري الإسرائيلي مع الإحتفاظ بالجولان[1].

من جهة أخرى واصلت المفاوضات المتعددة الأطراف وقطعت أشواطا مقبولة وإمتدت إلى عواصم عربية كتونس والقاهرة ومسقط والرباط والدوحة والبحرين، أما المفاوضات على المسار السوري _ الإسرائيلي، فقد توقفت وعلقت المفاوضات بسبب إغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ومجيء بن يامين نتنياهو على رأس حزب ليكود الإسرائيلي والذي يعتبر أكثر تشددا ومعارضة بالنسبة لمشروع السلام في المنطقة[2].

3) إنعكاسات إتفاق أوسلو على الجولان السوري

شهد الجولان السوري منذ 1967 م توسعا إسرائيليا إستيطانيا يوضح أطماع الصهيونية بهذه المنطقة الإستراتيجية منذ وجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتعود الخطط للإستيلاء منذ القرن التاسع عشر حينما كانت المنطقةخاضعة للإحتلال المشترك الفرنسيوالبريطاني، ونتيجة لفشل الأنظمة العربية في الحرب الأيام الستة أو النّكسة العربية بسبب التفوق العسكري الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، إستولت إسرائيل على الجولان السوري مع الضفة الغربية التي كانت تتبع الإدارة الأردنية وقطاع غزة الذي يخضع للإدارة المصرية وشبه جزيرة سيناء المصرية، وقد شهد التوسع الإسرائيلي في سوريا ووصل إلى غاية أطراف دمشق بما فيها الجولان وعاصمة محافظته القنيطرة (أنظر الملحق رقم:08).

[1] عاطف عودة الرفوع، **الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع: الصحافة نموذجا**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 2004م، ص 288.

[2] نزار عبيد مدني، المرجع السابق، ص 108 – 109.

وفي 14 ديسمبر 1981م أصدر البرلمان الإسرائيلي " الكنيست " مرسوما ينص على تطبيق القانون الإسرائيلي المدني على هضبة الجولان[1]. وقد شجع إتفاق أوسلو إسرائيل على إتخاذالمبادرة مع الطرف السوري للتوصل إلى سلام ينتهي بتطبيع مع سوريا، واقترحت إسرائيل معطيات جديدة بشأن الجولان وطالبت سوريا بأن يكون الإنسحاب من الجولان هو جزئي وأنها تتخذ حلا وسطيا لتؤمن حدودا معترفا بها، إلا أن سوريا رفضت ذلك المقترح وطالبت إسرائيل بالإنسحاب الكلي وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام، مما جعل الحكومة الإسرائيلية تكثف إتصالاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الترتيبات الأمنية التي ستفرضها على سوريا بعد إنسحابها من الجولان، وقد طالبت إسرائيل بضمانات أمريكية عبر المبعوث الأممي للشرق الأوسط وارن كريستوفر، وتمثل ذلك في داخل الحكومة الإسرائيلية ومن دوائر القرار الإسرائيلي بأن رئيس الوزراء إسحاق رابين قد تفاهم مع كريستوفر عن شروط الإنسحاب الإسرائيلي إلى مابعد حدود 1967م وعلى أساس ترتيبات أمنية من الجانب السوري، وتعتمد الخطة على الإنسحاب الكامل من الجولان، وحددت مناطق الإنسحاب إلى شاطئ بحيرة طبريا في الجنوب، وقد تم إدراج ذلك ضمن المفاوضات السورية _الإسرائيلية، المنعقدة في مدينة ماريلاند الأمريكية على الأسس التي سيجرى عليها الإنسحاب [2]، وفي 24 أكتوبر 1995م،أغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، وقد تسلم ملف الجولان وزير خارجيته شمعون بيريز الذي كان قد تسلم رئاسة الحكومة الإسرائيليةوأعاد الملف إلى الواجهة، والذي لم يكتمل ذلك بفوز حزب الليكود الإسرائيلي المتشدد في الإنتخابات التشريعية والذي قطع الطريق أمام فكرة

[1] سلمان فخر الدين، **خمسة وعشرون عاما على إحتلال الجولان**، موقع الجولان الإلكتروني، الموقع الإلكتروني: http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=2&source=8&link=1986، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/28م، 15:13.

[2] مصطفى حمو، **تاريخ المفاوضات السورية الإسرائيلية**، موقع بي بي سي الإخباري، الموقع الإلكتروني: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7416000/7416050.stm، تم الإطلاع بتاريخ 29/ 3/ 2017م ، 14:34.

الإنسحاب،وهذا لأن مبادئه التي ترفض إعادة الجولان إلى سوريا حسب أيديولوجيات الحزب "لأرض إسرائيل الكاملة" ويعتبر الجولان مهما للبعد الأمني والإستراتيجي للكيان الصهيوني[1].

المبحث الثاني: ردود الفعل الدولية من إتفاقيات السلام

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

1) الموقف الأمريكي من توقيع الإتفاق

ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في المشهد السياسي الفلسطيني كمحاولة منها لتقديم أوضاع منطقة الشرق الأوسط كأولوية في إعادة ترتيب المنطقة، كون المنطقة العربية خارجة من أتون الحرب الباردة، فبعد مبادراتها التي أعلنت عنها بعد مجيء الرئيس جورج بوش الأب كرئيس وطرح المبادرة الأمريكية في مؤتمر مدريد، جاءت الفترة الرئاسية للرئيس بيل كلينتون في 20 يناير 1991م وقد وجدت المفاوضات الفلسطينية _ الإسرائيلية على مستوى من التعثّر فسارعت الولايات المتحدة ألى أن تقدم سياسة أكثر ليونة مع إدارة الرئيس كلينتون لإنقاذ مايمكن إنقاذه من عملية السلام، وهي لا تخفي إنحيازها للكيان الصهيوني لأنه يشكل إمتداد لأمنها وسياستها في المنطقة[2]، فالمفاوضات الفلسطينية _ الإسرائيلية جرت في مدينة أوسلو، و كانت قد حدثت بشكل سري وبعيدا عن الأضواء، فالإدارة الأمريكية كانت لا تعلم عنها شيئا، فبعد إنقظاء الجولة العاشرة من مفاوضات واشنطن، قرر وفدي المفاوضات في أوسلو الإعلان عن النتائج التي توصلإليهما الوفدين وذلك بأن يخبر الوفد الإسرائيلي الإدارة الأمريكية والفلسطيني السلطة المصرية، وبعد إعلان الخبر من طرف وزير الخارجية الإسرائيلي لوزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، شكل عند هذا الأخير ذهولا ومفاجأة لم يكن يتوقعها وإعتبره إعلان

---

[1] قيادة حزب البعث العربي الإشتراكي، **سياسة الإنسحاب من الجولان في التفكير الإسرائيلي**، موقع حزب البعث السوري العربي الإشتراكي، الموقع الإلكتروني:=http://www.baath-party.org/old/index.php?option=com_content&view=article&id=5508:2011-12-20-06-39-31&catid=187&Itemid=203&lang=ar، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/29م، 16:22.

[2] إبراهيم أبو حجلة، سالم خلة: **إتفاقية أوسلو المسيرة المتعثّرة في منعطفها الجديد**، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1996م، ص 29- 30.

عن تجاوز الدور الأمريكي والجهود المبذولة على مستوى مسار مؤتمر مدريد وواشنطن، فقد صرحت الولايات المتحدة بأنّ إتفاق أوسلو فعل من دور منظمة التحرير الفلسطينية من جديد، ووضح أن الدور الأمريكي كان مركزا على مفاوضات واشنطن الذي بدوره كان يعالج أحد أهم ملفات التسوية وهو الملف السوري الذي لا تسوية للنزاع الفلسطيني _ الإسرائيلي يتحقق إلا من الخلال المرور به[1]، ومن جهة أخرى أعرب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن إرتياحه لما توصلت إليه نتائج المفاوضات السرية وإعتبرها إنجازا بعد الجمود الذي طال لمدة التسع شهور التي جرت بها المفاوضات في واشنطن[2].

ولعل إدارة الرئيس كلينتون قد إختارت التسوية الفلسطينية من باب المصلحة الإسرائيلية فالإدارة الأمريكية بقيادة كلينتون، كنت من أكثر الإدارات تحيزا لإسرائيل وتصدرت إهتمامات المنطقة العربية في مشروعها الجديد الذي يقوم على السيطرة على المنطقة العربية وعلى فلسطين بما تمتلكها من موارد ومقدرات في ظل توترات خرجت منها المنطقة العربية مثل ما حصل في العراق من جهة، ومن جهة أخرى ترسيخ الدور الأمريكي وتغلغله في المنطقة عبر منفذ دولة الإحتلال الإسرائيلي وجعل الجانب الأمني من أولوياته[3]، وجعلت واشنطن من الإتفاق السري في النرويج جزءا لا يتجزء من المفاوضات التي تجري في واشنطن لكي يكون لها الدور الإيجابي في واجهة الحل السلمي للنزاعات في المنطقة العربية، وقد فتحت المفاوضات وتوقيعها الباب أمام إدارة الرئيس كلينتون لفتح ملفات أخرى في المنطقة متعلقة بالسلام مع الإحتلال الإسرائيلي، خاصة الملف السوري والأردني باعتبار أنهما يمثلان ثقلا إستراتيجيا في المنطقة وتأثير كل منهما بشكل مباشر بأمن دولة الإحتلال الإسرائيلي بشكل خاص ومنطقة الشرق

---

[1] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل: سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها**، دار الشروق، القاهرة، ج3، 1996م، ص 291-292.

[2] المرجع نفسه، ص 322.

[3] عزام شعث، **السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الإتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الإقتصادية،الموقع الإلكتروني: http://democraticac.de/?p=7186 ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/4/5م، 9:35.

الأوسط بشكل عام، وإشتغلت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على النشاط الدبلوماسي على أكثر من صعيد، ماعدا الملف اللبناني الذي تم تجاهله بسبب الأحداث المتعلقة بالعدوان الذي شنه المحتل الإسرائيلي في أفريل 1993م أي بعد خمسة شهور من توقيع الإتفاق مما جعل المسألة على الصعيد اللبناني أكثر تعقيدا، ولقد بدا واضحا إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية برعاية الإتفاق والإهتمام به كوسيط وحيد لعملية التسوية في مقابل تغييب أدوار قوى فاعلة أخرى بالنسبة للساحة الدولية كأوروبا والأمم المتحدة وجميع الدول العربية باستثناء مصر تقريبا[1].

2) الدعم الأمريكي لإتفاق أوسلو

عملت الإدارة الأمريكية من خلالها عملها الدبلوماسي وعبر مكاتبها الخارجية في العالم والشرق الأوسط، بالحشد الدبلوماسي لزعماء ورؤساء عرب الذين وافقوا على الإتفاق بالعمل على ضرورة حماية ورعاية الإتفاق من الإنزلاقات أو الإبطال، وقد قام الرئيس الأمريكي كلينتون بتسخير جهود إدارته الدبلوماسية بفتح خط دبلوماسي مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية للإطمئنان على ضمان إستمرارية العمل بالإتفاق، كما عملت الولايات المتحدة بالتسويق الإعلامي للإتفاق عبر العالم والترويج الإعلامي للإتفاق والموقعين عليه، وظهرت بأنهاغيرت موقفها إتجاه منظمة التحرير الفلسطينية والعمل على تحسين صورتها أمام العالم ورغبتها الشديدة في إقامة علاقات معها، ويأتي الترويج الإعلامي للإتفاق كغطاء عن فشل إدارة الرئيس كلينتون في حل عديد القضايا الدولية كمشكلة الصومال والبوسنة[2]، أما إقتصاديا فقد قامت الإدارة الأمريكية بمجهودات عديدة لإنجاح إتفاق أوسلو الموقع في واشنطن وقامت بإعداد الترتيبات الإقتصادية،من أجل إنجاحه وتعهّدت الإدارة الأمريكية بدعم السلطة الفلسطينية المؤقتة بالأموال حتى وصولها إلى إتفاق غزة _ أريحا وقد نظمت واشنطن مؤتمرا للدول المانحة

[1] غسان سلامة، **التسوية العربية_الإسرائيلية : الشروط المضمون الأثار**، منتدى الفكرالعربي، المغرب، الرباط، 1994م، ص 5 – 6.

[2] نوفل ممدوح، **قصة إتفاق أوسلو : الرواية الحقيقة الكاملة طبخة أوسلو**،دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، 1995م، ص 71– 73.

وجمعت ما يقارب مليارين وستمائة مليون دولار أمريكي كخطة لدعم السلطة الفلسطينية والمساهمة بالنهوض في إقتصادها، من خلال دعم المشاريع الإقتصادية الفلسطينية ورجال الأعمال النزهاء، وتمتد الخطة إلى مدة خمس سنوات لكي يتم تطبيق وتفعيل الإتفاق وقيام الدولة الفلسطينية[1].

ثانيا: موقف المجموعة الأوروبية

1) موقف الإتحاد الأوروبي من قضايا التسوية الفلسطينية_الإسرائيلية

بادرت دول الإتحاد الأوروبي بدور داعم ومؤيد لعملية التسوية للقضية الفلسطينية وساهمت بكل الجهود لدعم المشاريع التي تساهم في إنهاء الصراعات وإحلال السلاممكانها خاصة بعد فترة حرب الخليج، وكان الدور الأوروبي مشاركا للدور الأمريكي بالنسبة للتسوية، وظهر ذلك من خلال المفاوضات والمؤتمرات التي إحتضنتها الدول المنظوية تحت راية الإتحادالأوروبي، وكان مؤتمر مدريد من أبرز المؤتمرات التي مهدت لإعلان السلطة الفلسطينية ورسخت معالم مسارات التفاوض، سواء المتعدد الأطراف مع الدول العربية أو المفاوضات الثنائية بين الإحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي إستفادت القضية الفلسطينية من الدول الأوروبية الكثير سواء كانت بموقف صادر عن الإتحاد الأوروبي أو كأعضاء منفردين، وبالرغم من معارضة الإحتلال الإسرائيلي فكرة إنعقاد أي مؤتمر سلام بعواصم أوروبية كمؤتمر مدريد، إلا أنها كانت قد تراجعت عن ذلك لا حقا لا سيما بعد الإعتراف الإسباني في عهد الرئيس فرانكو بدولة الكيان الإسرائيلي[2].

2) الإتحاد الأوروبي و إتفاق أوسلو

[1] محمود عباس، المصدر السابق، ص 328- 329.

[2] باسم القاسم وآخرون، **دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية للقضية الفلسطينية**،مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، 2010م، ص 19- 20.

قدم الإتحاد الأوروبي دعما كبيرا لإتفاق أوسلو وقد أعطى أوامر لتفعيل الإتفاق والعملية السلمية وطالب بإنجاحها ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة في الحكم الذاتي، مما سيسمح بنشر السلام في المنطقة[1]، وبالرغم من الإختلافات التي ظهرت في توجهات الدول الأوروبية حول تفاصيل الإتفاق، إلا أنها توحدت في موقف موحّد من أجل العمل بالتفاوض لتحقيق السلام، فالإختلاف الأوروبي لم يتعدى إلا في مواضيعكالإعتراف بالدولة الفلسطينية والإجراءات القانونية على مستوى التمثيل الدبلوماسي، ورفع العقوبات على تنظيمات فلسطينية، وقد قبل الإتحاد الأوروبي الإعتراف بدولة فلسطينية تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة الكيان الصهيوني، وعلى إثر ذلك عبرت الدول الأوروبية عن دعمها للمواقف الفلسطينية المؤيدة للإتفاق وإعتبرت الرافضين له كحركة حماس جماعة إرهابية وتركت الدول الأوروبية الباب مفتوحا للحوار معها على العكس تماما مقارنة بالموقف الأمريكي الذي يعتبر أكثر تشددا منها، فحركة حماس تعتبر من الجماعات المحظور تنقلها إلى الداخل الأوروبي عبر منع منح أيّ تأشيرات للدخول لكل من ينتمي لهذا الفصيل، باستثناء الموقف السويدي الذي لم يلتزم بهذا القرار[2].

3) التعهدات الأوروبية لدعم إتفاق أوسلو

قطعت الدول الأوروبية عدة تعهدات لمواصلة إنجاح وإستمرارية إتفاق أوسلو وحاولت أن تكون حاضرة وبقوة في دعم قضايا التسوية السلمية التي تتعلق بالدعم سواء كان سياسيا عبر إرسال المراقبين الأوروبيين من أجل متابعة ومراقبة تنفيذ الإتفاق وخلق بيئة مستقرة وإعادة الحياة إلى طبيعتها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية والأراضي المحتلة، وكان ذلك بعد توقيع إتفاقية الخليل سنة 1994م، أما من الناحية الإقتصادية فقد قامت الدول الأوروبية بتقديم دعم للسلطة الفلسطينية والإقتصاد الفلسطيني بأموال من خلال إعلان المجلس الأوروبي لإجتماعه المنعقد باليونان سنة 1995م، والذي جاء فيه تعزيز التنمية في الأراضي الفلسطينية وباقي الأراضي

[1] باسم القاسم وآخرون، المرجع السابق، ص 43.

[2] وليد عبد الحي، **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993- 2013م**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت ، د س، ص 9.

المحتلة وتوقيع شراكة إقتصادية بين الدول الأوروبية والسلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني في إطار خلق تكامل إقتصادي بين دول ضفاف المتوسط الشمالية والجنوبية[1].

وقد إعتبر الإتحاد الأوروبي أن المساعدات الممنوحة للفلسطينيين تأتي في إطار معاونتهم على تأسيس سلطة فلسطينية بمؤسساتها وتطوير التعاون معها[2]. فحالة الدول الأوروبية وكيفية تعاملها مع الصراع العربي والفلسطيني _ الإسرائيلي تؤكد على أنّ هناك تجاذبات بين الدول الأوروبية والتي تتمثل في من هو الأكثر تأثيرا بينهم.

فالدول الأوروبية تنقسم في مواقفها من عملية التسوية إلى ثلاث محاور والتي تمثلها كل من فرنسا وإيطاليا وأيرلندا، والتي تتبنى موقفا صريحا وواضحا، تجاه عملية السلام وتحمّل في الوقت نفسه الإحتلال الإسرائيلي كل فشل أو مماطلة في حل الصراع العربي _ الإسرائيلي، أما المحور الثاني فيتعلق الأمر ببريطانيا والتي لا تتقاطع مع المسار الأمريكي في نظرته لحل الصراع، وعملية التسوية وتتميز الأدوار البريطانية بنوع من الجمود والإختلاف مع باقي الدول الأوروبية من ناحية تحميل الإحتلال الإسرائيلي لمسؤولياته تجاه ما يقوم به من إنتهاكات، أما المحور الثالث فتمثله كل من ألمانيا ومملكة بلجيكا والدنمارك وهولندا والتي تتميز مواقفها من قضية التسوية بكثير من المرونة والإختلاف القليل مع باقي الدول الأوروبية الأخرى[3].

وبالنسبة للتقسيم القدس وتوحيدها كعاصمة للفلسطينيين أيضا توجد الإختلافات في المواقف الأوروبية فالبعض يراها منقسمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ودول أخرى ترى أنها موحدة لصالح الإحتلال الإسرائيلي وهذا التناقض ليس وليد اليوم بل خلق منذ إعلان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في نوفمبر 1948م، والذي يحمل رقم 181 ومنذ ذلك اليوم صار هناك

[1] باسم القاسم و آخرون، المرجع السابق، ص 21– 22.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] هويدا شوقي أبو العلاء، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001م**، المكتب العربي للمعارف،القاهرة، 2015م ، ص 172 – 173.

إختلاف أوروبي حول مسائل الإعتراف بالأراضي الفلسطينية والمسائل المتعلّقة بها كقضايا الحل النهائي[1].

ثالثا: موقف الجامعة العربية

1) الموقف من إتفاق أوسلو

عبرت المواقف العربية وكرد فعل على المفاوضات الثنائية التي جرت بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، من خلال جامعة الدول العربية إتفاق أوسلو خطوة مهمة في حل النزاع العربي والفلسطيني_ الإسرائيلي، وبداية لتحقيق الأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد الداعية لمبدأ الأرض مقابل السلام وألحت على مواصلة الإجراءات التي يعقبها إنسحاب الإحتلال الإسرائيلي من الجولان المحتل والحفاظ على سيادة الدول العربية المجاورة وشددت الجامعة العربية على ضرورة تمتع الفلسطينيين بالحقوق المشروعة والمتمثلة في حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المطرودين منذ عام 1948م، وجاءت المواقف العربية موافقة لما أعلنته منظمة التحرير الفلسطينية،لأن المنظمة جزء لا يتجزأ من المشروع العربي الرافض للتعنت الإسرائيلي في سبيل تحقيق الفلسطينيين لمشروعهم في إنجاز دولتهم، بعد كل التضحيات التي قدّموها، ولأن إعلان إتفاق أوسلو جاء مفاجئا بالنسبة للجامعة العربية كحال الأمم المتحدة، وافقت عليه في إنتظار النظر في المسائل العالقة منذ توقيع الإتفاق وسعت جامعة الدول العربية بكل طاقتها لأن تفصل المسار التفاوضي الفلسطيني عن الرعاية الأمريكية كي لا يتم تحويل المسار التفاوضي إلى الإستسلام، وحصول تنازلات لا تخدم الوحدة العربية والمشروع العربي في تحرير أراضيه والحفاظ على أمنه[2].

2) الموقف من تشكيل السلطة الفلسطينية

[1] هويدا شوقي أبو العلاء، المرجع السابق، ص 173.

[2] محمود المغني، **موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها 1987 – 2006م**، رسالة ماجستير منشورة قسم التاريخ والاثار، إشراف أكرم محمد عدوان، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الأداب، 2016م، ص 66 – 67.

إعتبرت جامعة الدول العربية إعلان تشكيل السلطة الفلسطينية هو تطبيق لما جاءت به قرارات مجلس الجامعة العربية، والتي تنطبق على قرارات الأمم المتحدة ولا تنفصل عنها ونقصد بها قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما قامت جامعة الدول العربية بالتأكيد على حرصها على دعم السلطة الوطنية الفلسطينية المشكلة حديثا عبر خطابات قامت بها من على منبر مجلس الأمن الدولي، والتي تؤكد فيها حرصها الجامعة على نيل الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه في تشكيل دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف تقام على حدود سنة 1967م، كما وحقه في تقرير مصيره وممارسة كل حقوقه السيادية على ترابه، وطالبت كافة شعوب المنطقة على تسخير كافة طاقاتها من أجل وضع ودعم وتعزيز أسس التنمية والإستقرار لدولة فلسطين، ودعت جامعة الدول العربية إسرائيل للنشاط محذرة من جمودها تجاه الإنتقال السلمي للسلطة الفلسطينية ووضع كل العراقيل جانبا مؤكدة على ضرورة تنفيذ إلتزاماتها حول التوصل إلى مرحلة الحكم الذاتي، وتعهدت الجامعة العربية على إصرارها لإنجاح إتفاق أوسلو إلى غاية إعلان السلطة الفلسطينية سواء تعلق الأمر بدعم الجهود الأوروبية أو على المستوى الدولي ككل، في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل للمنطقة العربية[1].

3) دعم جامعة الدول العربية للجهود الدولية للتسوية

أشادت الجامعة العربية بالدور الهام الذي تلعبه القوى الدولية الفاعلة في التسوية الفلسطينية لاسيما الجهود الأوروبية ممثلة في الإتحاد الأوروبي والذي لاقى ترحيبا من الجامعة على الدور الذي لعبه الأخير في تعزيز العلاقات الفلسطينية الأوروبية ومواقفه تجاه دعم مسيرة التسوية والسلام في الشرق الأوسط وطالبت جامعة الدول العربية الدول الأوروبية بتوسيع حضورها في الميدان الإقتصادي والسياسي والدبلوماسي للإشادة بالسلطة الفلسطينية والضغط في الوقت نفسه على إسرائيل لتطبيق إلتزاماتها التي تعهدت بها وفقا للشرعية الدولية، كما دعت الجامعة

[1] محمود المغني، المرجع السابق، ص 103 – 105.

الولايات المتحدة وروسيا راعيتا التسوية إلى التكثيف من جهودهما للإسراع بإنجاح الإتفاق ومبادئه المعلن عنها، خاصة في القضايا بالغة الأهمية كملف اللاجئين والإستيطان والقدس[1].

فالجامعة العربية فيها إختلافات كبيرة سواء تعلق الأمر بقراراتها ومبادئها التي قامت من أجلها أو الدور المفترض القيام به تجاه القضية الفلسطينية، فجامعة الدول العربية بدأت بوادر التفكك في المواقف والإنفراد على مستوى أعضائها يتراجع خطوة بخطوة ضد المشروع الصهيوني،وبدأت الأهداف الموحدة للدول العربية في التلاشي مع بداية مشروع إتفاق أوسلو وغيره من المشاريع التي تتقاطع مع مواقف الأمم المتحدة أدى ذلك إلى إنفراد بعض الدول على غرار الأردن ومصر للتطبيع مع الإحتلال الإسرائيلي وإبرام إتفاقيات معه، وهذا ما جعل الدول العربية تطبق قرارات الأمم المتحدة دون الرجوع إلى دور الجامعة العربية مما شكل ذلك دورا هامشيا بالنسبة لها[2]، إضافة إلى التناقض الكبير في تعامل الدول العربية مع دولة الإحتلال الإسرائيلي دبلوماسيا، فهناك دولا عربية كالمغرب والأردن أصبحت تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي، ما فتح المجال لدولة الإحتلال لأن تبادر بشكل علني ومستفز لقرارات جامعة الدول العربية بالإستمرار في عمليات الإستيطان ومصادرة الأراضي دون رادع في الفترة التي أعقبت التوقيع على إتفاق أوسلو بين تشرين الأوّل/أكتوبر 1993م وحتى إلى غاية نهاية كانون الثاني/جانفي 1995م، أي بعد إنعقاد لجنة القدس لإجتماعاتها في المغرب وترأس المغرب لها[3].

رابعا: موقف الأمم المتحدة

1) فلسطين والإعتراف الدولي

[1] محمود المغني، المرجع السابق، ص 104 – 105.

[2] جبر الهلّول، **موقف وقرارات جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية والمشروع الصهيوني**، مدونة المعرفة المواجهة، الموقع الإلكتروني: http://doc-gabr-alhallul.blogspot.com/2015/06/blog-post_8.html، تم الإطلاع بتاريخ2017/4/10م ، 14:25.

[3] إدوارد سعيد، المصدر السابق، ص 109- 110.

يسعى الفلسطينيون لأزيد من أربعة وستين عاما في المطالبة بحقهم الطبيعي والتاريخي والقانوني بهدف إقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، كما يعمل الفلسطينيون بكل السبل القانونية لمضاعفة الإعتراف الدولي بحقهم في دولتهم من على حدود 1967م، والذي يشمل القدس الشرقية عاصمة لهم، كما سبق ونصت هيئة الأمم المتحدة في قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ويثابر الفلسطينيون من أجل الإعتراف بهم وبنيل دولة كاملة العضوية في الهيئه الأممية، فآمال الفلسطينيين مازالت معلقة منذ إعتراف الهيئة الأممية بالكيان الصهيوني كدولة وفق القرار الأممي رقم 181، والذي لم يقدم أي تسوية لإنضمام فلسطين كعضو في الأمم المتحدة إلا بإيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي[1]، ومن خلال ذلك تبقى مشكلة الإعتراف الدولي سائدة لدى الفلسطينيين والتي لا تعبر فقط عن مظهر من المظاهر السيادية للدولة بل يسمح لها بالتواجد بصفة قانونية، ضمن المنظومة الدولية وتكون بذلك فلسطين معترف بها كشخص دولي، مستقل له حقوق تجاه الدول وعليه واجبات وبالتالي تكون حقيقة وواقعة مؤثرة في المجتمع الدولي[2]*.

2) التعقيب على توقيع إتفاق أوسلو

أستدعي فور توقيع إتفاق أوسلو المبعوث الأممي للشرق الأوسط دينيس روس، من طرف وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر وارن لبحث الإتفاق وقد عمل المبعوث الأممي على دراسته وأخذ كل التفاصيل الدقيقة عنه، ونظرا لكون الأمم المتحدة لم تكن فاعلا رئيسيا للمشاركة في الوساطة أو رعاية الإتفاق إلا أنّ التوقيع كان قد شكل للهيئة الأممية أبعادا إحترازية وأعرب المبعوث الأممي في البداية عن تخوفه من القفز على المجهودات التي قامت بها هيئة الأمم

[1] دائرة شؤون المفاوضات، **عضوية فلسطين في هيئة الأمم المتحدة – أسئلة متداولة**، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: https://www.nad.ps/ar/publication-resources/faqs/ ، تم الإطّلاع بتاريخ 2017/4/22م، 11:38.

[2] نفاتي زراص، **إتفاقات أوسلو وأثر تطبيق القانون**، دار المعارف للنشر، مصر، الإسكندرية، 2001م، ص 161 – 162.

*المجتمع الدولي يقصد به مجموع الدول والمنظمات الدولية في العالم التي تربطها ببعضها البعض روابط متبادلة ذات صبغة دائمة ، والتي تتأثر بالقضايا المثارة على المستوى العالمي، أنظر: محمد عمر الفاروق عبد السلام، **دبلوماسية الدولة الراعية للسلام الفلسطيني** ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،2014م، ص 89.

المتحدة في مفاوضات واشنطن ومؤتمر مدريد[1]، لكن بعد التطمينات الأمريكية التي تلقاها دينيس روس حول الترتيبات المقرر تنفيذها، رحبت الأمم المتحدة بذلك مؤكدة على حرصها الشديد للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع الفلسطيني _ الإسرائيلي أملا في أن يكون ذلك تقديما لمبادرة تساهم بشكل كبير في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وعبرت الأمم المتحدة عن إرتياحها الكبير لما حظيت به عملية السلام مشكلة في إتفاق أوسلو من تأييد دولي واسع لها، وأكدت على حاجتها أن يتم تعميمها على باقي الجبهات العربية الأخرى في إطار عملية السلام[2].

كما أكد المبعوث الأممي للسلام على ضرورة إزالة العقبات والصعوبات بين وفدي المفاوضات الفلسطيني والإسرئيلي والتنسيق بينهما، والولوج بشكل مباشر في التعاون في المسائل الأمنية والإقتصادية لتحقيق المنفعة المتبادلة، واقترحت الأمم المتحدة كذلك ديباجة تبين فيها وضع المناطق الحدودية التي تقع على الجانبين من الأراضي الفلسطينية والأراضي المحتلة إسرائيليا و دعت إلى ترسيمها وفق الإتفاق المنصوص عليه في أوسلو[3]، ودعت كذلك إلى إنهاء كل أشكال العنف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفرض حالة السلم والأمن ، والتي إعتبرت الهيئة أنها تعود بالفائدة لصالح إقتصاد الدولتين وينهي كافة التهديدات المحتملة التي قد تتسرب من الخارج بما في ذلك المتطرفين[4]، كما واستنكرت الأمم المتحدة الإنتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في الضفة الغربية، وتضاعف النشاط الإستيطاني واعتبرت ذلك تقويضا غير مقبول لجهود السلام، وأنها قد تؤدي بالمفاوضات الجارية إلى الفشل حتما[5].

3) التعهدات الأممية لدعم الإقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي

[1] محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص 241 – 242.

[2] وثائق مجلس الأمن الصادرة عن الامم المتحدة، بند رقم أربعة وعشرون، الدورة الثامنة والأربعون،**ملف السلام في الشرق الأوسط**، (جانفي 1994م)، ص 2 – 3.

[3] دينيس روس، المصدر السابق، ص 213.

[4] دينيس روس، المصدر السابق، ص 257.

[5] المصدر نفسه، ص 264.

تزامنت فترة توقيع إتفاق أوسلو مع تولّي العربي المصري بطرس غالي* منصب الأمين العام للأمم المتحدة، وقد شكل ذلك تحفيزا وتحديا وتضامنا مع إتفاق أوسلو، وقد عرض الأمين العام بطرس غالي مساعدة من الأمم المتحدة بما تتضمنه الهيئة من مؤسسات متخصصة، للعب أدوار مهمة في بناء المؤسسات الفلسطينية وإرسال البعثات الأممية للبحث ولمراقبة الوضع الفلسطيني، و إقامة الأرضية المناسبة للمشاريع التي سيتم العمل على إنجازها داخل الأراضي الفلسطينية[1]، ووجهت الأمم المتحدة مساعداتها إلى الفلسطينيين مباشرة بعد توقيع الإتفاق ، وقررت أن تدعم ماليا السلطة الفلسطينية وأن تشرف على الدعم المالي للمؤسسات الفلسطينية البنوك والمؤسسات العالمية، وعلى رأسها البنك العالمي ضمن مايعرف بشروط وحسابات تعاملية وضمانات السلطة الفلسطينية التي من الضروري التعهد بها لتسيير الأموال الممنوحة وكيفية صرفها على المشاريع، وقد بلغ إجمالي ما قد جمعته الامم المتحدة من الدول الأعضاء بها أكثر من ملياري دولار تضمنت مساعدات للشرطة الفلسطينية ودعمها بأجهزة وهياكل متعددة[2]، أما بالنسبة لدولة الإحتلال الإسرائيلي فقد تلقت مساعدات من المجتمع الدولي والأمم المتحدة مناصفة مع السلطة الفلسطينية، وكذا دعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي قدرت مساعداتها بنحو 10 ملايير دولار أمريكي كانت أغلبها تتوجه لدعم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، اما الفلسطينيون فقد تسلموا بدورهم المساعدات وقد أخذ الأمر أبعادا دولية خاصة من جهة الرأي العام الدولي.

* بطرس غالي هي شخصية مصرية تبوأت منصب وزير الدولة للخارجية المصرية بين أعوام 1977 و1991م وقد كان عضوا لدى لجنة القانون الدولي في سنة 1979م، كان شاهدا على مجموعة من الأحداث التاريخية من بينها توقيع إتفاقية كامب ديفيد بين مصر و الإحتلال الإسرائيلي في سبتمبر 1978م، ترأس وفودا كانت حاضرة في عدة إجتماعات لمنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الإنحياز، أصبح سنة 1992م سادس أمين عام يتولى المنصب، من خلال تعيينه من طرف الجمعية العامة، أنظر :**الأمناء العامون السابقون بطرس غالي**، موقع الرسمي للأمم المتحدة، الموقع للإلكتروني: http://www.un.org/ar/sg/formersg/ghali.shtml ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/4/25م، 16:30.

[1] محمود عباس، المصدر السابق، ص 318 – 320.

[2] محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص209 – 210.

كما وقد تعهد المجتمع الدولي على دعم تطوير المؤسسات والسلام وتوفير مايلزم لتحقيق السلام دون أن يكون هناك أيّ إلحاق للضرر على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي[1].

4) الأمم المتحدة والمرجعية الأمريكية في القرارات

تراجع دور الأمم المتحدة لما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المرجعية التفاوضية بين الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية فاتفاق أوسلو أوضح مامدى تحكم الولايات المتحدة في مسار التفاوض لخدمة مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني، وجاءت الوساطة الأمريكية لمنع أي إحتكار لأيّ طرف دولي قد يتناقض مع الدور الذي تراه مناسبا لها وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغييب أدوار المنظمات الدولية كالجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، والسيطرة على مجلس الأمن لتمرير مشاريعها وعرقلة أخرى من خلال إستخدام حق النقض الدولي، مما خلق حالة من عدم التوازن على المستوى التفاوضي بين الأطراف المفاوضة[2].

[1] أوري سافير، **السلام أولا: تحديث مسارات السلام**، ت، بدر العقيلي،دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، الأردن، عمان،2007م، ص 66 – 67.

[2] إبراهيم شرقية وآخرون، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، 2013م، ص 146 – 147.

خاتمة

ختاما بالموضوع فقد إستخلصنا من بحثنا المتواضع عديد القضايا الهامة، التي تناولتها إتفاقية أوسلو بشأن القضية الفلسطينية، حيث أنها لم تتوقف بمجرد أنها إتفاقية سلام مع الإحتلال الإسرائيلي وحسب بل تكمن أهميتها في:

– كان لإتفاق أوسلو أبعادا على المستوى الإقليمي تجاوزت حدود فلسطين لتمتد لدول الطوق العربي، نظير ما يجمع هذه البلدان المصير المشترك والقوى العدائية الواحدة، فإتفاق أوسلو كان إمتداد لمؤتمر مدريد وبنوده التي قام عليها الإتفاق والتي تدعوا إلى الأرض مقابل السلام والسلام الشامل مع دول الجوار فتداعيات القضية الفلسطينية، بمختلف مسائلها المتعلقة بقضايا اللاجئين والأرض والسيادة والحدود، كان لها تأثير على دول المجاورة والتي شاركت الفلسطينيين في معاناتهم بحكم الدين والتاريخ والمصير المشترك.

– سعي الأطراف و الدول الراعية للإتفاق من تجنيب المنطقة لويلات الحروب والأزمات عبر دفع عملية السلام في الظروف المناسبة، مما سرعت من وتيرة عملية السلام على إعتبار من أن منطقة الشرق الأوسط كانت منطقة مشتعلة، وغير مستقرة أمنيا بعد سلسلة الحروب و التصعيد المتتالي الذي شهدته المنطقة منذ ما يقارب الأربعين عاما.

– ونظرا لما شكلته الإتفاقية من صدى محلي وعربي ودولي، إلا أنها لم تكن بالشكل الذي يطالب به الفلسطينيون في الداخل والخارج ولقي معارضة وإمتعاض شديدين، فاتفاق أوسلو لم يكن ذلك الإتفاق البريء الذي يحقق للفلسطينيين دولتهم وتحقيق أحلامهم، بنيل كافة حقوقهم المشروعة بقدر ما كان إعتراف رسمي بشرعية الإحتلال الإسرائيلي كدولة، والذي إعتبره الإسرائيليين مكسبا ظل معلقا منذ وضع مشاريعهم وخططهم على أرض فلسطين.

وما إستنتجته من هذا العمل المتواضع لإتفاق أوسلو هو التوصّل إلى عدة أفكار من خلال البحث وهي كالآتي:

– تزامن الإتفاقية مع حالة قنوط فلسطينية وتوتر أملته الظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني

بدءا بالإنتفاضة و من السياسات التعسفية للإحتلال الإسرائيلي وكذا تزامنها مع سياسة جديدة إسرائيلية ميزها صعود حزب العمل الإسرائيلي ووجوه سياسية جديدة أعطت تفسيرا مغايرا في التعامل مع الشأن الفلسطيني كانت بدايتها التركيز على السلام .

– إعتراف منظمة التحرير لأول مرة منذ تأسيسها بإسرائيل كدولة مفاوضة، والقبول بها جنبا إلى جنب مع السلطة الفلسطينية في أرض فلسطين التاريخية، وهذا ما جعلها سابقة عند بعض الأكاديميين الفلسطينيين، واعتبرها البعض تكريس حالة من الغموض في النضال الفلسطيني.

– حددت المعالم والطريق الذي ستسير عليه القضية الفلسطينية نحو مرحلة تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، بعد الإنتقال من مرحلة الكيان الناقص الشرعية والغير معترف به أمميا إن صح التعبير.

– تناول إتفاق أوسلو عديد المسائل المختلفة المتعلقة بالسلطة الفلسطينية الجديدة، من جوانب سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية، وأعطى جديدا فيما يخص التنسيق والتعاون مع الطرف الآخر وفق مبدأ تكريس السلام المتبادل وتبادل المنفعة وإنهاء القطيعة.

– كما أن إتفاق أوسلو لم تكن كسابقتها من الإتفاقيات التي كانت في معظمها حبرا على ورق أو كحد أقصى كانت إجتماعاتها غير مفضية، لأي نتائج ميدانية تذكر كمؤتمرا مدريد مثالا على ذلك، و إنما غالب القرارات التي وضعها الجانبان الفلسطيني، وحكومة الإحتلال الإسرائيلي تم تطبيقها بعد تحصيل تنازل من كلا الجانبين.

الملاحق

ملحق رقم: (01) صورة تظهر جانبا مطلاّ عن السهول الساحلية في داخل فلسطين المحتلة.

[1]مركز وفاء الفلسطيني، **السهول الساحلية الفلسطينية**، الموقع الإلكتروني:http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2403 ، تم الإطلاع بتاريخ 14/5/ 2019، 15:52.

ملحق رقم: (02) صورة جوية بالقمر الإصطناعي توضّح الموقع الجغرافيللبحر الميت وباقي المسطحات المائية المجاورة.

[1] موقع 21 عربي،**صورة جوية عن بعد للبحر الميت**، الموقع الإلكتروني : https://www.arabi21.com/Content/Upload/large/12201318193133.jpg ، تم الإطلاع بتاريخ 2019/06/19، 16:32.

ملحق رقم: (03)خريطة تظهر تطبيق قرار 181 لتقسيم فلسطين الصادر سنة 1947م.

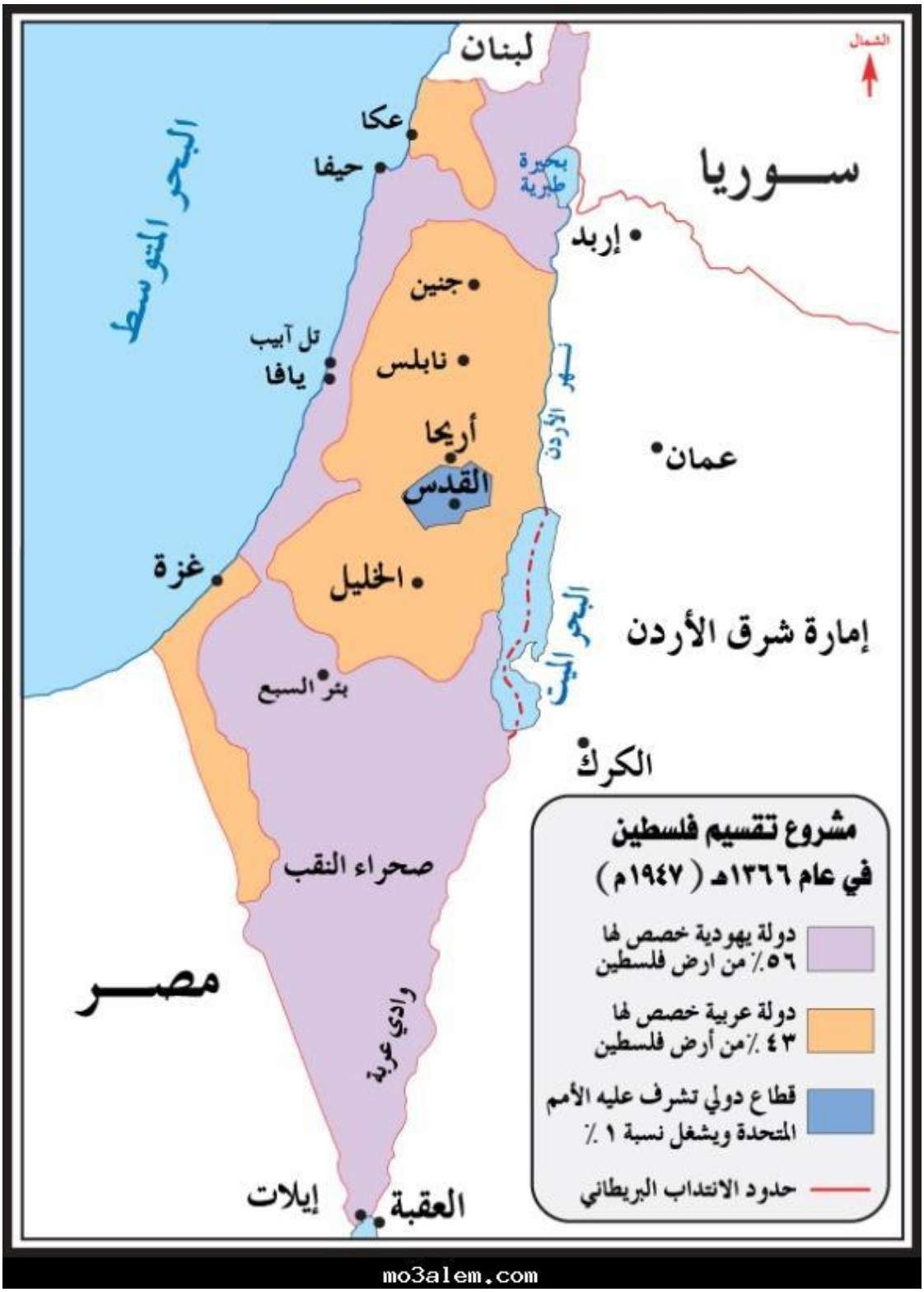

[1]موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، القرار 181 مرور 69 عاما على التقسيم، الموقع الإلكتروني:http://refugeesps.net/post/1334، تم الإطلاع بتاريخ 12/5/ 2017، 17:22.

ملحق رقم: (04)وثيقةتوضح ماجاء في خطة رئيس الوزراء الإحتلال الإسرائيلي إسحاق شامير.

خطة شامير : أذيعت يوم أول فبراير ١٩٨٩

(فيما يلى نص الخطة السياسية للتسوية التى اقترحها رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق شامير ، وتم التصديق عليها ، فيما بعد ، من قبل الحكومة الإسرائيلية) :

١ - هذه الوثيقة تعرض مبادىء المبادرة السياسية للحكومة الإسرائيلية ، المتعلقة باستمرار عملية السلام وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية ، وإيجاد حل (لمشكلة) عرب يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، والسلام مع الأردن ، وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين فى يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .

٢ - هذه الوثيقة تتضمن :

(أ) المبادىء التى تقوم عليها المبادرة .

(ب) تفصيل الإجراءات لتحقيق المبادرة .

(جـ) تطرق إلى موضوع الانتخابات المطروحة ، أما التفاصيل الأخرى المتعلقة بالانتخابات ، وكذلك المواضيع الأخرى ذات الصلة بالمبادرة ، فسوف يجرى البحث فيها على انفراد .

فرضيات أساسية

٣ - تقوم المبادرة على افتراض وجود إجماع قومى بشأنها ، على قاعدة الخطوط الأساسية لحكومة إسرائيل ، بما فى ذلك النقاط التالية :

(أ) تطمح إسرائيل فى تحقيق السلام واستمرار المسار السياسى من خلال مفاوضات مباشرة ، وفقا لمبادىء كامب ديفيد .

(ب) تعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية أخرى فى قطاع غزة وفى الأراضى الواقعة بين إسرائيل والأردن .

(جـ) لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية .

(د) لن يطرأ تغيير على مكانة يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، إلا وفقا للخطوط الأساسية للحكومة .

[1]أحمد نافع، المرجع السابق، ص 167.

ملحق رقم: (05)صورة توضح مراسيم توقيع إتفاق أوسلو بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات و رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين بوساطة أمريكية.

من اليمين إلى اليسار ياسر عرفات ، بيل كلينتون ، إسحاق رابين، شيمون بيريز الموقِّع، دينيس روس المبعوث الأممي.

[1]Uri savir, O**slo : 20 Years Later site**, new york times, site http://www.nytimes.com/2013/08/30/opinion/global/oslo-20-years-later.html 15/5/2017/10:54.

ملحق رقم:(06) نص البروتوكول الذي يشمل الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الملاحق

الملحق الثاني
بروتوكول حول إنسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ - سيتوصل الطرفان ويوقعان خلال فترة شهرين من دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ اتفاقية حول إنسحاب قوات إسرائيلية من قطاع عزة. وتشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة تطبّق على قطاع غزة ومنطقة أريحا عطفاً على الإنسحاب الإسرائيلي.

٢ - تنفّذ إسرائيل انسحاباً مبرمجاً وسريعاً لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور التوقيع على إتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وتستكمل خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية.

٣ - وتشمل الاتفاقية المشار إليها أعلاه إضافة إلى أمور أخرى:

أ) ترتيبات لانتقال هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية ولإداراتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب) تركيبة وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق ما عدا: الأمن الخارجي، المستوطنات، الإسرائيليين، العلاقات الخارجية ومسائل أخرى متبادلة ومتفق عليها.

ج) ترتيبات تولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكوّنة من ضباط شرطة مجندين محلياً ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من [illegible]). وأولئك الذين سيشاركون في الشرطة الفلسطينية وهم من الخارج يجب تدريبهم كشرطة وضباط.

د) وجود دولي أو أجنبي مؤقت حسب ما يتفق حوله.

هـ) تشكيل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأهداف أمنية متبادلة.

و) برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي. يتضمن إنشاء صندوق طوارىء لتشجيع الإستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي ينسق ويتعاون الطرفان بشكل مشترك ومنفرد مع الأطراف الدولية والإقليمية لدعم هذه الأهداف.

ذ) ترتيبات لضمان مرور آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

[1] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 421.

ملحق رقم:(07) نص الإطار الزمني المتفق عليه في إتفاق أوسلو لنقل السلطة الفلسطينية بين منظمة التحرير وحكومة الإحتلال الإسرائيلي.

الملاحق

شهد عليه

الولايات المتحدة الأمريكية — الاتحاد الروسي

الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق
بين
إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

فيما يلي الجدول الزمني المقرّر لتطبيق الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الحكم الذاتي والذي نشر نصّه في ١٩٩٣/٩/١ في القدس المحتلة.

* يبدأ تطبيق إعلان المبادىء حولْ الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد شهر من توقيعه الذي يتوقع أن يتم خلال الأيام المقبلة في واشنطن في إطار مفاوضات السلام.

* في الشهرين الذين يعقبان دخول إعلان المبادىء حيز التنفيذ يبرم الطرفان إتفاقاً حول إنسحاب القوات الإسرئيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية.

* ما أن يدخل إعلان المبادىء حيِّز التنفيذ تقوم إسرائيل في المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين.

* فور التوقيع على الإتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا تقوم إسرائيل بسرعة ووفق برنامج محدّد بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويتم هذا الإنسحاب في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاق.

* تجري إنتخابات مُباشرة لإنتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد تسعة شهور على الأكثر من دخول المبادىء حيز التنفيذ وبعد تشكيل المجلس الفسطيني؛ على الحكم العسكري الإسرائيلي الإنسحاب.

* تعيد القوات الإسرائيلية إنتشارها خارج المناطق المأهولة في باقي الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الإنتخابات. وتجري عمليات إعادة إنتشار أخرى للقوات الإسرائيلية في مواقع محدّدة مسبقاً وبشكل تدريجي جنباً إلى جنب مع تولّي الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي.

[1] عمر مصالحة، المرجع السابق، ص 419.

ملحق رقم:(08)خريطة توضح مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية ومواقع المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيليةحسب إتفاق غزة_أريحا.

(أنظر الملحق رقم : 05)

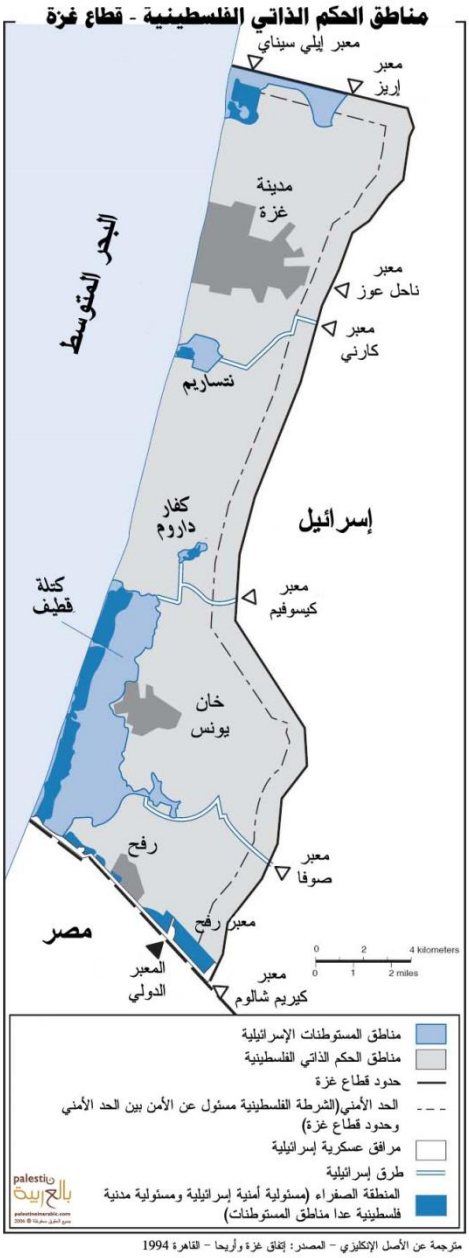

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – المصدر: إتفاق غزة وأريحا – القاهرة 1994

اتفاق غزة - أريحا
القاهرة 1994

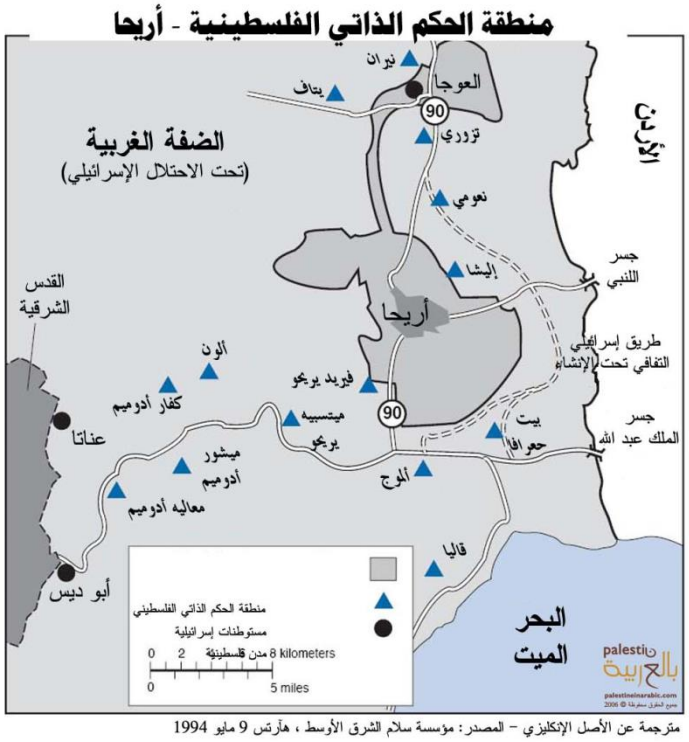

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – المصدر: مؤسسة سلام الشرق الأوسط ، هآرتس 9 مايو 1994

[1]فلسطين بالعربية، خرائط أوسلو، الموقع الإلكتروني:
http://www.palestineinarabic.com/Maps/Oslo/Gaza-Jericho_Agreement_94.jpg، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/16م، 16:21.

ملحق رقم:(09)خريطة توضح مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية وفق إتفاق طابا 1995م

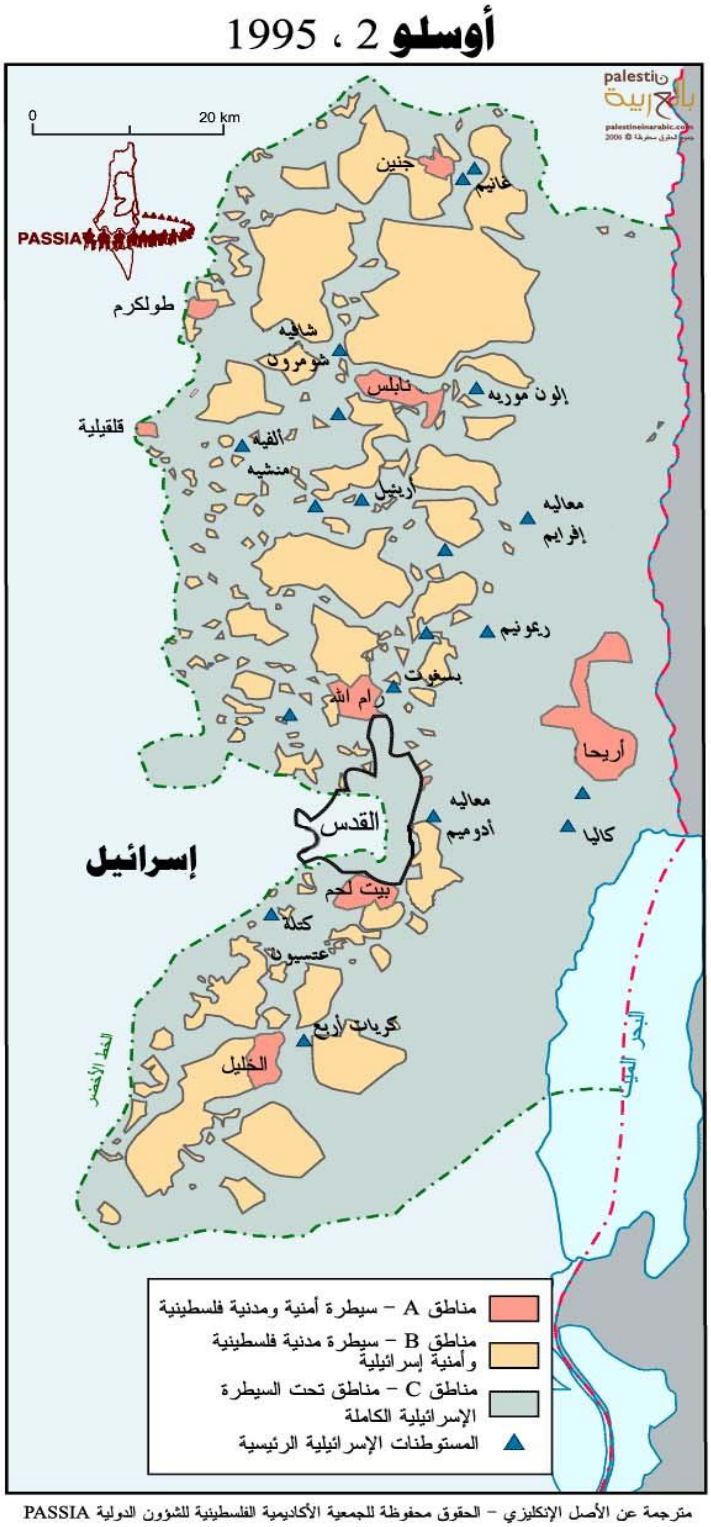

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

[1] فلسطين بالعربية، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/16م، 17:32.

ملحق رقم:(10)خريطة للجولان السوري المحتل منذ عام 1967م

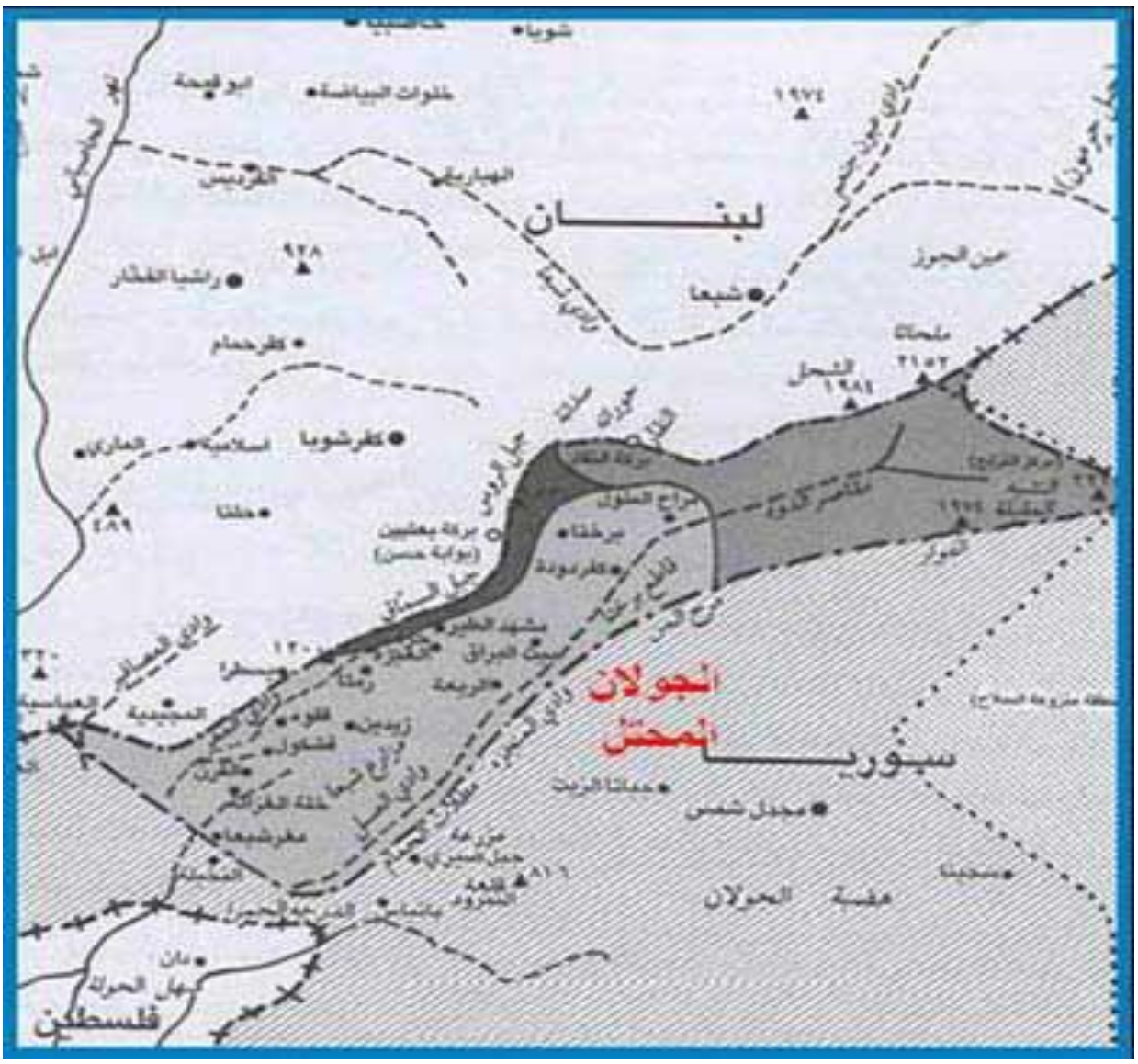

[1]موقع الجولان الإلكتروني، الموقع الإلكتروني: http://www.jawlan.org/openions/images/shabaa_farms.jpg، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/16م، 17:32.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

قائمة المصادر:

1. أوري سافير، **المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**، ت ، بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، الأردن، عمان، 1998م.
2. أوري سافير، **السلام أولا : تحديث مسارات السلام**، ت، بدر العقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، الأردن، عمان، دس.
3. إدوارد سعيد، **أوسلو 2 سلام بلا أرض**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995م.
4. جيمس بيكر، **مذكرات وزارة الخارجية الأمريكية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.
5. سعد الدين الشاذلي،**مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي قصتي مع السادات**، مكتبة دبولي الصغير، القاهرة، 1995م.
6. فاروق الشرع، **الرواية المفقودة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م.
7. محمود عباس، **طريق أوسلو**، شركة المطبوعات للتوزيع و للنشر، لبنان، بيروت ، 1994م.

قائمة المراجع باللغة العربية:

8. أحمد أبو مطر و آخرون، **أفق التحولات في الرواية العربية** ، دار الفنون مؤسسة خالد شومان، الأردن، 2003م.
9. أحمد المسلماني، **مابعد إسرائيل**،دار ليلى كيان كورب للنشر والتوزيع، القاهرة، د س.
10. أحمد بهاء الدين،**إقتراح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات**، منشورات دار الأدب، بيروت، 1968م.

11. أحمد سليم البرصان،**إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران يونيو 1967م**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2000م.

12. أحمد شلبي، **مصر في حربين 1967– 1973م**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985م.

13. أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1994م.

14. أشرف صقر أبو الندا و آخرون، **القضية الفلسطينية بقعة ضوء في واقع عربي مظلم** ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت،2016م.

15. ألآن غريش، دومنيك فيدال: **الأبواب المائة للشرق الأوسط**، ت، ميشال كرم، دار الفرابي، لبنان، بيروت، 2010م.

16. إبراهيم أبو حجلة، سالم خلة: **إتفاقية أوسلو المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1996م.

17. إبراهيم فؤاد عباس،**الأثار الفلسطينة: إثبات عروبة فلسطين تاريخيا وجغرافيا وحضارة**، الدار للنشر والتوزيع، فلسطين، 2016م.

18. إبراهيم شرقية وآخرون، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، 2013م.

19. إلياس شوفاني،**الموجز في تاريخ فلسطينالسياسيمنذ فجر التاريخحتى سنة 1949م**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996م.

20. آري كنودسن، ساري حنفي، **اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية** والفضاء والمكان، ت، ديما الشريف، جابر سليمان، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، 2015.

21. باسم الزبيدي، **الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية**،مركز القدس للدراسات السياسية، الاردن، عمان، 2010م.

22. باسم القاسم وآخرون، **حزب العمل الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت،2011م.

23. باسم القاسم وآخرون، **دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية للقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، 2010م.

24. باسم القاسم و آخرون، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل: قسم الإرشيف و المعلومات**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، 2009م.

25. بدرية العبد الرحمان، **مدائن الرماد**، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003م.

26. بشير شريف يوسف، **فلسطين بين القانون الدولي والإتفاقيات الدولية**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011م.

27. بطرس حنا مدّور ،**جغرافية فلسطين**، مطبعة الزهرة، حيفا، فلسطين،دس.

28. بكر عبد المنعم، **دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، سفارة دولة فلسطين في اليابان، اليابان، د س.

29. بهجت أبو غربية، **مذكرات من النكبة إلى الإنتفاضة 1949-2000م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004م.

30. بيان الحوت، فلسطين : **القضية الشعب الحضارة**، دار الإستقلال، بيروت، 1996م.

31. بيدرو بريجير، **الصراع العربي الإسرائيلي مئة سؤال وجواب**، ت، إبراهيم صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2012م.

32. جميل عطية إبراهيم، صلاح عيسى،**صك المؤامرة: وعد بلفو**، المكتبة التاريخية، ط1، بيروت، 1991م.

33. جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية ونقدية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، لبنان، بيروت، 1998م.

34. جواد الحمد ،**المدخل إلى القضية الفلسطينة**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2000م.

35. جواد الحمد و آخرون،**المدخل إلى القضية الفلسطينة**، مركز الدراسات الشرق الأوسط،ط2، الأردن، 2004م.

36. جورج مغامس، **المفاوضات بين لبنان و إسرائيل: تسوية سلام ونظام إقليمي جديد**، منشورات جامعة سيدة لويزة، لبنان، 2000م.

37. جيهان أبو دية، **القطاع العام الفلسطيني مهام وصلاحيات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، منشورات أمان، فلسطين، 2006م.

38. حسين أبو شنب، **الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الرأي و الرأي الآخر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

39. حسين فوزي النجار،**وعد بلفور**، مكتبة فلسطين، دب، دس.

40. خليل محمد السعد،**طبرية تاريخ وأمل**، دار الكتاب الثقافي، فلسطين، 2005م.

41. دلال محمود السيد محمود، **الإستمرارية و التغيير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة أكتوبر 1978 – يونيو 2006م**،المكتب العربي للمعارف، د ب، دس، ج1.

42. رشيد ختانة وآخرون،**الطريقإلى سايكس بيكو الحرب العالمية الأولى بعيون عربية**، مركز الجزيرة للدراسات و العربية للعلوم والنشر، الدوحة، قطر، 2016م.

43. زياد مني،**مقدمة في تاريخ فلسطين**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000م.

44. سمير بهلوان، محمد حبيب صالح: **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، مطبعة الداودي الجامعية بكلية الأداب، سوريا، دمشق، 1997م.

45. سيد محمد السيد محمود،**تاريخ الدولة العثمانية**، مكتبة الأداب، القاهرة، 2002م.

46. صائب عريقات، **الحياة مفاوضات**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2008م.

47. صبحي ياسين،**الثورة العربيةالكبرى في فلسطين1936 –1939م**، دار الهنا للطباعة، دب، 1961م.

48. صلاح أحمد محمد عقل،**حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية1992-2012م**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت،2016م.

49. صلاح الدين البحيري،**جغرافية فلسطين وتاريخها**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، مكتبة الكتب العربية، دس.

50. ظفر الإسلام خان،**تاريخ فلسطين القديم منذ أول غزويهودي حتى آخرغزو صليبي1220ق م _1259م** ، دار النفائس، بيروت، 1981م.

51. طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا**، دار الشروق، القاهرة، 1995م.

52. طه الغرناوي، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**،دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994م.

53. عارف العارف: **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، دار الهدى للنشر، بيروت، دس.

54. عاطف عودة الرفوع، **الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع: الصحافة نموذجا**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 2004م.

55. عبد الحليم مناع العدوان، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1964-1990م**،مركز الريادين للدراسات والأبحاث،عمان، 2008م.

56. عبد الرؤوف الريدي، **رحلة العمر مصر وأمريكا معارك الحرب والسلام**،دار نهضة مصر، القاهرة،2011م.

57. عبد الله عبد المحسن السلطان،**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.

58. عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف من بداية الإستيطان إلى إنتفاضة الأقصى** ،دار الشروق، القاهرة، 2001م.

59. عثمان العثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، 2003م.

60. علي محمد علي، **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية**، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، دس.

61. عمر مصالحة، **السلام الموعود**، ت، وديع إصطفان،ماري طوق، دار الساقي، لبنان، بيروت، 1994م.

62. عيسى صوفان القدومي، **فلسطين وأكذوبة بيع الأرض**، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، غزة، فلسطين، 2004م.

63. غسان سلامة، **التسوية العربية_الإسرائيلية: الشروط المضمون الأثار**،منتدى الفكر العربي، المغرب، الرباط،1994م.

64. فهد خليل زايد، **الحروب والتسويات بين الماضي و الحاضر**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011م.

65. فيليب لومارشان، لميا راضي، **إسرائيل فلسطين غدا**، تع،يوسف ضومط، دار الجيل، لبنان، بيروت،1998م.

66. قيس عبد الكريم وآخرون،**سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**،شركة دار التقدم للصحافة والطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 2001م.

67. قيس عبد الكريم وآخرون،**الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، شركة دار التقدم العربي للنشر، لبنان،بيروت، 1997م.

68. كامل أبوظاهر،**محاضرات في جغرافية فلسطين**، الجامعة الإسلامية، كلية الأداب، قسم الجغرافيا، فلسطين، 2011م.

69. كيت وايتلام، **إختلاق فلسطين القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني**،ت، سحر الهنيدي م: فؤاد زكريا، المجلس الوطني للثقافة والفنونو الأداب، الكويت،1999م.

70. ماجد عزت،**أرمن مصر أرمن فلسطين بعيدا عن السياسة**، دار العربي، القاهرة، 2017م.

71. محسن محمد صالح،**الطريق إلى القدس**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، د س.

72. محسن محمد صالح، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، د س.

73. محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل: سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها**، دار الشروق، القاهرة، 1996م،ج3.

74. محمد عمر الفاروق عبد السلام، **دبلوماسية الدولة الراعية للسلام الفلسطيني**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014م.

75. محمد مصطفى صفوت،**إنجلترا وقناة السويس 1854-1956م**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دس.

76. مفيد عرنوق،**أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي**، دار النضال، بيروت، 1990م.

77. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، 2011م.

78. نايف حواتمة، **أوسلو و السلام الآخر المتوازن**،دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 1998م.

79. نايف حواتمة، **اليسار العربي رؤيا النهوض الكبير نقد وتوقعات**، ط 5، مكتبة الألف ورقة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010م.

80. نزار عبيد مدني،**قضايا ومواقف في الفكر والسياسة**، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2012م.

81. نعيم سليمان بارود، رائد أحمد صالحة: **جغرافية فلسطين**، جامعة غزة، فلسطين، 2016م.

82. نوفل ممدوح، **قصة إتفاق أوسلو: الرواية الحقيقة الكاملة طبخة أوسلو**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1995م.

83. هويدا شوقي أبو العلاء، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015م.

84. وليد عبد الحي، **السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993- 2013م**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان، بيروت، د س.

المذكرات والرسائل الجامعية:

85. أحمد هشام محمد غانم، **الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حل الدولتين نموذجا 1991- 2010م**،رسالةماجستير منشورة قسم العلوم السياسية، إشراف عبد الناصر محمد سرور،جامعة الأزهر،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، فلسطين، غزة، 2013م.

86. إبراهيم محمد سيف، **سياسة مصر االخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي1917-2013م**،رسالة ماجستير منشورة قسم دراسات دولية، إشراف أحمد جميل عزم،جامعة بيرزيت، كلية للدراسات الدولية، فلسطين، 2015.

87. تامر حنا سليمان الزعمط،**اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير منشورةقسم لدراسات العربية المعاصرة، إشراف عبد الرحيم الشيخ، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2015م.

88. حنان ظاهر محمود عرفات، **أثر إتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير منشورة قسم التخطيط والتنمية السياسية، إشراف عبد الستار قاسم،جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين، نابلس، 2005م.

89. رولا سرحان،**نصوص إتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق 1993 – 2000م**، رسالة ماجستير منشورةقسم الدراسات الدولية، إشراف هلغى باومغرتن،جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين،2006م.

90. محمود المغني، **موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها 1987 – 2006م**، رسالة ماجستير منشورةقسم التاريخ والاثار، إشراف أكرم محمد عدوان، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الأداب، فلسطين، 2016م.

91. معين حسن أحمد جابر، **محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن**، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الأداب، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011م.

92. منيب عبد الرحمن شبيب،**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط و أثرها على عملية التحول السياسي والإقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1991– 2002م**، رسالة ماجستير منشورة قسم التخطيط والتنمية السياسية، إشراف عثمان عثمان، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين، نابلس، 2003م.

الجرائد والمجلات:

93. إيليا رزيق،" *أراء فلسطينية وعربية في إعلان المبادئ* "،مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16،(1993م).

94. ماجد الزبيدي، *"مشروع إسرائيلي لإعلان المبادئ المشتركة مع الفلسطنيين"*، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد 242–243،(جوان 1993م).

95. منير شفيق، **أوسلو 1 و 2 المسار والمآل**، فلسطين مسلمة، العدد 14،(جانفي 1996م).

الأطالس والموسوعات:

96. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مكتبة كتب عربية، 2005م.

97. كمال موريس شربل،**الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، دار الجيل بيروت، 1988م.

98. محمد إشتية،**موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل للنشر،عمّان ، 2011م.

99. مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، نوفا برازيلياللنشر، لبنان، 2000م.

100. يحي النبهان،**أطلس الوطن العربي الجغرافي والطبيعي والسياسي**،دار يافا للنشر والتوزيع، 2010م.

القواميس والمعاجم:

101. وضاح زيتون،**المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، 2010م.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

102. Carnegieendowment, **building a better post oslo era**, site :http://carnegieendowment.org/2015/02/04/building-better-post-oslo-era-pub-58967 la date 1/5/2017, 12 : 10.

103. Ghassan khatib, **palestinian politics and the middle east peace process**, taylor and francis or routeldge's collection, new York, park sequare, 2010.

104. gudren kramer :**history of palestine** , **form the ottoman conquest to the founding of the state of Israel**, Princeton university, usa, 2008.

105. Negel persons, **the politics of the palestinian authority from oslo to alaqsa**, routeldge taylor and francisgroup, London, 2006.

106. Uri savir, Oslo :**20 Years Later site**, new york times, site http://www.nytimes.com/2013/08/30/opinion/global/oslo-20-years-later.html 15/5/2017/,10:54.

المواقع الإلكترونية:

107. أحمد عصمت عبد المجيد،**قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993م. قرارات-الأمم-المتحدة-بشأن-فلسطينwww.palestine-studies.org//..، تم الإطلاع بتاريخ 2016/11/22،21:32.

108. جبر الهلّول، **موقف وقرارات جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية والمشروع الصهيوني**، مدوّنة المعرفة المواجهة، الموقع الإلكتروني: http://doc-gabr-alhallul.blogspot.com/2015/06/blog-post_8.html ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/4/10م،14:25.

109. موقع الجزيرة نت ، الموقع الإلكتروني : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/1/30 ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/2م14:31.

110. موقع الجولان الإلكتروني، الموقع الإلكتروني:
http://www.jawlan.org/openions/images/shabaa_farms.jpg، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/16م، 17:32.

111. دائرة شؤون المفاوضات، **عضوية فلسطين في هيئة الأمم المتحدة – أسئلة متداولة،** منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، الموقع الإلكتروني:
https://www.nad.ps/ar/publication-resources/faqs/ ، تم الإطّلاع بتاريخ 2017/4/22م، 11:38 .

112. سلمان فخر الدين، **خمسة وعشرون عاما على إحتلال الجولان،** موقع الجولان الإلكتروني، الموقع الإلكتروني:
http://www.jawlan.org/openions/read_article.asp?catigory=2&source=8&link=1986 ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/28م، 13: 15.

113. عزام شعث، **السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الإتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، الموقع الإلكتروني: http://democraticac.de/?p=7186 ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/4/5م، 9:35.

114. موقع فلسطين أون لاين، الموقع الإلكتروني:
http://felesteen.ps/details/news/145247/%D8 ، تم الإطلاع بتاريخ 2/ 5/ 2017م،17:22.

115. فلسطين بالعربية، خرائط أوسلو، الموقع الإلكتروني :
http://www.palestineinarabic.com/Maps/Oslo/Gaza-Jericho_Agreement_94.jpg تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/16م، 16:21.

116. موقع قيادة حزب البعث العربي الإشتراكي، **سياسة الإنسحاب من الجولان في التفكير الإسرائيلي**، موقع حزب البعث السوري العربي الإشتراكي، الموقع الإلكتروني:- http://www.baath-party.org/old/index.php?option=com_content&view=article&id=5508:201-1-12-20-06-39-31&catid=187&Itemid=203&lang=ar، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/29، 16:22.

117. كمال علاونة ، الموقع الإلكتروني : ملحمة لبنان الكبرى الأولى https://kamalalawneh8.wordpress.com/2013/03/26 ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/3/19م، 16:05.

118. مؤسسة الإبداع للأبحاث و الدراسات والتدريب، **شخصيات فلسطينية**، الموقع الإلكتروني : http://www.nakba.ps/index.php ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/5/5م، 12:40.

119. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وقائع مؤتمر مدريد، الموقع الإلكتروني http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4187 ، تاريخ الإطلاع 2016/11/18م، 9:32.

120. مصطفى حمو،**تاريخ المفاوضات السورية الإسرائيلية**، موقع بي بي سي الإخباري، الموقع الإلكتروني:

121. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7416000/7416050.stm ، تم الإطلاع بتاريخ 29/ 3/ 2017م، 14:34.

122. ممدوح نوفل، **هل عدم التفاوض على الإطلاق وعدم وجود أي إتفاق هو الأفضل ؟**، موقع ممدوح نوفل، http://www.mnofal.ps/ar/1995/10/1 ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/2/24م، 15:10.

123. منتدى المعرفة، **إسحاق شامير** http://www.marefa.org/index.phpتم الإطلاع بتاريخ26/ 11/ 2016م، 10:21.

124. الموسوعة الفلسطينية،**أوسلو والإتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية**، الموقع الإلكتروني http://www.palestinapedia.net ،تم الإطلاع بتاريخ 2016/11/22م ، 23:14.

125. الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، **لأمناء العامون السابقون بطرس غالي** ، الموقع للإلكتروني : http://www.un.org/ar/sg/formersg/ghali.shtml ، تم الإطلاع بتاريخ 2017/4/25، 16:30.

126. سلطة المياه الفلسطينية،**نهر الأردن**، الموقع الإلكتروني : www .pwa.ps/ar_page.aspx ?id= تاريخ الإطلاع، 2018/01/18م ، 21:05.

127. دنيا وطن، **مصادر المياه في فلسطين**، الموقع الإلكتروني : www .alwatanvoice.com / arabic /news/2004/09/09/9540 ، تاريخ الإطلاع، 2018/01/18م ، 22:00.

128. موقع 21 عربي: صورة جوية عن بعد للبحر الميت، الموقع الإلكتروني: https://www.arabi21.com/Content/Upload/large/12201318193133.jpg ، تم الإطلاع بتاريخ 2019/06/19، 16:32.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

الفصل التمهيدي : جغرافية فلسطين وتطوراتها التاريخية

تمهيد 2

المبحث الأول: جغرافية فلسطين وسكانها 3

I. الموقع الجغرافي لفلسطين وطبيعتها 3
II. التضاريس في فلسطين 4
III. المرتفعات في فلسطين 5-7
IV. المسطحات المائية 8-14
V. السكان في فلسطين 14-17

المبحث الثاني: مراحل القضية الفلسطينية من 1917_ 1973م 17-20

I. القضية الفلسطينية قبل الإنتداب البريطاني 1920م 17-20
II. القضية القلسطينية بعد الإنتداب البريطاني 1920م 21-24
III. الحروب العربية مع إسرائيل 1948 _1973 م 24-28

خلاصة 29

الفصل الأول : سياسات التسوية في مؤتمر أوسلو 1993 م 29

تمهيد 29

المبحث الأول : المفاوضات الممهدة لإتفاق أوسلو 1991م 30
I. مؤتمر مدريد للسلام 1991م 30-39
II. المفاوضات المتعددة الأطراف 1992م 39-40
III. مفاوضات واشنطن 1991-1993م 41-44

المبحثالثاني: أطراف إتفاق أوسلو ومحتواه 1993م 45
I. أطراف الإتفاق 45-48
II. محتوى الإتفاق 45-48
III. أهم ردودالفعل الفلسطينية على الإتفاق 48
VI. مواقف شخصيات فلسطينية من الإتفاق 50-53

المبحث الثاني : أهداف أطرا ف الإتفاق 53

I. الأهداف الفلسطينية 58
II. الأهداف الإسرائيلية 50

فهرس الموضوعات

III. أهداف الأطراف الأخرى..... 61-58

خلاصة : .....

الفصل الثاني: إنعاكاسات إتفاقيات أوسلو على القضية الفلسطينية 62

تمهيد 62

المبحث الأول : قرارت الإتفاق 62

I. على الصعيد السياسي 66

II. على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي..... 68

IV. على الصعيد الأمني 73-70

المبحثالثاني: تشكيل السلطةالفلسطينية 76-74

I. إتفاقية غزة أريحا 1994 م..... 76

II. إتفاقية طابا (أوسلو الثانية) 1995 م..... 82-77

III. قيام السلطةالوطنية الفلسطينية 86

خلاصة :..... **87**

الفصل الثالث : الأبعاد الإقليمية و الدولية على إتفاقيات أوسلو 89

تمهيد **89**

المبحث الأول : الإنعكاسات الإقليمية..... 92-89

I. الإنعكاسات على لبنان 93-90

II. فكرةا لأرض مقابل السلام 97-93

III. إنعكاساتهاعلى سوريا 103-97

المبحث الثاني: ردودالفعل الدولية من إتفاقيات السلام 103

I. الولايات المتحدة الأمريكية..... 109-103

II. موقف المجموعة الأوروبية 109-106

III. موقف الجامعة العربية..... 111-109

IV. موقف الأمم المتحدة 115-111

خاتمة 118-117